



عدد خاص بذكرى رحيل فقيه الأمة والوطن



السنة 32

الجمعة

2025/10/03

No. 8042

marsaddaily.com

المarsad

AL-MARSAD



ظلال الفخامة

قائمة شامخة للاعتدال

والحوار والتفاهم

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



مام جلال..عبق كل عطور الدنيا في شذى واحد

الصف والموقف والصوت الواحد للوصول إلى ربيع
كردستاني طويل الأمد، يحمل من التنوع السياسي
والآراء الحرة بقدر تنوع ألوانه، ونصبح جميعا معا تناعما
وسيمفونية لازدهار الكورداييتي.

كم هو مفعم بالأمل عندما نرى الجهود والمسااعي
تتجه تدريجيا نحو طريق الوحدة والأخوة وتسعدنا كل
ابتسامة، كل وحدة، كل مصافحة في سبيل توحيد صفوفنا
وتوافق البيت الكردي، فلنعضد هذه الأخوة، وبحكمة
وحكمة الجميع نعزز ركائز الدولة والحكم في إقليمنا.

وليكن تنافسنا حول تقديم المزيد من الخدمات
لشعبنا وتحسين معيشتهم، وبالتكاتف ندافع عن حقوق
الإقليم واستحقاقاته المالية وفق الدستور، ونمضي نحو
تحسين العلاقات بين الإقليم وبغداد

حان الوقت لنقتد بابتسامة مام جلال وحكمته، ولنكن
مرنين أمام أبناء شعبنا؛ فذلك ليس ضعفا ولا تنازلا، بل
هو سمو وانتصار. فكل خطوة تُقدّم من أجل المواطن
والمصلحة العامة هي إنجاز حقيقي ومبعث فخر لكل من
يسير في طريقها.

لقد مضت ثماني سنوات ونحن بلا مام جلال؛ ذاك
القائد الذي كان شجرة واحدة، لكنها تحمل عبق جميع
بساتين الدنيا. كان زهرة تختزل في أوراقها جمال
كل الورود، وعطرا يضم في شذاه كل روائح الكون. كان
كردستان بأسرها متجسدة في هيئته.

وكلما توغلّ الزمن في غيابه الأبدي، ازداد قربه منا أكثر
فأكثر. واليوم، الاتحاد، وكردستان بكل أطرافها، والعراق
برمته، أحوج ما يكونون إلى حكمة مام جلال وبُعد نظره.
فلنتمسك بحكمته ونردد: إلى الأبد أنتم بصيرتنا ومرشد
دربنا وقائدنا، لأنكم بمهارتكم وحكمتكم اصبحتم اكبر
من الاتحاد وكل أشكال العمل الحزبي، وهذا ماجعلكم
خيمة جامعة تحتمي بها الجميع.

نقف عند عتبة خريف آخر، وعيوننا تفيض حزنا على
الفقدان الاليم لرئيسنا وقودتنا، ونقف عند حزن تساقط
الأوراق الملونة لأشجار هذا الخريف.

لقد آن الأوان لأن تروي دموعنا هذه جذور الاتحاد
الوطني وتعزز صلابته، ونحولها في ربيع قادم إلى شجرة
باسقة، أكثر خضرة وظلا للكورداييتي.

الخريف وذكرياته تعيدنا إلى شهداءنا، وسجناءنا
وقصص صمودهم الفريدة، كيف أصبحوا مع حملة
البشمركة وعموم الناس تناعما جديدا وخلقوا ربيع
الانتفاضة. يجب ألا تثنينا المشاكل والأزمات اليوم،
بل لتكن وقودا يمدنا بالطاقة لتغيير أنفسنا ومحيطنا،
مستلهمين في ذلك حكمة مام جلال السياسية، لنحول
التحديات إلى فرص للنمو والتجدد.

هكذا هو قدر الاتحاد، فكل انتصار مرهون بتضحيات،
وكل فرحة تتخللها لحظات حزن عميق، وهذا ما جعلنا
نقدر إنجازاتنا ومكاسبنا بشكل أفضل من الآخرين؟

الآن ليس معنا سندنا، مام الجميع، الذي كان مثل
جبل شامخ خلف الاتحاد وجماهيره، لكن اليوم، الاتحاد
الوطني لديه رئيس واحد وقيادة واحدة وقرار وطني
واحد، لذلك، من الضروري الآن أن تكون روح مام ونهجه
بوصلتنا، ليس فقط وفاء لنهجه، بل لكي لا تقع في أخطاء
كبيرة واستراتيجية.

على الرغم من كل العقبات الخارجية، فإن ما يجعل
خريف كردستان الطبيعي هذا يتحول إلى خريف سياسي
هو وجود بعض الفساد والضعف في بعض المؤسسات
الديمقراطية، وعدم تحويل شرعية الثورة إلى شرعية
القانون والدولة، والتفريط بالمستقبل من أجل مكاسب
يومية بخسة.

لتجاوز هذه الأمور، يجب أن نجعل هذا الخريف مرة
أخرى مادة وطاقة وقدرة لحل جميع المشاكل بوحدة



يكفيك فخرا واعتزازا هذه المآثر

***محمد شيخ عثمان**

سرد ما يمثل مفاتيح ابواب التاريخ من جانبه المضى ، فقد برهن للجميع بانه كان حقا صوت العقل والرصانة ذو الحنكة والاعتدال الذي تتأكد الحاجة الماسة اليه في تثبيت دعائم السلام والامن والازدهار والتعايش والوئام وهو الدور الذي نتطلع اليه باستمرار.

لقد قلبت رحيله موازين القوى لتتخط المعادلات السياسية وتتهدد حقا مفهوم التوافق الوطني الحقيقي في

لسنا بصدد شرح مآثره بشكل تفضيلي ضمن سطور محددة، فنخوته الدبلوماسية ونشاطاته السياسية من ريعان عمره الشبابي حتى رحيله المفجع تدلنا على ثقل ومكانة الرئيس مام جلال على الساحة الكردستانية والعراقية والعربية والدولية ، ولكن نظرا لاهتمامه الكبير بماسيكتبه التاريخ عنه للاجيال والباحثين فلا بد من

لانه كان يريد رحيلاً مشرفاً يعتز ويفتخر به الشعب وكذلك الرفوف المشرفة للتاريخ فيكفيه فخراً عندما يقال بأنه لو كان مام جلال موجوداً لما حصلت الأزمات والتي بدأت تتراكم علينا وتراجع العملية السياسية، لأنها لا يوجد أب وراع للعملية السياسية من الناحية الفعلية فشجاعة الحوار ومبدأ حسن النية والدبلوماسية الهادئة والابتعاد عن التصلب في المواقف كانت أدوات مام جلال وخارطة الطريق التي كان يضعها لحل الأزمات والاشكالات فالتوازن الدقيق الذي بنى عليه مام جلال فكره ونضاله هو بعض من سمات القائد العظيم والناقد الذي ظل يحرص على حفظ هذا التوازن والسلم الأهلي في العراق والاقليم .

وبالطبع هذا هو النهج الذي يحرص الاتحاد الوطني الكردستاني (وخاصة بعد نجاح عقد مؤتمره الخامس) على السير عليه وحمانيته وادامته وتعزيزه .

حقاً لو كان مام جلال موجوداً لما تراجعت الأوضاع بهذا الشكل المزم في اقليم كردستان ولما تعقدت الحلول لمشاكل الاقليم مع المركز ولما شهد العراق الغزو الداعشي بهذا الشكل الموسع ولاتعكر مساره الديمقراطي وتهددت اواصر التوافق الوطني فيه وكذلك لم يكن للتصعيد التركي الى المستوى الذي نراه بل كان يستخدم العلاقات مع صديقه اردوغان من اجل وضع افضل الحلول السلمية اضافة الى تعزيز العلاقات مع بقية الجوار والمنطقة والعالم .

يكفيك فخراً ايها الرئيس عند حدوث اية ازمة او مشكلة يقال لو كنت موجوداً لما حدثت تلك المشاكل اصلاً .

ويكفيك اعتزازاً ان المواطن الكردي والعراقي يقر ايضاً بان وجودكم كان حقاً عاملاً خيراً وازدهاراً لهم ولابنائهم ومستقبلهم.

فلترقد روحك بسلام .

*رئيس التحرير

الحكم والقرار على مستوى العراق وكذلك اقليم كردستان فقد كان مثلاً للحكمة والتواضع والمعرفة العميقة بشؤون الادارة والسياسة والاحاطة الذكية بكل مشاكل العراق والمنطقة وتعقيداتها وسبل حلها وتأثير فقدانه على العمل السياسي كان كبيراً لذلك نال محبة كل العراقيين وكان مكتبه ومنزله ملتقى لقادة كل القوى الوطنية وكثير من المشاكل والخلافات بين الاطراف تجد لها حلاً على طاولة حوار الودي الحافل بالبشاشة والمحبة.

وعلاقاته الدولية ايضاً أفادت العراق كثيراً، فلم يكن هناك من قادة دول العالم إلا وله علاقة جيدة مع مام جلال الذي إستثمر هذه العلاقات لمساعدة المسيرة الديمقراطية والدستورية في العراق واطليم كردستان.

اصبحت سيرته سيرة قائد تاريخي على مستوى المنطقة لا ينسى ويفترض ان تكون هذه السيرة مؤثرة في التجربة السياسية العراقية والكردستانية ويتعلم منها ساسة البلد شمائل الصبر والوسطية والاخلاص وتجاوز الخصومات.

نستذكره اليوم، ونحن في أشد الحاجة إلى حنكته وحكمته، وقدرته على احتواء الأزمات، وتقريب وجهات النظر المتباينة، واستعادة الثقة المفقودة بين الجميع ولكن خير ما نستذكر به مآثره الخالدة هو رد مسؤول لرئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني عندما سئل: لو كان مام جلال موجوداً كيف كان سيقوم بحل هذه المشاكل في اقليم كردستان و على صعيد العلاقة بين الاقليم والمركز وكذلك على مستوى العراق والمنطقة ؟

فرد قائلاً: لو كان مام جلال حاضراً على الساحة السياسية لم تكن لهذه المشاكل وجود اصلاً حتى نتحدث عن كيفية حلها؟

ان هذا الرد الارتجالي كان ولا يزال ذو معان كبيرة ويحتاج الى التأني والدراسة الدقيقة في حيثياته ومآلاته ونراه افضل طريقة لاثراء ذكراه ودوره المحوري والتاريخي ونعتقد جازماً ان روحه سيرقد بسلام ووئام



الکرد وتأسيس الدولة العراقية.. حقائق مخفية لكنها موثقة

* هذا المقال مأخوذ من سلسلة حوارات صحفية للرئيس مام جلال وقامت «المرصد» بتحريرها كمقال توثيقي.

* جلال طالباني

لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي في ٩ شباط ٢٠٠٤ بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزارات العراقية) ايضاً كآلاتي: «يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها».

وكانت معاهدة سيفر نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وانه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن: «الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للکرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه

»» عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل »»

الدولة المستقلة».

لذلك شرحت لهم بأسهاب بأنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢) حيث كان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية. وقد ذكر ذلك في كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) (ج ١- ص ٢٧٤) كما يأتي: تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأملاً أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتنا انكلترا والعراق».

ان هذه الحقائق مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق لذلك قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بأنه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدرنا مطالبتنا الفيدرالية بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

هذا الامر كان واضحاً وجلياً في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي ، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذلك الوقت، فرد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات قائلاً: «قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حميرين، من حميرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كردستان) بالرغم من وجود اقلييات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان».

هناك قرار آخر لعصبة الامم الذي صدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حميرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً

التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا

من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردية ولكن ذلك غيرممكّن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد».

اضافة الى ذلك عرضت على الاخوة الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقد تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم وقال ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك «تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه».

ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين ومن حق التركمان والكرد المهجرين من كركوك العودة اليها وقد اشرت الى كتاب قاموس الاعلام وقرات لهم الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضعت خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة.

عندما قررت عصبة الامم ان تلحق ولاية الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث ذكر نصاً: «يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور».

وقد اصدر ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

لقد شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني ونحن ندعو الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها رغم اثباتنا كردستانيتها عبر الوثائق والخرائط لكننا مع ذلك لم نطالب بضمها الى الاقليم الا بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.



مام جلال : «حول المشكلة الكردية في العراق»

عرض لكتاب يتضمن المحاضرة التاريخية بمعهد إبلا بمدريد عام 1988

من إدراك عميق لتعقيدات الشرق الأوسط،
وقدرة فذة على الجمع بين النضال والواقعية،
وبين الإصرار والمرونة السياسية.

**أولاً: طالباني بوصفه عقلاً
سياسياً مؤسساً**

خلافًا للصور النمطية لقادة حركات التحرر،
تميز جلال طالباني بصفته مفكراً سياسياً
قبل أن يكون زعيماً ميدانياً. لا يعتمد على
الشعارات التعبوية وحدها، بل يُنتج خطاباً
تحليلياً يتضمن فهماً تاريخياً، وقانونياً،
واستراتيجياً للقضية الكردية. في خطابه
بمدريد، لا يتعامل طالباني مع الكرد كضحايا

تمثّل تجربة الزعيم الكردي جلال طالباني
نموذجاً فريداً في التفكير السياسي الكردي
والإقليمي، يجمع بين العقلانية الاستراتيجية
والإيمان العميق بالعدالة القومية. وقد تجلّت
ملامح هذه الرؤية بوضوح في محاضراته
الشهيرة بمعهد إبلا بمدريد عام ١٩٨٨، حيث
تناول جذور القضية الكردية، ومظاهر الإبادة،
وسبل الحلول الممكنة. نهدف في إعادة نشر
المحاضرة (التي نشرت ككتاب أعده الزميل
نوزاد علي أحمد) ، إلى تحليل هذه الرؤية
وتسليط الضوء على الحاجة إلى استلهاها
من قبل حكومات المنطقة، لما تنطوي عليه

ثالثاً: دعوة إلى الاستلھام لا التكرار

إن ما يجعل من فكر جلال طالباني جديراً بالاستلھام في يومنا هذا، ليس فقط عمقه التاريخي، بل قدرته على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمكون القومي في الشرق الأوسط. فبدل أن تنبني الدولة على نفي الآخر أو صهره، دعا طالباني إلى دولة تعاقدية فدرالية تعددية، تؤمن بالمساواة، لا بالسيطرة. وهذه الرؤية ليست فقط صالحة لحل القضية الكردية، بل تصلح أيضاً كمدخل شامل لحل أزمات الإثنيات والطوائف في عموم المنطقة.

إن الحكومات التي تميل إلى الإنكار القومي أو الاحتواء الأمني تنزلق حتماً إلى إعادة إنتاج العنف والعزلة. أما رؤية طالباني فترتكز على:

- حل سياسي لا عسكري.
- مشاركة لا إقصاء.
- تعدد لا صهر.
- عدالة لا انتقام.

ومن هنا فإن استلھام هذه الرؤية من قبل الحكام العرب والترك والفرس لا يعني بالضرورة تبني كل بنودها، بل الاعتراف بأن الطريق إلى الاستقرار في الشرق الأوسط يمر عبر الاعتراف العادل بالشعوب والأقوام المتنوعة التي تسكنه.

رابعاً: المقارنة مع الواقع الراهن (٢٠٢٥)

رغم التحول الكبير بعد ٢٠٠٣، وتكريس الفدرالية دستورياً في العراق، إلا أن المشكلة الكردية لم تُحل من جذورها، بل أعادت التوترات

فقط، بل كشعب حيٍّ له الحق في أن يكون فاعلاً وشريكاً في تقرير مصيره ومصير الدولة التي يعيش فيها.

وهو يُقدّم تشخيصاً علمياً للمشكلة الكردية، يربطها ببنية الدولة العراقية وتاريخها الكولونيالي وافتقارها لعقد اجتماعي تعددي. كما لا يقع في فخ الثنائيات الحادة (داخلي/خارجي – سلميّ/مسلح)، بل يقترح أن القضية الكردية لها طبيعة مزدوجة: وطنية ومحلية من جهة، وإنسانية ودولية من جهة أخرى.

ثانياً: رؤية متعددة المستويات للحل

إن أبرز ما يميز خطاب طالباني هو تعدد مستويات المعالجة، وتجنب التبسيط. فهو يطرح أربع مستويات للحل، يمكن تلخيصها كما يلي:

١. الاعتراف بوجود الشعب الكردي ككيان قومي أصيل، وهو شرط أولي لأي حل سياسي.
٢. التأسيس على مبدأ حق تقرير المصير، دون أن يعني ذلك بالضرورة الدعوة إلى الانفصال، بل إلى اختيار حر بين البقاء أو الانفصال.
٣. اعتماد الحل الفدرالي كخيار واقعي في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية.
٤. اعتبار الحكم الذاتي مجرد محطة انتقالية، وليس حلاً نهائياً، بل إجراء ديمقراطي في طريق النضال الطويل.

من هذا المنظور، يبدو طالباني مدركاً أن الحق شيء، والقدرة على تحقيقه شيء آخر. لذا، كان يجمع بين الواقعية والشرعية، بين المبدأ والبراغماتية، ويوازن بين العمل السياسي والمقاومة المسلحة دون أن يفصل بينهما.

حول المشكلة الكردية في العراق

الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردية المقسمة منذ الحرب العالمية الاولى بين الدول التركية والايرانية والعراقية والسورية والسوفياتية والموجودة جاليات لها في الاردن والبنان واليمن وافغانستان وباكستان واوروبا الغربية.

تعتبر الامة الكردية من اقدم الامم التي سكنت وطنها كردستان الواقعة في منطقة استراتيجية هامة في الشرق الاوسط على سفوح جبال زاغروس ووديانها والسهول المحيطة بها. فمنذ عشرات الآلاف من السنين كانت كردستان مأهولة، فإن انسان كهوف شاندر وزرزي عاش في كردستان كما برهنت الحفريات الاثرية منذ عشرات الألوف من السنين ثم اندمجت الموجات الآرية - خصوصا - الميديّة مع السكان الاصليين لتشكيل الشعب الكردي تاريخيا من هذا الاندماج.

عاش الشعب الكردي مستقلا في وطنه أو شبه مستقل تابعا رسميا للامبراطوريات التي سادت في الشرق حتى اواخر القرن التاسع عشر - حيث تم القضاء نهائيا على الامارات الكردية المتمعة بالحكم الذاتي.

لقد أسس الكرد امبراطورية ميديا القديمة التي قهرت دولة أورارتو ومن ثم الدولة الآشورية واحتلت عاصمتها نينوى عام ٦١٢ ق.م.

وبعد حكم دام ١٧٥ عاما خضع الكرد للامبراطورية الفارسية التي أسسها كورش (كيورس بالاغريقية) عام ٥٥٠ ق.م. وخضعت اقسام من كردستان للامبراطوريات الارمنية والرومانية فترات من الزمن. ولما ظهر الاسلام حيث دخل الكرد في الدين الجديد وأصبحوا جزءا من الخلافة الاسلامية حيث قسمت كردستان الى دويلات

المالية والدستورية والهوية المركزية إنتاجها بصيغ جديدة.

التحديات المستمرة من حكومات بغداد، وعمليات العزل السياسي، والتميع الدستوري تعكس أن الدولة لم تتحول إلى مشروع عقدي تعددي كما تصورها طالباني، بل ما زالت رهينة مفاهيم "المركزية المتغلبة" التي يعتبرها الزعيم الكردي سبب كل الحروب العراقية الداخلية.

الأخطر أن دولا أخرى في المنطقة لم تستفد من تجربة العراق، بل تحاكي سياسات البعث القديم، سواء عبر الإنكار الكلي كما في تركيا وإيران، أو الاحتواء الخشن كما في سوريا.

خامسا: الختام - لماذا مام جلال؟

إن استلهم رؤية طالباني لا يعني اجترار الماضي، بل استخدام أدواته التحليلية لفهم المستقبل. لقد قدم نموذجا فذا للقائد المفكر، للوطني الأممي، وللمسّح الذي يدعو للسلام.

وكانت رسالته واضحة: لا وجود دائم لدولة تُبنى على نفي قومياتها، ولا سلام مستقر من دون عدالة قومية.

في زمن الفوضى والهويات المتقاتلة، تبدو الحاجة ملحة إلى استحضار منهج مام جلال في التفكير، الذي يستحق أن يُدرّس ليس فقط بوصفه مناضلا كرديا، بل مُهندسا فكريا لوطن تعددي ممكن.

فيما يأتي نعيد نشر نص المحاضرة الشهيرة بمعهد إبلا بمدير عام ١٩٨٨:

المجتمع الكردي قد بدأ بتطور نحو الرأسمالية حيث ظهرت التجارة والانتاج البضاعي والماني فكتورات وانتشرت العملة وتكدست لدى الاغنياء الاكراد الذين زادت وارداتهم من بيع المحصولات الزائدة ونتاج الحيوانات (الانعام والابقار) ومن التجارة.

وكذلك في عصر - ظهرت فيها الحركات القومية التركية والارمنية والبلغارية واليونانية ضمن العائلة العثمانية والتي أثرت على الأكراد وساهمت في بلورة مشاعرهم القومية الناجمة أصلاً من كونهم كرداً ثم تعرضوا للاضطهاد القومي وإلى الحرمان من الحقوق القومية وإلى الحرمان من الاستقلال الذاتي الكردي بالقضاء على الامارات الكردية وبسيبال تعرض بلادهم كردستان الى الغزوات التركية والفارسية وسياسة البطش والقمع والاحتلال وما نجمت عنها من فرض الضرائب والجندية وحكم أجنبي ظالم وقضاء على الزراعة والصناعة اليدوية جراء الاحتلال والحروب.

ففي خضم هذا الوضع المأساوي وحيث واصل الكرد المقاومة الوطنية ظهرت الحركة القومية الكردية للدفاع عن الاستقلال الذاتي والوجود القومي المستقل ولضمان سير التطور الاقتصادي المستقل وكذلك تحقيق مستلزمات التطور التاريخي.

ومن استعباد الشعب الكردي و سلبه حقوقه القومية وأساساً حق تقرير مصيره بنفسه واخضاعه بالقوة الغاشمة الى الدولتين المركزيتين العثمانية(التركية) والفارسية ومن تقسيم كردستان بينهما وفرض الاضطهاد القومي والطائفي على الاكراد ظهرت المشكلة الكردية على مسرح الشرق الاوسط باعتبارها.

جواهر المشكلة الكردية

مشكلة شعب عريق مستعبد ومقسم الوطن رغم ارادته، محروم من حق تقرير المصير من جميع حقوق انسان هذا العصر يتعرض الى الاضطهاد القومي والحرمان من الحقوق

الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردية المقسمة منذ الحرب العالمية الاولى

مستقلة في شئونها الداخلية و تابعة للخلافة الاسلامية في بعض الامور الدينية.

وظهر الكرد على مسرح التأريخ كقوة قائمة في العالم الاسلامي، اثناء الحملة الصليبية حيث قاد صلاح الدين الايوبي الكردي القادم من كردستان) الجيوش الكردية والعربية لايكاف الغزو الصليبي و دحره.

وكانت الامبراطورية الايوبية الاسلامية آخر حكم الكردي واسع، تقسمت بعدها كردستان الى امارات اقطاعية مستقلة في مناطقها. حتى ظهور الدولتين الاسلاميتين: السنية العثمانية والشيوعية الصفوية في تركيا وايران فتوزعت ولايات الامارات الكردية بين الدولتين وفق إنتشار المذهبين السني والشيوعي في كردستان.

ولكن الفرمان الصادر من السلطان العثماني «سلطان سليم الأول» عام ١٥١٤ أقر للامارات الكردية استقلالها الذاتي وحريتها الداخلية في تصريف أمورها.

واستمرت الامارات الكردية تتقاسم كردستان وتحكمها حتى القرن التاسع عشر حيث بدأت الدولتان العثمانية والفارسية بفرض المركزية وإنهاء الاستقلال الذاتي للامارات الكردية. وهكذا تم لهما القضاء حتى نهاية القرن القضاء التام على الامارات الكردية التي حكمت كردستان.

ظهور المشكلة الكردية

إن القضاء على الامارات الكردية قد تم في عصر كان

تعتبر الامة الكردية من اقدام الامم التي سكنت وطنها كردستان

وتمزيق أوصاله وابقائه في مستوى من العيش البهيمي.»
«أما الظاهرة الثانية للمسألة الكردية في العراق: فإنها تمثل الوجه الايجابي لهذه المسألة وهو كفاح الشعب الكردي في سبيل حرياته وفي سبيل تقرير مصيره والمسألة الكردية في العراق ليست عراقية صرفا إنها جزء من مسألة الشعب الكردي في جميع موطنه كردستان وان فرقته السياسات الاستعمارية والرجعية المحلية الجائرة.» ص ٧ كراس المسألة الكردية في العراق - الطبعة الثالثة ١٩٨٧.

ولكن كيف نجمت المشكلة الكردية في العراق وظهرت؟ وكيف تطور الوجهان السلبي و الايجابي لهذه المشكلة الكردية في العراق؟

١- من المعروف إن الدولة العراقية الحديثة ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى. وكان العراق الحالي تحت السيطرة العثمانية يتألف من الولايات الثلاث ولاية البصرة ولاية بغداد، ولاية الموصل التي يقول عنها المؤرخ الروسي الأبيض مينورسكي الذي كان الدبلوماسي الروسي في لجنة تخطيط الحدود بين فارس والدولة العثمانية عام ١٩١٣ نصت ماييلي:

* يسكن الاكراد بصورة أساسية في ولاية الموصل وهي منطقة كردية خالصة» وتقول عنها لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم التي زارت المنطقة للتحقيق والتدقيق عام ١٩٢٥ ورفعت تقريرها الدولي بالاجماع عن منطقة ولاية الموصل نص ماييلي:

الديموقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المستقل ويعاني من أفطع انواع الاضطهاد والقمع ومن حملات التتريك والتعريب التي تستعمل فيها الاسلحة الفتاكة والابادة الجماعية وسياسة الارض المحروقة، وهي بهذا المعنى مشكلة اغتصاب حقوق الشعب الكردي واستعباده وتقسيم وطنه كردستان واستغلال ونهب ثرواته النفطية والاقتصادية والزراعية وكذلك التنكر لوجوده القومي الخاص والسعي الحثيث للقضاء عليه بذريعة الاسلام أولا ومن ثم التتريك والتفريس والتعريب لاحقا.

وكان طبيعيا وحتميا ألا يرضى الشعب الكردي ولا يخضع لذلك وبالتالي أن يقاوم ويناضل دفاعا عن وجوده وحقوقه.

لذلك فإن المشكلة الكردية هي بهذا المعنى لا تقتصر على استعباد الشعب الكردي وتقسيم وطنه كردستان ونهب ثرواتها ومنع تطورهما الاجتماعي والحضاري والصناعي والزراعي والثقافي والسياسي فحسب، بل تتضمن نضال الشعب الكردي أيضا من أجل التحرر من الاستعباد والتقسيم هو نضال وطني تحرري، ومن أجل التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري، وهو نضال وطني ديموقراطي.

جوهر المشكلة الكردية في العراق

والمشكلة الكردية في العراق هي جزء من المشكلة الكردية في سائر أجزاء كردستان ولها نفس الظاهرتين المذكورتين عن المشكلة أنفا وذلك كما يقول الشخصية العربية العراقية المعروفة الاستاذ عزيز شريف نائب رئيس مجلس السلم العالمي حاليا ووزير العدلية في الحكومة البعثية الحالية لفترة من الزمن وبالنص ما يلي: «ظاهرتان» للمسألة الكردية في العراق: الظاهرة الاولى تمثل الوجه السلبي للمسألة الكردية أي أثر السياسة الاستعمارية الرجعية التي قضت باستعباد الشعب الكردي

العربية العراقية ؟

غداة توقيع هدنة مودروس بين الحلفاء وتركيا العثمانية كانت كردستان الجنوبية المعروفة رسميا واداريا بولاية الموصل، خارج نطاق السيطرة العسكرية البريطانية التي توقفت عند حدود كردستان الجنوبية في منطقة كفري ولم تصل الى مدينة الموصل. ولكن القيادة العسكرية البريطانية أمرت قواتها بالزحف على مدينة الموصل بعد الهدنة دون أن تزحف على كركوك أو السليمانية أو أربيل.

لذلك وقعت كردستان الجنوبية بأيدي القوى الوطنية الكردية التي قرر ممثلوها في اجتماع عقد بالسليمانية انتخاب الشيخ محمود الحفيد حكاما على كردستان ومفاتيح السلطات البريطانية بالاعتراف بالحكم الكردي والاشراف عليه والقبول بالمستشارين الانجليز في كردستان. وقبل الحاكم العسكري البريطاني السير ارنولد ويلسن العرض الكردي فورا بغية استغلاله لمد النفوذ البريطاني الى كردستان بصورة شرعية ودون خرق اتفاقية مودروس للهدنة وذلك تحقيقا للنوايا الاستعمارية البريطانية المبيتة حيال الممتلكات العثمانية التي قررت مصيرها اتفاقية سايكس - بيكو الاستعمارية السرية المعقودة اثناء الحرب بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، وهي الاتفاقية التي فضحتها البلاشفة بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية فورا. ووفقا لاتفاقية سايكس بيكو فقد كانت كردستان الجنوبية من حصة فرنسا وليست بريطانية وحتى خارج حدود الدولة العربية التي وعدت بريطانيا الشريف حسين باقامتها. مما يعنى ويؤكد مرة أخرى أن كردستان الجنوبية لم تكن عربية ولا مشمولة بالدولة العربية التي وعدت بريطانيا باقامتها.

إذن كيف استطاعت بريطانيا الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية ولماذا؟ على الرغم من وجود حكم كردي معترف به رسميا من قبل بريطانيا في السياسة العلنية، ووجود تعهد بريطاني لفرنسا بمساعدتها على الحاق ولاية الموصل بممتلكاتها؟! لقد أخرجت بريطانيا فرنسا من

عاش الشعب الكردي مستقلا حتى تم القضاء نهائيا على الامارات الكردية

«فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة العراق العربي والجزيرة وكردستان - لا يمتد العراق شمالا أبعد من هيت - تكريت أو منطقة جبل حميرين. ولم يكن التأكد من أن جزءا من الاراضي المتنازعة كانت جزءا يوما ما ضمن العراق العجمي. واكدت أنه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تأريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة يوما - أي ولاية الموصل - كجزء من العراق.

*وفي الماضي لم يكن الاسم (العراق) مألوفا عند سكان ولاية الموصل كاسم بلادهم (العراق).

ولكنه على كل حال اكثر قبولا لدى العرب من الاسم ميزوبوتاميا الاوروبي غير المعروف عندهم. وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة فقط.

أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزءا من الاناضول فتعتقد اللجنة أنها غير صحيح لأن المنطقتين تفصل بينهما سوريا و كردستان الغربي». (ص ٨٧ مشكلة الموصل، الدكتور فاضل حسين استاذ في جامعة بغداد طبعة جامعة بغداد ١٩٧٧).

مما تقدم تتوضح حقيقة أن العراق لم يكن موجودا حتى كاسم ولا مألوفا لدى الأهالي وان كردستان الجنوبية (العراقية) لم تكن أبدا يوما ما جزءا من العراق مما يبطل الادعاء البعثي العفلي بان كردستان الجنوبية أرض عربية وجزء من الوطن العربي وان الشعب الكردي في العراق هو مهاجر الى العراق.

٢- ولكن كيف ولماذا ألحقت كردستان الجنوبية بالدولة

الملحقة الآن بتركيا وكردستان الجنوبية الملحقة الآن بالعراق في إقامة حكم كردي قابل للاستقلال. وعلى الرغم من اقرار بريطانيا والعراق في بيان مشترك صادر عنهما (كانون الأول ١٩٢٢) بحق الشعب الكردي في العراق بتشكيل حكومة كردية مستقلة. لقد نص البيان البريطاني العراقي المشترك على النص الآتي: «تتعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الاكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بأن يؤسسوا حكومة كردية ضمن

هذه الحدود وأنهم يأملون أن العناصر الكردية المختلفة ستصل الى إتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها ويرسل الأكراد مندوبين مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة و الحكومة العراقية»

٢٢ كانون الأول

١٩٢٢- بغداد.

إلا أن السياسة البريطانية الحقيقية تحددت فيما بعد وفق ما أرادت وزارة الهند البريطانية بالحق كردستان

الجنوبية بالدولة العربية العراقية وذلك باستعمال القوة الغاشمة ضد الحكومة الكردية الشرعية.

فشنت القوات العسكرية البريطانية مدعومة بالقوة الجوية الملكية هجوما واسعا على كردستان المستقلة واحتلت عاصمتها مدينة السليمانية في ١٩ تموز/ ١٩٢٤، بعد قصف جوي همجي لأهالي المدينة يعلق عليه جواهر لال نهرو الزعيم الهندي المعروف بالعبارات التالية التي

ميدان المنافسة على كردستان الجنوبية باتفاقية سان ريمو (١٩١٩) بين الدولتين حيث خدع فيها رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج نظيره الفرنسي - كليمانصو بالموافقة على السيطرة البريطانية على كردستان الجنوبية لقاء ١- حصة من نفط كردستان لفرنسا - اقرار بريطانيا بسيطرة فرنسا على سورية وسحب التأييد البريطاني من الملك فيصل. ولكن الخدعة كانت كبيرة ندم عليها المسيو كليمانصو فيما بعد وان كان بعد فوات الأوان.

أما القيادة الكردية فقد خدعت أيضا في البداية من قبل بريطانيا التي أظهرت العطف والتأييد للأمانى الوطنية الكردية وأعلنت الاعتراف بحق الشعب الكردي في إقامة دولته الوطنية وذلك حتى تمكنت بريطانيا من تثبيت اقدامها واعوانها في بغداد واقامة حكومة عربية موالية لها في العراق وحتى تمكنت من فرض شروطها على تركيا الكمالية بتنازلها عن حقوق تركيا في ولاية الموصل لقاء اعتراف بريطانيا بالجمهورية التركية أولا وبسيطرتها على

كردستان المركزية ثانيا والغاء بنود معاهدة سيفر الخاصة بالكرد وبالأرمن وإستبدالها بمعاهدة لوزان (١٩٢٤) ثالثا.

وبعدئذ بدلت بريطانيا سياستها حيال حق الشعب الكردي في اقامة دولته الوطنية بسياسة تقسيم واستعباد كردستان مجددا. وذلك على الرغم من ان بريطانيا كانت قد صادقت على معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي نصت بنودها ٦٢، ٦٣، ٦٤ على حق الشعب الكردي في كردستان المركزية





وظهر الكرد على مسرح التأريخ كقوة قائدة في العالم الاسلامي



يقتبسها من السير ارنولد ويلسن «التصويب المحكم بالرغم من كل ما يقال في جنيف - الذي قام به سلاح الجو الملكي في قذف السكان الأكراد خلال العشر سنوات الماضية وعلى الأخص الستة أشهر الاخيرة، ان القرى المهدامة والماشية المذبوحة والنساء المشوهات والاطفال المشوهين دليل لا يدحض حسبما قال مراسل التايمس على طراز فريد من المدينة» ص ٣٢٤ ، كتاب لمحات من تأريخ العالم - نهرو. أما الأسباب الأساسية الكامنة وراء الحاق كردستان بالدولة العراقية العربية فيشرحها القائد العربي العراقي التقدمي الاستاذ عزيز شريف بمايلي:

..... وبهذه الصورة استقرت سياسة بريطانيا في خصوص كردستان الجنوبي وذلك بالحاقة بالعراق وعدم فسخ المجال لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي.

وقد علل هذا اللاحق في بيانات وخطب كثيرة وفي تأليف الكتاب الرأسماليين إنه مستوحى من الضرورات الجغرافية والتجارية. «ولارب في أن بين كردستان الجنوبي ووسط العراق علاقات اقتصادية واجتماعية أخرى. ولكن هذه الصلات لا تحتاج الى ضم استعماري.

أما أغراض هذه الضم فانها استعمارية مفضوحة، استراتيجية واستغلالية. ولم يستطع ممثلوا الامبراطورية البريطانية أنفسهم اخفاء هذه الحقيقة.

ففي خطاب للمعتمد السامي البريطاني القاه في السليمانية في ١١/ آب / ١٩٣٠ قال:

..... وقد رأيت ان بعض الجهات غير المسؤولة ترى أن السياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية هي تشجيع

القومية الكردية.... وهذا غير صحيح.

ليس لأنه يربك الحكومة العراقية فقط بل لأنه يربك كذلك جارتها الحبيبتين الحكومة التركية والحكومة الايرانية. فلا شيء أبعد من هذا «الظن» للحقيقة.» ويستطرد الاستاذ عزيز شريف قائلا: «أما علة عدم إدارة كردستان الجنوبي بالاحتلال المباشر فمردها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الاحتلال. وقد وجد الاستعمار البريطاني في حكام العراق البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة بدلا من أن تقع على كاهل الخزانة البريطانية.» ص ١٣ من كراس المسألة الكردية في العراق - الطبعة الثالثة.

ويمكننا ان نضيف الى ما ذكره الاستاذ شريف الاسباب التالية أيضا:

١- كان جعل كردستان مستعمرة بريطانية يعني وجود كيان كردي قابل حتما للاستقلال في المستقبل مما يربك تركيا و ايران ويتناقض مع المصالح الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية في الشرق.

٢- كان جعل كردستان مستعمرة يعني ابقاء المزيد من القوات العسكرية البريطانية في الشرق بينما كان الرأي العام البريطاني يطالب بعودة الابناء الانجليز الى عوائلهم في الوطن.

٣- كان جعل كردستان مستعمرة خاصة يعني حرمان الحكم العراقي العميل لبريطانيا من مزايا الحاق كردستان به.

٤- وأخيرا كان ذلك يعني حرمان بريطانيا من مزايا اللعب بالورقة الكردية في العراق مثلما يعني حرمانها من فوائد سياسة تخويف الرجعية العربية بالقومية الكردية لاجبارها على الخضوع للمعاهدات العسكرية والنفطية لصالح بريطانيا.

لذلك كله كان من المنطقي والمفهوم أن تقوم الحكومة

قادر الدين الايوبي الكردي الجيوش لايقاف الغزو الصليبي

للحركات الكردية بطابعها القومي والتحرري.

لقد تطورت الحركة وانتقل مركز ثقلها من الريف الى المدينة من القيادة الدينية والقبلية الى العناصر الدينية والمتعلمة بعد انتفاضة ٦/١٩٣٠ في مدينة السليمانية ضد المعاهدة البريطانية - العراقية التي فرضها الاستعمار البريطاني على العراق عام ١٩٣٠ والتي خلت من ذكر الحقوق الكردية التي التزمت بها الحكومة العراقية امام عصبة الامم غداة قبولها قرار العصبة حول ضم كردستان الى العراق هذه الحقوق التي حتمت على الدولة العربية العراقية احترام وجود وحقوق الشعب الكردي القومية والادارية والثقافية. لقد تحدثت الحركة التحررية الكردية في الثلاثينات والاربعينات حتى غدت حركة تحررية ديموقراطية وتقدمية. وتألفت الجمعيات العصرية والاحزاب الديموقراطية والتقدمية في كردستان العراق. وفيما بعد ظهرت والمعلمين. الحركة العمالية والفلاحية ومنظمات الطلبة والنساء والشبيبة الديموقراطية ففي منتصف الاربعينيات ظهرت المنظمات الطليعية السياسية وانتشرت الافكار الاشتراكية والديموقراطية واليسارية بين الكرد.

واتخذت الحركة التحررية الكردية لها مسار الكفاح العربي الكردي المشترك ضد الاستعمار والحكم الملكي الرجعي ومن أجل التحرر الناجز للعراق من قيودهما وتحقيق الديموقراطية والحقوق القومية للشعب الكردي. لقد أسهم الوطنيون الكرد بدور بارز في الحركة التحررية الديموقراطية في العراق التي مهدت الارضية اللازمة لاندلاع ثورة ١٤ /

البريطانية بشن الحرب العدوانية على كردستان المستقلة لغزوها واحتلالها وطمس الحاقها بالدولة العربية في العراق. كما كان من الطبيعي ان يقاوم الشعب الكردي العدوان الاستعماري لاستعباد وطنه ولاغتصاب حقه في تقرير المصير بما فيه تأليف دولته الوطنية. فكيف جرى هذا النضال التحرري الذي يشكل الوجه الايجابي والمشرق للمسألة الكردية في العراق؟

بدأت الحركة التحررية الكردية في مجتمع زراعي متأخر، مجتمع نصف رأسمالي، لذلك فقد افتقدت هذه الحركة الطبقتين الاجتماعيتين الحديثتين البورجوازية والعمالية من جهة وافتقدت الاعداد الكثيرة والكافية من المثقفين والمتعلمين من جهة ثانية. وهكذا ظهرت الحركة التحررية الكردية حركة الجمهور الأمي الواقع تحت نفوذ رجالات الدين الاحرار والرؤساء العشائريين القوميين أمثال الشيخ محمود البرزنجي والشيخ أحمد البارزاني.

ان افتقار الحركة التحررية الكردية الى هاتين الطبقتين الحديثتين والى جمهور مثقف أو متعلم واسع قد افقده العديد من الصفات العصرية ومن مستلزمات الانتصار وتحقيق الاهداف وتعرضها دوما الى الانحراف عن المسار الصحيح والى العجز في تحقيق مهامها والى جعلها فريسة للتضليل والخداع والى عدم الاستمرارية والعجز في ممارسة الاساليب السياسية والثورية الناجحة في الكفاح، فضلا عن تعرضها للاتهامات الظالمة من قبل المستعمرين والحكام الغاصبين لحقوق الشعب الكردي، الزاعمة بأن الحركة التحررية الكردية حركة عشائرية متخلفة معادية للعصرية والاصلاحات الاجتماعية.

هذا على الرغم من أولا ان الطابع القومي هو السائد بوجه عام» في الحركة الكردية والثورات التي حدثت في كردستان وثانيا «ان العنصر - القبلي يخلي مكانه بسرعة للتيار القومي» كما يؤكد الاستاذ عزيز شريف ويستطرد قائلا ان ذكر هاتين الملاحظتين ضروريتان لدحض الدعايات التي يبثها الاستعمار والحكومات المواليه له التي لا تعترف

البارزاني كانت أوسع وأطول تلك الثورات، فقد شملت كردستان العراق كلها بمدنها وريفها، بقراها وحضرها بعمالها وفلاحيهها ومثقفيهها وكسبتها، برجالها ونسائها. واستمرت ١٤ عاما حتى تم القضاء عليها جراء المؤامرة التي هندس لها هنري كيسنجر ودبرها ونفذها الشاه الإيراني والرئيس العراقي صدام حسين وبسبب القصور السياسي والاجتماعي من القيادة الكردية التي اوقعها المستعمرون في مكائدها وانخدعت بوعودها وأحاييلها.

لقد فشلت القيادات الكردية المتعاقبة في انجاز الثورات الكردية المتعاقبة أولا لأسباب داخلية تعود الى تركيب المجتمع الكردي المتخلف الذي يفتقر الى نضوج طبقاته وعدم تعود التفافها حول مصالحها الاقتصادية وغير المتبلورة تماما والى افتقار الحركة التحررية الكردية الى طليعة سياسية واعية قادرة على استنهاض الجماهير الشعبية وتعبئتها وتنظيم قواها وقيادتها على النهج النضالي السليم وعلى التمييز الدقيق بين الاعداء والحلفاء، وقيادة سياسية طليعية تجيد تحديد الاستراتيجية الصائبة والتكتيكات اللازمة للنضال السياسي والثوري المسلح وتعتمد أساسا على قوى الشعب الخلاقة بدلا من الاعتماد على الدول الاستعمارية والرجعية.

وثانيا الى الاسباب الخارجية المتمثلة في تكالب وتآلب القوى الاستعمارية والدول الرجعية الغاضبة لكردستان على الحركة التحررية الكردية وتعاونها فيما بينهم لشامت السحق هذه الحركة العادلة وكذلك امتلاك هؤلاء الاعداء لأحدث وأفتك أنواع الأسلحة وللقدرات العسكرية والسياسية والعلاقات الدولية، وكلها يشكل الاخطبوط الخانق لهذه الحركة التحررية المحرومة من الدعم الأممي والمساعدة الدولية حتى من قوى التحرر والديموقراطية والاشتراكية في العالم.

فبينما نالت الحركات التحررية لسائر الشعوب هذه المساعدات والدعم من هذه القوى حرمت الحركة التحررية الكردية حتى من حدها الأدنى. وهاكم المثال الصارخ على

سلطان سليم الأول أقر للامارات الكردية استقلالها الذاتي

تموز / ١٩٥٨ التي اشترك فيها العديد من الضباط الاحرار الكرد بجانب اخوانهم العرب.

هذه الثورة التي جاءت لتعطي دفعة قوية للحركة التحررية الكردية كما ونوعا. فقد توسعت بعدها الى حركة جماهيرية تقدمية وديموقراطية لفت جماهير العمال والفلاحين المثقفين والكسبة وأهل المدن وشتت النضال ضد الاقطاعية والرجعية الكردية بجانب النضال التحرر من أجل الحقوق القومية.

قد أيدت هذه الحركة التحررية الديموقراطية للشعب الكردي أيدت بقوة لجمهورية العراقية وساندتها ودافعت عنها عندما كانت تسير على النهج الديموقراطي ولكن عندما انحرفت القيادة العسكرية لثورة ١٤ / تموز عن النهج الديموقراطي واختارت الدكتاتورية أسلوبا للحكم اصطدمت بالحركة التحررية الديموقراطية الكردية خاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكردية وتنكرت لحقوق الشعب الكردي الديموقراطية والقومية مما أدى الى اندلاع الثورة الكردية في ١١ / أيلول / ١٩٦١ في كردستان العراق. وقبل هذه الثورة فقد شهدت كردستان العراق ثورات عديدة اندلعت بقيادة الشيخ محمود البرزنجي في مناطق السليمانية وكركوك طيلة اعوام ١٩١٩ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣١م.

وفي منطقة بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني وشقيقه الملا مصطفى البارزاني في أعوام ١٩٣١ - ١٩٣٢ وعام ١٩٤٣ - ١٩٤٥. ولكن ثورة أيلول التحررية التي قادها الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة الجنرال مصطفى

الدولة العراقية الحديثة ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى

٢٠٠٠ دينار عراقي ومضاعفة الراتب الشهري مع منع الاكراد والتركمان في هذه المناطق من حق بناء المساكن ودخول أطفالهم المدارس والعمل في المؤسسات الصناعية والمهنية والخ.

لقد أدى الاسراع في تنفيذ هذه السياسة الى اسراع القوى التقدمية الكردستانية في تصعيد النضال وتجديد الثورة المسلحة في حزيران ١٩٧٦، أي بعد مرور سنة على تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني من تيارات ثلاث هي: التيار الاشتراكي، والتيار الماركسي اللينيني والتيار الديمقراطي والوطني الواسع، وبعد مرور فترة على اعادة تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي مني بنكسة كبيرة جراء قرار قيادته انهاء الثورة تحت الضغوط الدولية والاقليمية. وهكذا ظهرت التعددية السياسية في الحركة التحررية الكردية وبرزت التيارات الاشتراكية في المقدمة منها.

كان هذا التطور الجديد عاملا هاما في تعبئة الجماهير الشعبية وتشديد ضمان مستقبل الحركة التحررية الكردية ومسارها النضالي السليم، ثم ظهرت أحزاب أخرى من الانقسام في الأوك و الحدك مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. بجانب ظهور الحزب الاشتراكي الكردي من تطور منظمة قومية كردية سابقة.

وهذه التنظيمات الكردستانية الخمس هي التي تشكل الآن مع منظمة كردستان لحزب الشيوعي العراقي، الجبهة الكردستانية العراقية التي تقود نضال الشعب

صحة مانقول.

فالיום وحيث يتعرض الشعب الكردي الى حرب ابادية وحشية والى الأسلحة الكيماوية والفتاكة. تقف الدول الاشتراكية وقوى التحرر والديموقراطية في العالم موقف الساكت عن الحق، موقف الشامت بالحركة التحررية الكردية موقف تقديم المساعدات العسكرية والمالية والسياسية للحكومة العراقية الفاشية التي تشن حرب ابادية على الشعب الكردي في كردستان العراق.

فالحكومة العراقية ترش المدن والقرى الكردية بالأسلحة الكيماوية من طائرات السوخوي السوفياتية والمراج الفرنسية وكلا الحكومتين السوفياتية والفرنسية تدعيان الاشتراكية وتناديان بحقوق الانسان وبلاشتراكية والديموقراطية الأولى يحكمها حزب شيوعي والثانية حزب اشتراكي ديموقراطي.

مظاهر حرب الابداء ضد الشعب الكردي

انتهزت الحكومة فرصة اتفاق رئيسها الدكتاتور صدام حسين مع الشاه الايراني عام ١٩٧٥ في الجزائر بمباركة هنري كيسنجر لتقوم بتنفيذ سياستها الشوفينية الرامية الى انهاء الوجود القوى الكردي وتعريب كردستان العراق. فبدأت بتنفيذ خطة مدروسة لتدمير القرى الكردية الواقعة على الحدود العراقية - الايرانية، والعراقية التركية، والعراقية والسورية بعمق ٣٠-٤٠ كم الى الداخل. وكذلك قامت بتهجير الفلاحين والعمال الأكراد من المناطق النفطية العديدة تحول مدن خانقين و داقوق و كركوك و بردى وفي السهول الغنية بالنفط. لقد أدت تلك السياسة الى تدمير ٢٤٤٧ قرية في كردستان وتشريد فلاحيتها وجمعهم في مجمعات سكنية قسرية والى تشريد أكثر من (٠) آلاف عامل كردي.

نقل العرب من الوسط والغرب الى المناطق النفطية في كردستان باعطائهم امتيازات مغرية منها مسكن و

في الماضي لم يكن الاسم (العراق) مألوفا عند سكان ولاية الموصل

س ف/ ١٧٢٥ والمؤرخ في ٢١/٦/١٩٨٧ والموزعة برسالة مواقع الفيلق الأول للجيش العراقي المؤرخة والمرقمة ف. ل. س. ف/ ٤٨٩ في ٢٢/٦/١٩٨٧ والصادر من الحاكم العسكري العام في كردستان علي حسن المجيد ابن عم الدكتاتور صدام حسين - والذي كان عريفا في الشرطة رفعه الدكتاتور الى درجة مارشال في القوات المسلحة.

ان هذا القرار يجيز في فقرته الثانية الرمي الحر وبكافة الأسلحة «ضد» التواجد البشري والحيواني في المناطق المحررة من كردستان والفقرة الرابعة منه تأمر بضربات مستمرة بالمدفعية والطائرات والمروحيات «ضد اكبر عدد ممكن ممن يتواجد في المناطق المحررة، ليلا ونهارا والفقرة الخامسة منه يأمر الاجهزة الامنية بتنفيذ حكم الاعدام في من يتجاوز عمره (١٥) عاما الى عمر ٧٠ عاما بعد الاستفادة من معلوماته».

ويجيز نفس القرار ويأمر بنهب جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للأهالي وتكريم القائمين بعمليات السلب والنهب هذه.

٥- اعتقال أهالي المساهمين في المقاومة الوطنية أو في المعارضة أو الهاربين الى خارج البلاد وتعذيبهم وقتل من يرغبون فيه لاجبار الناس على الاستسلام والخضوع للنظام.

٦- اعتقال الأطفال من اقرباء المقاتلين والمعارضين ومن ثم التهديد بقتلهم مالم يخضع ويستسلم ذووهم للسلطة. ففي عام ١٩٨٥ اعتقلت الأجهزة البوليسية في مدينة السليمانية ٣٠٠ طفل تتراوح اعمارهم بين ٩-١٢ عاما وتم قتلهم على وجبات لرفض ذويهم الاستسلام والخضوع. فتم في الوجبة الأولى تسليم ٣٢ جثة وفي الثانية ٧٠ جثة ولم يتم تسليم جثث البقية حتى الآن. ووجدت الجثث مشوهة فقلعت العيون وأخرجت الدماء من الاجساد وبترت الايدي والخ.

٧- طرد اكثر من ربع مليون كردي بتهمة عدم التمتع بالأصالة العراقية وبذريعة ان عوائلهم هجرت الى العراق

الكردي بوجه الهجمة الفاشية العراقية التي استكلبت بعد عقد الهدنة بين العراق وايران وحشدت قواتها العسكرية الأساسية في كردستان العراق للقضاء على الثورة الكردية أولا انهاء الوجود (الكردي) في كردستان وتعريبها ثانيا وذلك بشن حرب إبادة حقيقية أهم مظاهرها هو:

١- تدمير جميع القرى الكردية في كردستان العراق وتشريد سكانها هجيرهم خارج البلاد أو الى الجنوب والغرب أو تجميعهم في مجتمعات قسرية. وتجاوز عدد القرى المهدامة اكثر من خمسة آلاف قرية تجاوزت نفوسها اكثر من مليون وربع مواطن.

٢- ممارسة سياسة الارض المحروقة لتحويل سهول ووديان كردستان الغنية بأشجار الفواكه والبساتين والمزارع الى صحاري قاحلة. فقد شهد عشرات الصحفيين والمراسلين الاجانب باعينهم مئات القرى الكردية المحترقة والمهدامة وعشرات الألوف من البساتين والمزارع المحروقة والمتروكة مما يؤكد سياسة تدمير وتفريغ كردستان من قبل الحكومة العراقية علما بأنها هي التي اختارت الأماكن لهؤلاء الصحفيين والمراسلين.

٣- تدمير المدن الكردية الصغيرة اذ تم حتى الآن تدمير ٢٢ مدينة صغيرة في مناطق دهوك واربيل والسليمانية وكركوك تجاوزت نفوسها نصف مليون مواطن.

٤- قتل الناس واعدامهم بالجملة ودون محاكمة. وتجويز قتل الناس وضرب المناطق المحرمة بكافة انواع الأسلحة لآبادة الحياة فيها. والدليل هو القرار المرقم

كيف استطاعت بريطانيا الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية ولماذا؟

الله وزير الفاع ووزير خارجيته طارق عزيز بأن العراق يستعمل الأسلحة الكيميائية للدفاع عن النظام الدكتاتوري المتسلط على الشعب الكردي. فقد كشفت البعثات التحقيقية التابعة للأمم المتحدة ولبعض المنظمات الطبية الدولية كبعثة الصليب الأحمر الدولي، منظمة العفو الدولية وبعثة الأطباء المكفين بأن القوات العراقية تستعمل الأسلحة الكيميائية ضد إيران وضد شعب كردستان.

لقد كانت جريمة حلبجة رهيبة ومروعة وفظيعة لدرجة أنها هزت العالم واستنكرتها الدول المتمدنة عدا الدول الاشتراكية والعربية. فقد ادانها مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجموعة دول عدم الانحياز والمنظمات الانسانية المهمة بحقوق البشر - والبرلمان الاوربي والأحزاب الاشتراكية والشيوعية في اوروبا واليابان والهند والعديد من البلدان الاميركية.

ولكن الادانة لم تكن كافية لاييقاف الحكومة العراقية أوردعها عن استعمال الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها بغزارة في حرب الإبادة ضد الشعب الكردي التي شنتها الحكومة بعد وقف القتال مع إيران، حيث شنت القوات المسلحة العراقية في كردستان هجوما واسع النطاق على المناطق المحررة لإبادة سكانها وتدمير قراها ومدنها وحرقت مزارعها وبساتينها.

قبل قرن من الزمن ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة من قبل السلطة البعثية الحاكمة في العراق.

٨- ممارسة الارهاب والاعتقال الكيفي حرمان الناس من جميع الحقوق والحريات المدنية وادامة الأحكام العرفية والأوضاع الاستثنائية وفرض الدكتاتورية الفردية لشخص صدام حسين بعنوان مجلس صوري لما يدعى بقيادة الثورة في العراق واستعمال هذه الصلاحيات المطلقة لابادة الناس وتشريدهم وتهجيرهم.

٩- هدم البيوت والدكاكين والمحلات في المدن التي تحدث بالقرب منها أو ضمنها عمليات فدائية ضد جلاوزة السلطة من العسكريين والشرطة.

١٠- استعمال الأسلحة الكيميائية بغزارة وباستمرار ضد المقاتلين الاكراد وضد أهالي المناطق المحررة وذلك منذ ربيع ١٩٨٦ وحتى الآن. وكان أفضعها وأكثرها وحشية جريمة ابادة سكان مدينة حلبجة عصر - يوم ١٦ مارس / ١٩٨٨ حيث قامت الطائرات العراقية من نوعي الميراج والسوخوي باكثر من ١٢ طلعة جوية اشتركت في كل طلعة ٨ الى ١٠ طائرة اقلت القنابل السامة من غازات الخردل والأعصاب والسينايد على السكان العزل مما أدى الى قتل اكثر من ٥٠٠٠ آلاف طفل وامرأة ورجل والى جرح اكثر من (١٠) آلاف آخرين. وهي الجريمة البشعة التي شهد العالم مأساتها على شاشات التلفزيون وفي الصحف العالمية.

الاصرار العراقي على استعمال الأسلحة الكيميائية

لم يعد سرا بان الحكومة العراقية تنتج وتمتلك وتستعمل الأسلحة الكيميائية. وقد صرح الرئيس العراقي صدام حسين وابن خاله الجنرال عدنان خير

اتخذت الحركة التحريرية الكردية لها مسار الكفاح العربي الكردي المشترك ضد الاستعمار

أولى هذه الحقوق وأهمها وأكثرها وجوباً للاحترام. فحق وجود الإنسان يسبق حقوقه بدهاءة. ان قيام الحكومة العراقية بشن حرب الإبادة ضد الشعب الكردي بما فيها إبادة الناس وهدم القرى وسياسة الأرض المحروقة واستعمال الأسلحة الكيماوية وتشريد الأهالي وتعريب كردستان قسراً، كل ذلك يعني تنكرها لالتزاماتها الدولية حيال المجتمع الدولي مما ينقض قرار عصبة الأمم بالحق كردستان بالعراق ويفقد الحكومة العراقية أية شرعية مزعومة في إدارة وحكم كردستان وفي ادامة احتلال جيشها لكردستان.

هذا الجيش العراقي الذي وصفته بعثة الكونكريس الأميركي التي زارت العراق عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ بأنه «جيش احتلال أجنبي ويتصرف حيال الأكراد على هذا الأساس. هذا اولا ثم ان قيام الحكومة العراقية بارتكاب جرائم حرب الإبادة ضد الشعب الكردي يشملها بالقانون الدولي ويخرج المشكلة الكردية من النطاق العراقي الداخلي من نطاق القوانين الوطنية الى النطاق الدولي.

وكذلك فان استعمال الحكم العراقي للأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً تجعل المشكلة الكردية مجدداً مسألة مشمولة بالقوانين الدولية تجعلها مجدداً مشكلة دولية وليست داخلية عراقية بحتة. هذا فضلا عن وجود اللائحة الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها الدول ومنها العراق هذه اللائحة التي تلزم الدول باحترام حقوق الإنسان فقت أقرت الدول بتوقيعها على هذا الاعلان الدولي لحقوق الإنسان يعني اقرارها بكون مسألة حقوق الإنسان مسألة دولية مشمولة باعلان دولي بقرار دولي صادر من الأمم المتحدة. ومعلوم أن ليست حقوق الإنسان بل وجود الإنسان في خطر أكيد في العراق - فمظاهر - حرب الإبادة ضد الشعب الكردي

والغريب أن الحكم العراقي وعلى لسان وزير الدفاع وفي مؤتمر صحفي حضره العشرات من المراسلين الأجانب يصر - على استعمال هذه الأسلحة المحرمة دولياً كلما وجدت ضرورة لها وذلك بذريعة أن الكرد عراقيون والمسألة الكردية مسألة عراقية بحتة. وهذا منطق دكتاتوري مرفوض و مدحوض. فالتحريم الدولي للأسلحة الكيماوية عامة وشاملة وبدون قيود أو شروط والمسألة الكردية ليست داخلية كما ان حرب الإبادة والأسلحة الكيماوية تدخلان ضمن صلاحيات وشموليه القانون الدولي الذي حرّمها تحريماً قاطعاً.

حرب الإبادة ضد الشعب الكردي ليست مسألة داخلية

ان المشكلة الكردية قديمة في العراق قدم الدولة العراقية نفسها فقد ولدت هذه الدولة وهي تحمل في أحشائها المشكلة الكردية التي نجحت عن اغتصاب حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وعن الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بقوة السلاح الاستعماري البريطاني وخلافاً لرغبة الشعب الكردي وحقه.

وصدر قرار دولي من عصبة الأمم تحت التأثير البريطاني الطاغوي بعد الحرب العالمية الأولى لاضفاء الشرعية على الحاق كردستان بالدولة العربية في العراق ولكن شرط ان تحترم هذه الدولة حقوق الشعب الكردي القومية والإدارية والثقافية وغيرها. وبديهي ان حق الوجود وعلى ارض الآباء والأجداد هو

أيدت الحركة التحررية الكردية بقوة الجمهورية العراقية وساندتها

حل المشكلة الكردية في العراق

لاريب أن المشكلة الكردية في العراق تحتاج الى حل عاجل وجدي و جذري. ولكن الآراء والمواقف مختلفة حول كيفية حل هذه المشكلة حول كيفية إنهاء المشكلة لخير الشقيقين العربي والكردى الحل البعثي العراقي، فالحكومة العراقية التي يقودها صدام حسين القائد الفعلي والواحد لحزب البعث العفلي قد اختارت شن حرب الإبادة الشعب الكردي، سبيلا لحل المشكلة أو لانهاء المشكلة الكردية على الطريق البعثي الصدامية.

وهي طريقة ديماغوجية تحمل شعارا لاجهاض محتواه. فمثلما قمعت الحكومة تحت شعار الجبهة الوطنية التقدمية جميع الاحزاب الشيوعي والناصري والديموقراطي والتقدمي وحتى الجناح التقدمي من حزب البعث فقد شرعت بحرب الإبادة ضد الشعب الكردي تحت شعار اقرار حكم ذاتي لمنطقة كردستان.

ان الحكومة العراقية ماضية في انهاء المشكلة الكردية بانهاء الوجود الكردي في كردستان العراق بتهجير سكانها وتشريدهم ومن ثم بتعريب كردستان العراق. هذا هو الحل البعثي العفلي للمشكلة القومية. وهو حل مستمد من ميثاق حزب البعث العفلي الذي يقضي بصهر القوميات في بوتقة

في العراق التي اشرنا اليها سابقا تعتبر كلها انتهاكا فظا لحقوق الانسان وتهديدا لوجود الانسان وحقه في الحياة لذلك تعتبر مسألة حرب الإبادة ضد الشعب الكردي من هذه الزاوية أيضا مسألة مشمولة بالقانون الدولي و باعلان الدولي لحقوق الانسان وبالتالي تخرجها من النطاق الداخلي العراقي كما يزعم الحكام العسكريون في العراق.

إذن فالمشكلة الكردية في العراق مشكلة دولية وليست داخلية. هذا فضلا عن حقيقة ان السلم والاستقرار لن يتحققا أبدا في الشرق الاوسط مالم يتم إيجاد حل سياسي عادل للمشكلة الكردية وان السلم بين العراق و ايران لن يستقر مالم يتم إيجاد حل شامل عادل للحربين العراقية الايرانية والعراقية الكردية أيضا.

خاصة وان المقاومة الوطنية الكردية المسلحة والسياسية والاعلامية مستمرة ومتواصلة وستعجز الحكومة العراقية كما عجزت في الماضي وتفشل في القضاء على الحركة التحررية الكردية بالقمع وحرب الإبادة والإرهاب.

فالجبهة الكردستانية العراقية التي تضم القوى السياسية المناضلة والجماهيرية وذات الجزور العميقة في المجتمع الكردستاني والتي تلتف حول رايها الملايين من الكرد قد صممت على مواصلة النضال الثوري المسلح والسياسي والاعلامي حتى يتم دحر حملات الإبادة وايقافها وحتى ترضخ الحكومة العراقية لحقيقة وجود الشعب الكردي وتذعن الارادته في ممارسة حقوقه الديموقراطية والقومية بحرية تامة وعلى ارض وطنه كردستان لقد برهنت الاحداث - رغم فظاعتها وكوارثها - التي أعقبت وقف الحرب العراقية الايرانية، قدرة الحركة التحررية الكردية على مواصلة النضال وعجز الحكم الدكتاتوري في القضاء عليها.

الاستعمار أو الاستلاب وإنما أتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر آلاف السنين»

**فاذا تمعنا في هذا النص تبين لنا
التزوير الفظيع للتاريخ والجغرافيا:**

١- فهو يحصر الخصائص القومية للشعب الكردي على اللغة والسمات الخاصة أي ينكر وجود الثقافة القومية والمشاعر القومية الخاصة والتاريخ المشترك والأرض الوطنية (الوطن) والحياة الاقتصادية المشتركة وغيرها من الخصائص القومية.

٢- وهو ينكر الحقيقة التاريخية المعروفة لدى جميع دارسي تاريخ الشرق بما فيهم المؤرخون العرب والقدماء والجدد وبما فيهم الشخصيات العربية كالدكاترة فاضل حسين وشاكر خصباك ويحي الخشاب وأدمون غريب وجورج حجار وصفاء الحافظ وماجد عبد الرضى وعبد العزيز نوار وغيرهم من الباحثين وكذلك الشخصيات العسكرية والسياسية العربية كالعميد طه الهاشمي والمقدم محمود الدرة والمقدم منذر الموصللي والاساتذة فائق السامرائي (نائب رئيس حزب الاستقلال العربي) والشهيد فواد الركابي أول أمين قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي واحمد فوزي وهلال ناجي وغيرهم من القوميين العرب في العراق. وهذه الحقيقة تقول بوجود الشعب الكردي على ارض وطنه كردستان منذ آلاف السنين وان اختلفت الآراء حول حدود كردستان

٣- ان المزاعم العربية بتعريب وطن الشعب الكردي وأرضه التاريخية كردستان بتزوير التاريخ والجغرافيا هي التمهيد لتعريب كردستان بقوة السلاح باعتبار كردستان ذات الهوية العربية وأرضا عربية وجزءا من الوطن العربي ومن ثم صهر القومية الكردية في البوتقة العربية بذرائع كونها تعيش على

القيادات الكردية فشلت في انجاز الثورات الكردية المتعاقبة لعدة اسباب

القومية العربية أو تهجيرها وطردها من الاراضي الواقعة تحت سلطة الدول العربية. وقد اكد القرار الذي أصدره المؤتمر القومي الثالث عشر - لحزب البعث العفلقى هذه السياسة حيال القومية منذ عام ١٩٧٩ حيث قرر اعتبار كردستان العراق أرضا عربية فرضت الهوية العربية عليها منذ العهد العباسي واعتبار القومية الكردية قريبة من الأمة العربية بحيث يمكن صهرها وهضمها فيها باعتبار كل من يتكلم العربية عربيا والكرد العراقيون مجبرون على دراسة اللغة العربية في المدارس والجوامع.

وقد ورد في القرار بالنص مايلي:«ذلك ان هذه القوميات التي تمتلك لغات وسمات خاصة متميزة عن اللغة والسمات العربية والتي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة كالقومية الكردية قد ارتبطت بالأمة العربية بوشائج عميقة الجذور. فهي أصلا تعيش منذ نشأتها وعبر هذه الحقبة في الارض التي عرفت تاريخيا بالوطن العربي، على رغم اختلاف المسميات بين اجزائه واختلاف أسماء الدول التي قامت عليها. وهذه مسألة مهمة فالأرض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءا من الدول العربية التي نشأت منذ آلاف السنين والتي كانت آخرها الدولة العباسية الكبرى وهذه الارض هي في الوقت نفسه موطن تلك القوميات وعلى هذا الأساس فان الهوية العربية للأرض التي تعيش عليها هذه الأقليات لم تأت عن طريق القهر أو

فبينما نالت الحركات التحررية لسائر الشعوب هذه المساعدات والدعم من هذه القوى

الكرد في حقه في الحياة الكريمة ضمن الجمهورية العراقية واعتبر الحل اليوكوسلافي نموذجاً صالحاً لحل المشكلة الكردية. ولكنه حذر في نفس الوقت من الوقوع في مصيدة الشاه الإيراني.

ونصحنا بشرح بعض الحقائق للرأي العام العربي عن كون الكرد شعباً أصيلاً يعيش على أرض وطنه منذ آلاف السنين وكونه شعباً مسلماً شقيقاً للأمة العربية ويؤيد كفاحها التحرري والوحدوي وأن الكرد يفضلون الحل السياسي على الحل العسكري.

وقد بارك الرئيس ناصر اتفاقية آذار لعام ١٩٧٠ التي أقرت الحكم الذاتي لكردستان والحقوق السياسية للشعب الكردي ويروي عنه الدكتور جمال الأتاسي القائد الناصري السوري أنه - رحمه الله - كان مرتاحاً للمضمون الفكرة التي وردت في المذكرة التي قدمها جلال الطالباني باسم الوفد الكردي إلى مباحثات الوحدة الثلاثية في ربيع ١٩٦٣ حيث طالبت المذكرة بالحكم الذاتي أو جعل كردستان اقليماً ضمن الجمهورية العربية المتحدة أسوة بالعراق و سورية.

ويؤيد بعض القادة الناصريين ومنهم الدكتور جمال الأتاسي حل القضية الكردية على أساس حق تقرير المصير وكجمهورية كردية خاصة ضمن الجمهورية العربية المتحدة أو حتى جمهورية كردستان المستقلة في الظروف المناسبة.

الأرض العربية ويعرف الكثيرون من أبنائها اللغة العربية وباعتبار القومية الكردية لا تملك إلا لغة خاصة بها وهي ترتبط بوشائج عميقة الجذور بالأمة العربية وبالتالي فيجب صهرها وإذا رفضت الانصهار في العروبة فيجب إجلاؤها عن «الأرض» «العربية» والوطن العربي» وكما تنص الفقرة الخاصة بالأقليات القومية في منهاج البعث العفلق.

هذا هو الأساس النظري والتبرير النظري لحرب الإبادة التي شنها الدكتاتور صدام حسين ضد الشعب الكردي في كردستان العراق.

الحل الناصري للقضية الكردية

كان الرئيس جمال عبد الناصر شديد الحرص على الحل السياسي للمشكلة الكردية ضمن الوحدة الوطنية العراقية. لذلك فقد عارض دوماً أساليب القمع واستعمال القوة العسكرية والقتال لحلها. حتى عندما كان الحكم في العراق من أدياء الناصرية.

وأني أتذكر جيداً كيف دعا الرئيس جمال عبد الناصر الوفد العراقي البعثي عام ١٩٦٣ إلى الاستفادة من تجربتي الاتحاد السوفياتي ويوكوسلافيا لحل المشكلة الكردية. وهذا يعني اقتناعه بالحل الفدرالي كما فهمت منه شخصياً.

ويؤيدني في قناعاتي السيد أمين الهويدي في كتابه كنت سفيراً في العراق والذي كان وزير الحربية في مصر ردحاً من الزمن. فهو يروي أيضاً أن الرئيس ناصر حث البعث العراقي على اتخاذ التجريبتين اليوكوسلافية والسوفيتية مثلاً لحل المشكلة الكردية في العراق.

وكان الرئيس ناصر صريحاً معنا عندما التقيناه يوم ١/ حزيران/ ١٩٦٣ في بيته بمنشية البكرى في القاهرة حيث تكلم عن حقيقة وجود الشعب

يضطهد جماهير العرب والكرد معا ويستغلهم جميعا. هذه الوحدة لا يديمها سوى القمع البوليسي العسكري المستمر فهو وحدة السلاسل والأغلال. وكل سعي لادامتها هو سعي لادامة السياسة الاستعمارية التي اوجدتها والعبودية التي تنطوي عليها».

ثانيا: ان الدعوة من جانب الجماهير العربية الى الانتقال المباشر من هذه الحالة الى اتحاد عربي كردي دعوة خاطئة لأن الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه اتحاد صحيح هو حرية الاختيار. ولا حرية اختيار إلا في حالة تطور حقيقي في علائق القوميتين ينعكس عنه شعور القومية المضطهدة بأنها أصبحت مختارة حقا في تكوين الاتحاد ولاسبيل الى ايجاد مثل هذه الحالة وهذا الشعور بمحض الادعاء بها أو الدعوة اليها.

ثالثا: أما الطريق الصحيح الوحيد الى بعث الثقة لدى الجماهير الكردية والى تقريبها من الجماهير العربية فانه في تأييد الجماهير العربية لحرية تقرير المصير للقومية الكردية تأييدا صحيحا وفي كفاحها العنيد لتحقيق هذه الحرية كاملة غير منقوصة.» ص ٤٢ ، كراس المسألة الكردية في العراق الطبعة الثالثة.

حل المشكلة الكردية في العراق من وجهة النظر الكردية

لما كان الشعب الكردي شعبا عريقا أصيلا فمن الطبيعي والبديهي أن يكون له حقه في تقرير مصيره بنفسه أسوة بسائر الشعوب. وهذا الحق هو الحق الطبيعي المعترف به دوليا لجميع الشعوب وفق ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الدولي لحقوق الانسان والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية كدول عدم الانحياز والمنظمة الافريقية

عند تعرض الشعب الكردي الى حرب اباداة وقفت دول العالم موقف الساكت

الحل الاشتراكي العلمي للمشكلة الكردية في العراق

تجمع الأحزاب والجماعات المؤمنة بالاشتراكية العلمية بدءا من الحزب الشيوعي العراقي وانتهاء بالمنظمات التقدمية واليسارية الأخرى على الاقرار بوجود الشعب الكردي واقرار حقه في تقرير مصيره من حيث المبدأ. ولكن اغلبها يستحسن النضال آنيا لتحقيق حكم ذاتي حقيقي لكردستان ضمن عراق ديموقراطي، ولكن الحشع يعتبر الحكم الذاتي حقيقيا اجراء ديموقراطيا وحلا مرحليا وليس بديلا عن حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه. وقد وقع الحشع على برنامج الجبهة الكردستانية العراقية الذي ينص على الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.

والملاحظة الواجب بيانها هي أن الحل الاشتراكي العلمي لأية قضية قومية هو حق تقرير المصير، هو حق تأليف الدولة المستقلة وليس الحكم الذاتي الا اجراء ديموقراطيا الا حلا بوجوازيا - لا اشتراكيا للمشكلة القومية.

لقد عالج الاستاذ عزيز شريف تفصيلا في معرض بيانه الحل الاشتراكي العلمي للمشكلة في العراق الموقف الصحيح الذي على الجماهير العربية اتخاذه حيال المشكلة الكردية اذ يقول نص مايلي: «اولا : الوحدة العراقية الحاضرة وحدة مصطنعة قائمة على الضم الاستعماري (البريطاني) الذي

المشكلة الكردية قديمة في العراق قدم الدولة العراقية نفسها

في تقرير مصيره ضمن عراق ديموقراطي مستقل بشكل اتحاد اختياري حريين الشعبين الشقيقتين العربي والكرد.

عبرت الجبهة الكردستانية العراقية عن رأيها حول القضية الكردية وكيفية حلها بالنص التالي: نجمت القضية الكردية عن تقسيم كردستان ومصادرة حق شعبها في تقرير المصير وفرض سياسة الاضطهاد الاستعماري والاضطهاد القومي على الجماهير الشعبية الكردية مما أدى الى نهب ثروات كردستان وعرقلة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي والى حرمان الجماهير الشعبية الكردية من الحقوق الوطنية والحريات الديموقراطية.

فالقضية الكردية هي في القواقع قضية اضطهاد الشعب الكردي ومنعه من التمتع بخيرات وطنه كردستان وبالحقوق والحريات الديموقراطية وبالتالي قضية نضال هذا الشعب في سبيل استعادة حقوقه المشروعة والتحرر الناجز من المظالم الاستعمارية والاضطهاد القومي ومن الدكتاتورية والرجعية والعلاقات الاجتماعية المقيدة لتطوره. لذلك فان الحل المبدئي والحقيقي للقضية الكردية لا يتم إلا باستحصال حق تقرير المصير للشعب الكردي باعتباره حلا ثوريا وجذريا ومشروعا لهذه القضية العادلة.

ان الجبهة الكردستانية تدرك خطورة الأوضاع

والمنظمات الانسانية والديموقراطية في العالم. هذا فضلا عن اقرار هذا الحق لجميع الشعوب من قبل الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية والشيوعية وحركات التحرر في العالم.

ولكن الشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية المجزأة بين عدة دول شرق اوسطية منها تركيا التي ترتبط بحلف الناتو، والعراق المرتبط بالاتحاد السوفياتي بمعاهدة صداقة وبالسوق الرأسمالية الدولية وبالذول العربية. ان تقسيم كردستان بين دول عديدة قد عقد المشكلة الكردية ووضع صعوبات جمة أمام حلها خاصة وان الدول الكبرى والأوضاع الدولية السائدة تمانع في تغيير الحدود التي رسمها المستعمرون الغربيون بعد الحرب العالمية الاولى.

ثم ان ميزان القوى بين الدول تتقاسم كردستان والشعب الكردي لا يسمح الآن بتحقيق حق تقرير المصير بشكل الانفصال وتشكيل دولة كردية مستقلة. ولكن ذلك كله لا ينفي ولا يلغي حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه بما فيه حق الانفصال وتأسيس الدولة القومية المستقلة. انما يضع النضال المجدي لتحقيقه أمام صعوبات ومهمات وتعقيدات.

لذلك فان الحركة التحررية للشعب الكردي وقيادتها السياسية الممثلة بالجبهة الكردستانية العراقية تعتقد أن:

ان النضال لتحقيق هذا الحق يتطلب الكفاح المشترك العربي الكردي الذي تحتمه وتستلزمه ضرورات انتصار الحركتين التحرريتين الديموقراطيتين الكردية والعربية والحركة الديموقراطية الثورية العراقية العامة، من أجل تخليص العراق من الدكتاتورية والحرب وتحقيق الحياة الديموقراطية وضمان حق الشعب الكردي

اسم العراق كان اكثر قبولا لدى العرب من الاسم ميزوبوتاميا الاوروبي

وتعقدها في عراقنا وبأهمية ضرورة الكفاح المشترك مع القوى الديمقراطية والتقدمية العراقية، شاعرة بالمصالح المشتركة والأعداء المشتركين للأمتين الشقيقتين العربية والكردية تناضل من أجل:

«الاقرار بحق الشعب الكردي في كردستان العراق في تقرير مصيره بنفسه وممارسته لكافة حقوقه القومية المشروعة وفق الظروف الملموسة. ان أول ما يطلب لبناء علاقة سليمة للشعب الكردي مع الحكم المركزي هي ازالة كافة آثار التعريب والتهمجير والتبعيث في كردستان واعادة الكرد والعرب والأقليات الى مناطقهم الأصلية واعادة ممتلكات المهجرين إلى خارج العراق من الأكراد الفيليين والكويان والاموريان وغيرهم ومنحهم الجنسية العراقية وتعويضهم عن ممتلكاتهم والأضرار التي لحقت بهم».

الحكم الذاتي لكردستان

إذن فان الجبهة الكردستانية العراقية لا تقبل الحكم الذاتي لكردستان حلا جذريا وثوريا للقضية الكردية في العراق بل تعتبره حق تقرير المصير للشعب الكردي.

ولكن ذلك لا يعني الرفض المطلق للحكم الذاتي لكردستان. فالجبهة تقبل بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان كاجراء ديموقراطي. كمطلب ديموقراطي،

وكخطوة هامة على طريق النضال من أجل حق تقرير المصير للشعب الكردي في ظروف ملموسة. لقد بين الاتحاد الوطني الكردستاني الذي هو قوة أساسية في هذه الجبهة أراءه بصراحة حول الحكم الذاتي لقد بين الحقائق التالية عن الحكم الذاتي:

اولا: ان الحكم الذاتي لا يحقق المساواة الحقيقية بين الأمم.

ثانيا: ان الحكم الذاتي لا يزيل الاضطهاد القومي وجميع آثاره بل يظل جانب هام فيه.

ثالثا: ان الحكم ذاته لا يحقق الحقوق القومية الأساسية كحق السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وهو الحق القادر على حل المسألة القومية حلا صائبا.

رابعا: الحكم الذاتي لا يزيل اللاحق وآثاره ومضاره العديدة.

خامسا: ان الحكم الذاتي حل اصلاحي غير ثوري، حل تخديري، حل لتخفيف الآلام وليس لازالة المرض واجتثاث جذور المسألة القومية.

سادسا: حل بورجوازي ديموقراطي يحفظ المصالح الاقتصادية والمنافع الاستغلالية الطبقية للطبقة الاقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا في الدولة، وهي استغلالية واستثمارية وبالتالي يحفظ الاستغلال الطبقي.

سابعا: ان الحكم الذاتي لا يحقق التطور الاجتماعي المطلوب ولا التطور الطبقي والفرز الطبقي اللازمين للأمتين لتسهيل النضال من أجل انتصار الاشتراكية.

ثامنا: ان الحكم الذاتي يعرقل الاتحاد الاختياري المطلوب لاقامة أحسن العلاقات بين الأمم المتعايشة في ظل دولة واحدة.

تاسعا: لا يتفق الحكم الذاتي ولا ينسجم مع

الحل المبدئي والحقيقي لل قضية الكردية لا يتم إلا باستحقاق حق تقرير المصير

المصير.

٧- اذا تطلبت ظروف دولية قاهرة قبول الكرد بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان.

٨- اذا تطلبت مصلحة الثورة الديمقراطية والشعبية في العراق ذلك وكان الحكم الذاتي الذاتي ضروريا لاقامة نظام ديمقراطي، شعبي ومستقل في العراق.

ولكن قبولنا بالحكم الذاتي لا يعني قبولنا بان القضية الكردية قد حلت بل يعني تشديد نضالنا وعبر الحكم الذاتي أيضا للحل العلمي الصائب على أساس ممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعب الكردي. «فالحكم الذاتي ليس حلا للقضية الكردية في هذه الحالات أيضا وليس بديلا عن حق تقرير المصير. بل هو تدبير موقوت بظروفه وزمانه وموازن القوى والحرص على المبادئ التقدمية فقط».

وختاما فالحقيقة انني اعتبر الاتحاد الاختياري حلا صائبا وواقعا للقضية الكردية جمهوريتين اتحاديتين كردستانية و عربية ضمن الجمهورية العراقية المتحدة.

متطلبات الأمتين الشقيقتين العربية والكردية ولا مع سير تطور حركتهما التحررية الوحدوية الديمقراطية.

فمن المعلوم أن الحركتين التحرريتين للأمتين الشقيقتين تناضلان من أجل التحرر والوحدة القومية (توحيد أقسام الأمتين المجزأتين) واقامة الدولة القومية المستقلة المتحدة بينما يخلد الحكم الذاتي الكيانات المفتعلة والمصطنعة من قبل الاستعمار والمعرقلة للوحدة للأمتين». ولكن هل يعني كذلك رفض الأوك المطلق دائما وأبدا وفي جميع الظروف والاحوال للحكم الذاتي؟ كلا طبعاً.

«اننا نرفض الحكم الذاتي كحل صائب وأساسي للقضية القومية عموما ولل قضية الكردية خصوصا ولكننا لا نرفض الحكم الذاتي كاجراء ديمقراطي كمطلب ديمقراطي وفي الظروف التالية:

١- اذا وافق الشعب الكردي على الحكم الذاتي في إستفتاء حر.

٢- اذا فرضت موازين القوى وحتمت الحكم الذاتي لكردستان.

٣- اذا وجدت حكومة ديمقراطية توفر الحريات الديمقراطية للشعب العراقي كله ولا توافق الا على منح الحكم الذاتي لكردستان.

٤- اذا تطلبت مصلحة حركة التحرر الوطني العربي الديمقراطية موافقه الكرد وقبولهم بالحكم الذاتي لكردستان.

٥- اذا تطلبت مصلحة حركة التحرر الوطني الكردية الديمقراطية قبول الكرد بالحكم الذاتي لكردستان.

٦- اذا كان الحكم الذاتي سببا وخطوة لتجميع قوى الشعب الكردي وتعبئتها وتهيئتها للاعلان على الطريقة النرويجية عن ممارسة حق تقرير

الكردية/اعداد وتقدير: د.نوزاد علي احمد



جلال طالباني:

هذا العراق الذي نريده

نص خطابه في جلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني العراقي
فيينا 16-19 حزيران 1992

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الحفل الكريم

ايها الاخوات ايها الاخوة

احييكم تحية الاخوة العربية الكردية راسخة الجذور في اعماق تاريخنا المشترك متمنيا لمؤتمركم العتيد افضل النتائج وانجاز مهامه الخطيرة.

واحمل اليكم تحيات وتمنيات اخوتكم المناضلين الصامدين في جبال كردستان ووديانها الفواحة بعقب البطولات الجماهيرية المعتمدة بالدماء الزكية، والتي جسدتها الانتفاضة الشعبية المجيدة في ربيع العام الفائت ١٩٩١ باروع صورها وانبل قيمها وافضل اهدافها في التحرير والديمقراطية والتي عبرت بوضوح تام في انتصارها وانحسارها عن الرفض المطلق والحاسم للدكتاتورية الصدامية الاثمة بحق الشعب والوطن.

فلقد كانت الانتفاضة الشعبانية العارمة ملحمة فريدة ومجيدة في قيامها وانقضاء جماهيرها على الدكتاتورية واجهزتها القمعية المملوكة ايديها المجرمة بدماء مئات الالوف من ابناء العراق عربا وكردا وتركمانا، مسلمين ومسيحيين، من المسلمين الشيعة والسنة، ومن المسيحيين الكلدان والآشوريين.

حقا ان الانتفاضة الشعبانية في كردستان جاءت تحقيقا لخطة عراقية (عربية وكردية، شيعية وسنية) مشتركة واسنادا ودعمًا للانتفاضة الشعبانية في جنوب العراق الحبيب ولكنها كانت في نفس الوقت انتقاما من القتل المجرمين الذين سودوا وجوههم وتأريخ حكمهم الارهابي الوحشي معا بالاسلحة الكيماوية التي قتلت الالاف والالاف من النساء والرضع والاطفال والشباب، وبمذابح الانفالات الوحشية التي تقشعر لهولها الابدان والتي زهقت فيها ارواح حوالي مائتي الف (٢٠٠,٠٠٠) من السكان الآمنين الاكراد!

ان وقائعا مشهودا ووثائق رسمية مكتوبة وجرائم مصورة ومتلفزة تبرهن ان الحرب التي شنتها الدكتاتورية الصدامية ضد اخوتكم في كردستان العراق كانت حرب الابادة (جينوسايد) بابشع صورها.

وجاءت هذه الحرب المجرمة والبشعة بجانب حرب الابادة التي شنتها الدكتاتورية ضد اخوتنا المجاهدين من الشيعة في الجنوب وازافة الى حملاتها القمعية الوحشية ضد جميع القوى العراقية التقدمية والاسلامية السنية والديمقراطية الخيرة لتبرهن بمجموعها للعرب وللعالَم جملة من الحقائق اهمها وابرزها مايلي:

١- ان الدكتاتورية الصدامية المسعورة تشكل الخطر الحقيقي الوحيد على وجود الشعب العراقي ووحدته الوطنية ومصالحة الحقيقية، فلم تكتف الدكتاتورية الصدامية بالاستهانة بجميع القيم الانسانية والاسلامية، العربية والعراقية فحسب بل داست باقدامها جميع اشكال حقوق الانسان في العراق ايضا، والانكى انها غدت الخطر الاكبر على وجود الانسان العراقي وكيانه وعلى وحدة العراق ارضا وشعبا وعلى الاستقلال الوطني وسيادة العراق وكرامته، مثلما اصبحت الخطر الجدي والحال على الشعب الكردي الشقيق التاريخي للامة العربية المجيدة الذي شاركها الضراء ومعاركها المصيرية منذ ايام صلاح الدين الايوبي وحتى عصرنا الحديث والذي أبى الا ان يكون مثال الشقيق ونموذج الحليف المتضامن طول علاقته التاريخية المديدة مع الامة العربية المجيدة.

٢- ان الدكتاتورية الصدامية المسعورة - وقد خرجت من عقالها وبرزت الفاشية في عدوانيتها- شكلت الخطر الاساسي الاول على شعوب الشرق ودولها، على السلام والامن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم المعروفة بالشرقيين الادنى والاطلس، فالطبيعة العدوانية والمستهترة بجميع القيم والاعراف الدولية والاقليمية، والسياسية الداخلية الوحشية التي مارسها، كانتا المصدر والاساس لخطورتها على المنطقة والعالم وغدتا باديتين لكل ذي بصيرة وواضحيتين لدى كل مراقب منصف ومدرک، ولم تكونا بحاجة الى كثير من التحليل والتفسير الادراك ومعرفة النتائج الوخيمة والهدامة والفظيعة لهما.

وكان جليا واضحا ان التهادن حيالهما والتغاضي عنهما والتسامح معهما ناهيك عن الاسناد والدعم لهما سيكون وبالاً على المنطقة والعالم وسيجلب الكوارث والمصائب على الجميع، وهذا ماحدث بالضبط.

فعدا القيادة السورية التي كشفت مبكرا حقيقة العنصرية وبعثها اليميني الصدامي وعدا الجمهورية الاسلامية التي اذقتها الدكتاتورية المعتدية الامر من عدوانها المسلح والغادر، وجدنا الكثير يتعاملون عن الوقائع ويتنكرون للوقائع ويتسترون على الجرائم والآثام بل ويهللون للعدوان والجرائم.

ووجدنا البعض يخالفون صراحة احكام الحديث الشريف والامر بانه من رأى منكم منكرا فليغيره بيده وان لم

يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقبله وذلك اضعف الايمان».

وليتهم اختاروا اضعف الايمان ولم يقدقوا الاسناد والاموال الطائلة والاسلحة الفتاكة على هذه الدكتاتورية الباغية التي كانت تفرخ المنكرات الرهيبة والفظيعة يوميا ولكن الله سبحانه وتعالى لم يصبر عليهم طويلا. وسرعان ماظهر منطوق ومضمون الحديث الشريف « من اعان ظالما سلطه الله عليه » في تنكر طاغية بغداد لجميل من اوجدوه واوصلوه الى السلطة ثم اسندوه ودعموه وزودوه بجميع المستلزمات القوة والجبروت اولا ومن عدوانه الغاشم على الكويت وتحديه الصارخ للعالم واستهائته بالقوانين الدولية والسماءية وبالقيم والعلاقات العربية والاسلامية والاقليمية ثانيا.

بنس الشماتة شيمة ولو انها اذ يغتلي جرح تعفن بلسم

ولكن ماذا نقول عن الذين اغدقوا البلايين من الدولارات عليه ؟ وتستروا على جرائمه وآثامه بحق العراق والعرب والكرد وبحق الملايين من المسلمين في ايران ؟ ماذا نقول عن الذين كان سفراؤهم يقودون الوفود العربية الى الدول الاوروبية والامريكية والاسيوية والافريقية والاسلامية ليبرروا جرائم صدام بحق شعب كردستان المسلم الآمن؟! ليبرروا عنه اثم استعمال السلحة الكيماوية وفضائع الانفالات الرهيبة؟ سنمر مرور الكرام على كل ذلك ولن نقول لهم الا القول الجميل والاخوي بان يتغطوا من الماضي ومن الاخطاء ومن كل ماجنوه على العراق والعرب وعلى انفسهم وبأن يدعوا الشعب العراقي وشأنه لا ان يفرضوا عليه مالايرتضيه ولا يقبله ابدأ بل وان يدعموه في محنته بقدر مادعموا جلاده ومكنوه من جلب هذه المحنة على شعبنا، وبان يدعوا المعارضة العراقية وشأنها بل وان يدعموها ويساندوها بدلا من الاساءة اليها والى استقلاليتها والى قدراتها النضالية الفعالة، اذ كانوا لنا اخوة صادقين ولشعبنا العراقي اشقاء وللسلم والحرية انصارا.

والان ونحن اذ نذكر هاتين الحقيقتين البارزتين دون غيرهما من سائر الحقائق فاننا انما نستهدف تذكير الجميع- ان نفعت الذكرى- من العرب والجيران والعالم بان الخطر الدكتاتوري الصدامي (المذاق من الجميع بكل مراراته) مازال قائما وما زالت الحاجة ماسة وملحة وفورية للقضاء عليه وتخليص الشعب العراقي بعربه وكرده وسائر مواطنيه والعرب والمنطقة منه سريعا، ولا فان شروره ستتواصل وآثامه ستتكرر وجرائمه ستستمر. ولا اجافي الحقيقة اذا قلت بان مؤتمرنا ينعقد اساسا لانجاز هذه المهمة المقدسة او للاسهام في انجازها على اقل، ذلك لان انجاز هذه المهمة امر شائك ومعقد من جهة ومسؤولية- عربية ودولية مثلما هي مسؤولية عراقية من جهة ثانية.

مهام مؤتمرنا والمعارضة العراقية

ان مؤتمرنا ايها الاخوة ينعقد لانجاز هذه المهمة المقدسة: مهمة تحرير العراق من الدكتاتورية وايجاد بديل لها انقاذا للعراق وشعبه ولوحدته الوطنية ولاستقلاله وكرامته بل ولوجوده ومستقبله. ومؤتمرنا يحظى بتأييد شعبي هام تحضره قوى عراقية اصيلة وفعالة ومؤثرة تمثل العرب والكرد والتركمان والآثوريين وبالتالي من القوميتين الشقيقتين الاساسيتين والطائفتين الكريمتين الاساسيتين (الشيعة والسنة) وان كل هذا التمثيل ليس بشامل ولا بجامع، ولكن النقص في التمثيل لايلغيه ولا ينفيه.

والمسؤولية لاتقع على مؤتمرنا فقد كنا نود (وما نزال) مشاركة جميع الاخوة من جميع اطراف المعارضة العراقية الجادة والفعالة، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

ويمكننا ان نؤكد حقائق هامة» وهي حضور ممثلين عن التيارات الاساسية وباستقلالية مشهودة وباتجاه ديمقراطي دستوري واضح، وكل ذلك يشكل مصادر قوة للمؤتمر وان كان ذلك لايلغي حرصنا الاكيد على التلاقي مع الاخوة الغائبين على اسس الكفاح المشترك ضد الدكتاتورية ومن اجل البديل الديمقراطي والدستوري.

ومؤتمرنا يحظى بتأييد ودعم دولي ملحوظ وهذا هو مصدر اخر من مصادر قوته: اذ ان المعلوم وانطلاقا من الحقيقة المعروفة بان مهمة تخليص العراق من الدكتاتورية المسعورة هي مهمة عراقية وعربية واقليلية ودولية إن هذا الدعم والتأييد شرطان اساسيان لإنجاز هذه المهمة المقدسة، فلماذا اذن تجاهل هذه الحقيقة الهامة والفعالة بل والحاسمة ؟ وهل يجوز القفز عليها بعبارات بالية مأخوذة من الترسانة الستالينية ؟ او من المقولات التي برهنت الحياة عجزها عن الأنجاز والأتيان بالمطلوب ؟ او بذرائع شكلية عن اللجنة التحضيرية الفلانية او العلانية والخ...؟ ان الشعب والوطن ينوءان تحت الاوضاع الدكتاتورية المهلكة والتي تهدد بأوخم العواقب والكوارث والمحن الجديدة ما لم نسارع الى العمل الجدي لأنجاز مهمة تحرير العراق من الدكتاتورية وعواقبها الوخيمة.

لذلك كان الأجدر بهؤلاء الاخوة الغائبين الأشتراك معنا، واملنا وطيد بأنهم سيقبلون قريبا العمل الجدي المشترك في صيغة معقولة قادرة على الفعل والإنجاز، صيغة عراقية وطنية، ديمقراطية ومستقلة، واقعية وحضارية، خاصة وقد برهنت التجارب عجز الصيغة القديمة عن الانجاز والاتيان بالمطلوب والمنشود من المهام والاهداف، بما يستوجب عدم الاصرار عليها والسعي الدؤوب والجاد لايجاد الصيغة البديلة المقبولة والفعالة.

فمن اولى واجبات مؤتمرنا العتيد هذا اذن هو تقديم هذه الصيغة وبذل الجهود لجميع صفوف المعارضة العراقية

كلها حولها والتفاهم السريع مع الاخوة الغائبين وذلك على الاسس التالية:

- ١- تخليص العراق من الدكتاتورية واحلال البديل الديمقراطي الدستوري محلها.
- ٢- استقلالية المعارضة العراقية وحريتها في العمل وفق الاهداف الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها - الاساس الاول الوارد اعلاه .

٣- انتقال قيادة المعارضة العراقية الى داخل الوطن ومباشرة اعمالها في كردستان العراق .

٤- تقديم وثائق المؤتمر وقراراته المصادق عليها بعد الدرس والتمحيص الى جميع اطراف المعارضة كأساس للتفاهم المنشود مع الاستعداد التام للتشاور والتواصل الى القواسم المشتركة .

ثانيا: تشكيل الهيئات المطلوبة من قبل مؤتمرنا لقيادة المعارضة وتعبئة قوى شعبنا.

ثالثا: تشكيل وارسال الوفود الى الدول الاقليمية والاوربية والامريكية للبحث الجاد عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مهمة التحرير والبديل الديمقراطي.

رابعا: السعي الجاد لتوفير المستلزمات السياسية والمالية والعسكرية والاعلامية .. الخ لانجاز مهمة التحرير والبديل الديمقراطي وتنفيذ واجباتنا هذه.

خامسا: وضع الخطط العملية والممكنة لانجاز مهمة التحرير والديمقراطية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاحتمالات المتعددة لذلك، وعلى ضوء الاتصالات العراقية والاقليمية والدولية.

سادسا: الشروع الجاد بالعمل لتحقيق هذه الخطط بعد توفير المستلزمات اللازمة والضرورية لتنفيذها.
سابعا: تدشين حملة اعلامية واضحة وواسعة في الداخل والخارج لانجاز هذه الخطط ولتقديم البديل الديمقراطي المقبول والمنشود على الشعب العراقي وقواه المسلحة وقواه المناضلة الى المنطقة والعالم، ودعوة الجيش العراقي الى الانضمام لصفوف الشعب والاشتراك معه في الانقضاء على الدكتاتورية وفق خطة مدروسة .
ايها الاخوة والاخوات

لابد من بذل كل هذه الجهود بصورة مشتركة ومنسقة وموحدة وفق خطة عملية وواقعية ممكنة التحقيق من اجل الاهداف التي نتفق عليها في هذا المؤتمر والتي وردت الاشارات الواضحة الى اهمها في الاوراق المقدمة في المؤتمر وهي طبعا مقترحات وصيغ شكر القائمين بها ولكننا جميعا نحفظ بحق مناقشتها وتكملتها وتطويرها ومن ثم بحق اقرارها او رفضها كما نشاء جميعا.
اذا فلا مناص لنا في بيان وجهة نظرنا وهي تمثل أساسا للاتحاد الوطني الكردستاني طبعا حول الأهم والأكثر الحاحا منها على الأقل.

مهمة التحرير والبديل

اذ كنا نريد واعتقد اننا جميعا نريد ان نعيش في وطننا وننهى المآسي والويلات النازلة بشعبنا ومحو آثار الكوارث الرهيبة التي جلبتها الدكتاتورية على شعبنا ووطننا، ناهيك عن تجنب المزيد من الكوارث المرتقبة اذا ظلت الدكتاتورية متسلطة على رقاب شعبنا، نعم اذا كنا نريد ان نعيش ونحيا بحرية وفي امان فلا بد من العمل الجاد لأنجاز مهمة تحرير العراق من الدكتاتورية وبأسرع وقت ممكن، والا حقوقنا الطبيعية كبشر تظل مغتصبة ومنها جميع انواع حقوق الانسان ويظل وطننا محرما على ابنائه الاحرار الا اذا امتشقو الحسام وحملوا السلاح وثرواتنا الهائلة تبقى مسروقة ومنهوبة من قبل العصابة الموجودة وزبائيتها ومهدورة في مغامرات او ملذات او انفاق عسكري عدواني او الخ..

والانكى فانني اخشى ان نفقد ماتبقى من السيادة والاستقلال ومن الوحدة الوطنية للعراق ويظل الحكم الدكتاتوري مصدر خطر اكيد لا على شعبنا ووطننا فحسب بل وعلى العرب وسائر شعوب المنطقة وعلى العالم ومصالحه الحقيقية ونظامه الدولي الجديد ايضا.

اذن فلا بد من تخلص العراق والمنطقة والعالم من الدكتاتورية القائمة، اقول ذلك وفقا للاوهام التي علقت في اذهان البعض منا- واخوتكم الكرد ضمنهم- من الاشخاص والاحزاب والحكومات الاقليمية والاروبية والامريكية. فلا حياة للعراق وشعبه ولا امان وسلام في المنطقة ولا تضامن عربي او اقليمي بوجود الطاغية الجلاد وحكمه الدكتاتوري الارهابي الدموي.

ولكن ماذا بعد التحرر والتخلص من الدكتاتورية وما هو العراق البديل ؟ هل نستعيد التركيبة العراقية القديمة التي صاغها الاحتلال البريطاني وطرزتها الخاتون باناملها الناعمة وشدت في تقديسها الانظمة الرجعية والدكتاتورية المتعاقبة؟

هذه التركيبة التي قامت على الظلم والاستبداد، على حكم اقلية عنصرية وطائفية، ولا تتسلط وتتجبر الا بالارهاب والدكتاتورية وممارسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي مستغلة المشاعر القومية العربية البدائية

والشوفينية وممارسة الاضطهاد الطائفي ضد الاخوة الشيعة بالاستناد على المشاعر المذهبية المغالية والمزيفة والمحورة ؟ وبالتالي لا يستقيم لها الحكم الا بالدكتاتورية الغاشمة ؟

ايها الاخوة ...

دعوني اكون صريحا وواضحا لاقول لكم بلسان عربي (ارجو ان يكون) فصيحاً، ان هذه التركيبة الظالمة البالية المناقضة لحقائق الحياة وتطوراتها، تركيبة مرفوضة ومزورة من قبل الشعب الكردي بل ومن قبل غالبية الشعب العراقي العظيم وقد برهن شعبنا الكردي اثناء الهجرة الجماعية في العام الماضي عندما خير بين البقاء مستكيناً محكوماً ومذلاً تحت التركيبة الدكتاتورية وبين ترك البيوت والدمار والاموال والممتلكات والتوجه الى الجبال والوديان وحتى في شتاء كردستان القارس تحت خطر الموت الشريف، لقد برهن شعبنا الكردي انه لا يرضى بالدكتاتورية والتركيبه الظالمة، فكانت الهجرة المليونية خير دليل وبرهان على ذلك.

لذلك فان هذه التركيبة العنصرية والطائفية الدكتاتورية والمستبدة يجب ان تنبذ وتلغى والى الابد وان ترمى في مزبلة التاريخ لان ذلك من مصلحة الجميع، ومن مستلزمات الوحدة الوطنية العراقية ومن ضرورات وموجبات بقاء العراق كيانا موحداً وقادراً على الحياة والتطور ومواكبة العصر والتأقلم مع النظام الدولي الجديد.

وهذا يعني وبكل صراحة ووضوح اننا نريد عراقاً ديمقراطياً موحداً قائماً على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية وكيانا مستقلاً وطيداً قائماً على وحدة وطنية اختيارية وطوعية وعلى حق تقرير المصير المضمنون دستورياً للشعب الكردي ضمن هذا العراق الديمقراطي المستقل.

نريد عراقاً تلغى فيه والى الابد التفرقة العنصرية والطائفية والدينية عراقاً لامكان فيه مطلقاً واكيداً للتسلط والدكتاتورية والتمييز والحرمان، عراقاً لجميع مواطنيه ولشعبه الأبي الكريم بقوميتيه الرئيسيتين الشقيقتين وسائر مواطنيه من التركمان والآثوريين الاساسيتين الكریمتين وبمؤمنيه من المسلمين والمسيحيين.

ان العراق البعثي العفلي، عراق الجلاد القائد، عراق القادسية المشؤومة والعدوان الغاشم ، ليس عراقنا ولا عراق العراق وشعبه الابي ولا عراق العرب والمسلمين.

لذلك فان العراق الاصيل، هو عراق الشعب، هو عراق الديمقراطية والحرية والمساواة، هو عراق السلام والامان والتعايش السلمي مع الجيران، عراق يحترم المواثيق الدولية والمجتمع الدولي والنظام الدولي الجديد، عراق حقوق الانسان والديمقراطية والمحبة والوثام.

حل القضية الكردية والالوضع في كردستان اليوم

لقد عالجت الورقة المقدمة في دراستها للمسألة الكردية، كيفية حل القضية الكردية ونحن اذ نتفق مع مضمونها العام نرى ضرورة ابداء الملاحظات التالية:

١- برهنت التجارب التاريخية لتعايش القوميات المتعددة ضمن كيان دولة واحدة حقيقة هامة هي ان التعايش المتواصل والاخوي والاختياري لا يستقيم ولا يدوم الا اذا قام على اساس واضحة من المساوات التامة في الحقوق والواجبات على الاختيار الحر والطوعي وفي اجواء ديمقراطية حقيقة وعلى اساس حق تقرير المصير ومراعاة حقوق الانسان والمصالح الحقيقية للقوميات المتأخية والمتعايشة مع بعضها، لذلك توفير جميع هذه

الاسس من المستلزمات والمتطلبات لادامة الاخوة العربية الكردية والوحدة الوطنية للعراق وبالتالي للتعايش العربي الكردي معا ضمن دولة واحدة.

٢- لايمكن ولا يجوز انكار حقيقة هامة اخرى الا وهي ان الشعب العربي في العراق هو جزء من الامة العربية المقسمة قسرا كما ان الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردية والمجزأة قسرا، وكلاهما يشكلان شعبين من شعوب الامة الاسلامية.

فالکرد خلقهم الله سبحانه وتعالى كردا لذلك فهم جزء من امتهم الكردية (قومية) وليس جزءا من الامة العربية مع التقدير والتمجيد للامة العربية الشقيقة، اقول ذلك دفعا للتحايل البعثي والعفلي الذي يقر بوجود القومية الكردية لفظا لكنه سرعان مايعود ليضمناها الى الامة العربية تحايلا.

والکرد هم شعب من شعوب الامة الاسلامية شأنهم في ذلك شأن العرب والترك والأزر والفرس والبلوج وغيرهم وبالتالي فهم ليسوا جزءا من شعب من الشعوب الامة الاسلامية، نقول ذلك دفعا للتحايل من نوع اخر على الشعب الكردي المسلم ولقد خلقنا الله جلت قدرته شعوبا متعددة لتتعارف اي لنحب بعضنا بعضا ونحترم بعضنا بعضا ونتأخى ونتحالف ونتضامن .

٣- ان القضية الكردية في العراق لايمكن حلها ضمن الكيان العراقي الا بالديمقراطية وقرار حقوق الشعب الكردي بما فيه حقه في تقرير مصيره ضمن عراق ديمقراطي موحد، فلا الدكتاتورية تستطيع حل القضية الكردية ولا القمع والارهاب ولا حرب الابادة بقادرة على انهاء القضية الكردية والقضاء عليها.لذلك فكل حل عادل ودائم لايتم الا بارضاء الشعب الكردي واقناعه وبأرادته الحرة واختياره،وعليه ندعو الى الديمقراطية وحق تقرير المصير ضمن العراق الديمقراطي والى الاتحاد الاختياري الحرا للضم القسري واللاحاق الاستعماري .

٤- اذا رغب الشعب العربي يوما ما في تحقيق وحدته مع سائر اجزاء امته العربية فيجب تخيير الشعب الكردي حينئذ على اساس حقه في تقرير مصيره ليقول كلمته الحرة وفق ارادته الحرة في تحديد نوعية العلاقة بالامة العربية الشقيقة، فلا يمكن ولا يجوز اجبار الشعب الكردي (خلاف ارادته رغم حقه في تقرير المصير على التبعية والانصهار في كيان آخر ، علما بان الكرد يرحبون بالوحدة العربية التي يريدها العرب ويؤيدونها ويسهمون في انجاحها.

٥- مثلما يؤيد الكرد اخوتهم العرب في ديار الغرب واقطارهم يجب على العرب ان يؤيدوا اخوانهم الكرد في سائر ديارهم.

٦- ان على العرب والكرد معا ان يبذلوا جهود متواصلة ومستمرة لتعزيز اخوتهم واتحادهم الاختياري الحر وان يحاربوا مع جميع الافكار الشوفينية والعنصرية والدكتاتورية ، وذلك من اجل تعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي .

٧- ان الاشقاء العرب في العراق العربي وفي سائر ديار العرب مدعوون الى الاهتمام الجدي باخوتهم الكرد وقضاياهم العادلة والى نبذ سياسة التجاهل والاهمال للشعب الكردي والتنكر لحقوقه ومآسيه .

ان وقوف الاشقاء العرب موقف المتفرج تجاه مآسي الشعب الكردي والكوارث التي انزلتها به دولة تعتبر نفسها عربية وسكوت العرب- في غالبيتهم- عن جرائم حرب الابادة ضد شعب كردستان العراق بما فيها استعمال

الاسلحة الكيماوية والانفالات يتعارض مع جميع القيم الاسلامية والعروبية ومع ابسط مستلزمات الاخوة العربية الكردية ،انه لغريب كل الغرابة ومؤسف اشد الاسف- ولا اقول اكثر- حين يقف العرب الاشقاء متفرجين حيال مآسي ومظالم اخوتهم الكرد بينما يقف العالم- الغريب والبعيد- مدافعا عنهم! يؤسفني ويؤلمني ان اقول لكم ايها الاخوة وعن طريقكم لامة العرب ان الكرد لم يجدوا اشقائهم العرب بجانبهم في محنة الكرد العظمى لافي كردستان العراق ولا في اية منطقة كردية اخرى ! فما عدا اصوات عربية شريفة معدودة ارتفعت دفاعا عن الحق، وقفت غالبية الدول العربية والاحزاب العربية القومية والهيئات العربية الى جانب الدكتاتورية العراقية في حربها لابادة الشعب الكردي المسلم المسالم والشقيق التاريخي للامة العربية المجيدة .

يؤسفني القول باننا لم نجد اثناء الهجرة الجماعية لشعب كردستان العراق هلالا احمر عربيا بين عشرات من اعلام الصليبان الحمر التي هبت منظماتها لمساعدة الاجئين والمشردين الاكراد المسلمين المسالمين وحيث شكلت عشرات المنظمات الانسانية والدولية للدفاع عن الشعب الكردي ولم نجد حتى الان ولا من بلد عربي واحد منظمة عربية واحدة تدافع عن الاشقاء الكرد.

فدعوني اهيب على منبر مؤتمركم وباسمائكم جميعا ايها الاخوة العراقيون عربا وكردا وتركمانا وآثوريين الى الامة العربية المجيدة واحزابها وحكوماتها لتنبذ هذه المواقف الظالمة والخاطئة والضارة بالعروبة والاسلام لتهب مدافعة عن حقوق الشعب الكردي وقضيته العادلة باعتبار ذلك الموقف الوحيد والجدير بالعلاقات الكردية العربية .

اما عن الاوضاع في كردستان العراق فلا بد من بيان الحقائق التالية لكم:

اولا: ان الانتفاضة الشعبية التي سارعنا واسرعنا في اشعال لهيبها في كردستان تلبية لنداء الاخوة العربية الكردية والاتفاق المبرم بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والمجلس الاسلامي الاعلى للثورة الاسلامية في العراق كي تستكمل الانتفاضة الشعبية وتعم العراق ، لم تكن الا انتفاضة معادية للدكتاتورية تستهدف القضاء على حكمها وتحقيق الديمقراطية في العراق وحقوق الشعب الكردي ضمنه ، فلم تكن « حركة تمرد الانفصالية » كما حاول الاعداء وصفها ولا حركة كردية بحتة ولا محاولة لتقسيم العراق وتهديد الجيران واشعال الفتن والقتال في المنطقة كما توهمت اوساط غربية معينة .

ولم يستطع الحكم الدكتاتوري القضاء على الانتفاضة تماما كما فعلت مع انتفاضة شعبنا العراقي في الجنوب لاسباب عديدة منها :

- (١) صمود قوات البيشمركة .
- (٢) وجود القيادات الكردية على ارض الوطن مع مقاتلي شعبنا .
- (٣) الدعم الدولي الهائل الذي حتمته الكارثة التي حلت بالشعب الكردي والتي جسدتها الهجرة الجماعية لمئات الالوف من سكان الكرد المسالمين وتعرضهم لخطر الابادة والموت الجماعي .
- (٤) قدوم قوات التحالف الى المنطقة واجبار الحكم الدكتاتوري على الرضوخ المذل لما طلبته منه الدول

الحليفة.

ثانياً: ان المفاوضات التي اجبرت الظروف القاهرة قيادة الجبهة الكردستانية على اجرائها مع الدكتاتورية العراقية برهنت مجدداً على ان الدكتاتورية لن تحل القضية الكردية ولن تقبل بحقوق الشعب الكردي حتى وهي في الحضيض وفي اضعف الحالات والمواقف فليس الا عبثاً وهدراً للجهود ومضيعة للوقت وفرص تعليق الآمال (حتى الواهية منها) على المفاوضات مع الدكتاتورية .

ولذلك فان النضال المشترك مع سائر اطراف المعارضة العراقية لتحرير العراق وانقاذه من الدكتاتورية هو السبيل الناجح الوحيد لاستحصال حقوق الشعب الكردي ، كما ثبت مجدداً ان الديمقراطية شرط لا غنى عنه لتحقيق الحل العادل للقضية الكردية ، فالترابط العضوي بين الديمقراطية والحقوق الكردية حية .

ثالثاً: ان الجبهة الكردستانية وقد يؤسست من رضوخ الدكتاتورية وقبولها بمطالب الحد الأدنى للشعب الكردي وبالتغييرات الديمقراطية قد سلكت طريقاً لم يكن منه ابداً، طريق إجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة في كردستان من أجل إيجاد مجلس وطني كردستاني يقر المسائل الهامة والمصيرية بما فيها الموقف من الحكومة المركزية وكيفية التعامل معها وتحديد مسار الحركة التحريرية للشعب الكردي وكذلك إملاء الفراغ الدستوري والقانوني والإداري والخ...الذي تركه إنسحاب الحكم العراقي من مدن كردستان الرئيسية الثلاث، السليمانية واربيل ودهوك ، مع احتفاظه بكركوك وخانقين والعديد من مناطق كردستان العراق التي يمكنها الدفاع العسكري عنها، لقد جاءت الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس الوطني الكردستاني دليلاً قاطعاً جديداً على رفض شعب كردستان للدكتاتورية وحكمها وتسلطها وعلى قدرة شعبنا على ممارسة الديمقراطية وحقوقه القومية ، وكان المنتصر الاول فيها الشعب الكردي مع الامل والعمل ليكون الشعب العراقي برمته المنتصر الثاني الذي يتوج هام العراق بتاج الديمقراطية بعد تحريره من نير الدكتاتورية الباغية .

رابعا: ان هذه التجربة الديمقراطية الفريدة في العراق تستحق التأييد والاسناد السياسي والمعنوي والمادي من كل الخيرين في العراق وفي المنطقة والعالم العربي والعالم .فهذه التجربة الديمقراطية هي خطوة هامة على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب في العراق فهي ليست خطوة نحو تقسيم العراق كما تزعم الدكتاتورية بل خطوة هامة نحو تمتين الوحدة الوطنية للشعب العراقي وتدفعه الى المضي قدماً في النضال لانهاء الدكتاتورية وتحقيق الحكم الديمقراطي التعددي على انتقاصها ، لذلك فان نجاح هذه التجربة يعني انجاح الديمقراطية في العراق وعليه فلا بد من بذل جميع الجهود من اجل انجاحها .

ويقينا ان نجاح هذه التجربة يتطلب الدعم العربي والاقليمي والدولي سواء كان دعماً معنوياً او سياسياً او مالياً وخاصة في وجه الحصار الاقتصادي العراقي والدولي الذي تعاني منها كردستان كثيراً .

ان الحصار الاقتصادي المفروض على كردستان العراق وحرمان الشعب من المواد الغذائية والطبية والوقود ورفض الحكومة دفع رواتب الموظفين والعمال في كردستان خربت الدكتاتورية اقتصادها وهدمت ريفها وزراعتها، كل ذلك قد سبب ازمة اقتصادية خانقة تهدد حياة الناس ومعيشتهم وتندثر بالمجاعة والكارثة لذلك فان الاخوة العرب مدعوون للاسهام في التخفيف عن هذه الكارثة وبالاساليب التالية :

١- دعوة المجتمع الدولي الى فرض تنفيذ قرارات (٦٨٨) و (٧٠٦) و (٧١٢) واعطاء الادارة الكردية المنتخبة

حصة كردستان من واردات النفط العراقي لدفع رواتب المستخدمين والعمال والموظفين واعادة انعاش الاقتصاد الكردستاني وتعمير الريف الكردستاني ومساندة الفلاحين على العودة الى قراهم وتمكينهم من استئناف الحياة الطبيعية الزراعية والاجتماعية والخ...

٢- دعوة المجتمع الدولي ومناشدته لاعطاء جزء من الودائع العراقية المجمدة الى الادارة الكردية المنتخبة للصرف على تنفيذ ميزانيتها في التعمير وادارة المعامل واعادة الحياة الزراعية والتجارية في البلاد .

٣- دعوة التجار العراقيين في الخارج الى استثمار بعض اموالهم في كردستان العراق لانعاش السوق والتجارة وتوفير المواد الغذائية والاستهلاكية وكذلك لاقامة بعض المشاريع الصناعية والاقتصادية المفيدة والناجحة .

٤- دعوة العلماء والاساتذة العراقيين للعودة للاسهام في ادامة الدراسة في الجامعة والمعاهد العلمية وكذلك لاجراء الدراسات اللازمة لتنمية المنطقة وتعميرها وتطويرها .

٥- دعوة الدول العربية الغنية الى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية والثقافية الى الادارة الكردية المنتخبة .

٦- القيام بحملة عربية وعالية لمساعدة الجامعات والمعاهد الثقافية في كردستان بمستلزمات الادامة التطور العلمي فيها .

٧- القيام بحملة تبرعات واسعة في البلدان العربية والاسلامية وبين الجاليات العراقية في الخارج لمساعدة الادارة الكردية والمشردين الاكراد في كردستان العراق وتقديم جميع اشكال المساعدات الانسانية مما يعزز الاخوة العربية الكردية كثيرا ويثني الجراح التي احدثتها الدكتاتورية البعثية في النفوس .

٨- ممارسة ضغط عربي واسلامي وعالمي شديد على الدكتاتورية العراقية للسماح بعودة مئات الالوف من المشردين الكرد والتركمان من مناطق محافظة كركوك الى اماكن سكنهم الاصلية .

ايها الاخوة المؤتمرون

ان شعبنا العراقي المبتلي بالدكتاتورية الصدامية يرنو بابصاره نحو مؤتمر بأمل انجاز مهامه النبيلة والخطيرة ، لذلك فعلينا جميعا ان نكون في مستوى الامال الجسام التي يعلقها شعبنا على مؤتمرنا هذا، علينا جميعا ان نسمو على المكاسب الحزبية ونتعالى على المصالح الفئوية، لابد من بذل جميع الجهود لتوحيد جميع القوى المعارضة العراقية وتأسيس الهيئات التنفيذية اللازمة لها وايجاد مجلس استشاري مع هيئة عاملة وفعالة على الساحة الوطنية والعالمية تمهيدا لتعبئة طاقات شعبنا العراقي وقواه الخيرة ومناشدة العناصر المخلصة والواعية في القوات المسلحة والاجهزة الحكومية ومنها الحزب الحاكم للانضمام الى صفوف شعبهم والحق بركب المعارضة العراقية المنظمة تسهيلا لانجاز مهمة تحرير العراق من الدكتاتورية وآثارها واقامة البديل الديمقراطي المنشود، وهي مهمة نبيلة وممكنة التحقيق .

وفقكم الله جميعا لما فيه الخير لشعبنا ووطننا واعاننا على اداء واجباتنا الآتية والمستقبلية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وشكرا جزيلا.



جلال طالباني *

ايهما نختار لمصلحة العراق وتعزيز وحدته الوطنية اللاحق القسري أم الاتحاد الاختياري ؟

هل يريد اعداء الفيدرالية سلب شعب كردستان مكتسباته التي اقرها حتى الحكم البعثي الشوفياني؟

في ٢٠٠٤/٢/٧ كتب الرئيس مام جلال الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والرئيس الاسبق لمجلس الحكم الانتقالي رؤية توثيقية حول هوية العلاقة المصيرية بين كردستان والعراق ضمن اتحاد فيدرالي ، ومع تزامن ذكرى رحيل فخامته مع ذكرى اعلان تاسيس الدولة العراقية وكذلك قرار برلمان كردستان باختيار الصيغة الاتحادية كحل ديمقراطي امثل في اطار دولة العراق الاتحادية في ١٩٩٢/١٠/٤ ، فيما ياتي تعيد (المرصد) نشر هذا البحث التحليلي :

دعاة الاتحادية (الفيدرالية) هم الذين يحرصون على مصالح العراق ووحدة الوطنية ومنافع شعبه

عرف التاريخ نوعين رئيسيين من العلاقات والارتباطات بين الامم المختلفة التي تعيش تحت ظل دولة واحدة، وتحددت طبيعة ونوعية هذه العلاقات والارتباطات بطبيعة الدولة المركزية ونوعية نظامها وبكيفية جمع ولم هذه الامم في ظل الدولة المركزية، بمعنى آخر هل اخضعت هذه الامم وادخلت ضمن هذه الدولة بالقسر والاحتلال او القهر، ام قررت بارادتها الحرة وعبرت في جو من الحرية والديمقراطية عن رغبتها في العيش معا تحت ظل دولة مركزية واحدة دون اكراه او اجبار. والنوعان الرئيسان لهذه العلاقات والارتباطات بين الامم هما الوحدة اللاحقة:

اولا، التي ظهرت في العهود الاقطاعية والاستعمارية والبورجوازية، **وثانيا**، الاتحاد الاختياري الذي ظهر مع تطور وتنامي وتوسع الديمقراطية في بلد غير استعماري هو سويسرة، والذي تحقق بأجلى مظاهره واحسن انواعه في المفاهيم الاشتراكية ومن ثم ظهر الاتحاد الاختياري في بعض الدول الديمقراطية الشعبية.

اما الدول المتحررة في آسيا وافريقيا فلم تستطع تحقيق الاتحاد الاختياري في دولها المتعددة القوميات، حتى بعد التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي، ومثال ذلك العراق والسودان والجزائر والمغرب... الخ.

الوحدة اللاحقة قائمة على الضم والاجبار بالاكره، على ضم ارض شعب او قومية بالعنف ودون رغبته الى دولة معينة واجبار ذلك الشعب على الرضوخ والرزوخ لهيمنة هذه الدولة دون موافقة هذا الشعب في استفتاء حر ودون احترام حق هذا الشعب في تقرير مصيره بحرية تامة وتتميز هذه الوحدة فضلا عن كونها قسرية واجبارية بالاكره بغمط حقوق القوميات المحكومة وتعرضها الى الاضطهاد القومي والتمييز وحرمانها من المساواة الحقيقية والحقوق والحريات الديمقراطية. وتسود في مثل هذه الدول المتعددة القوميات قومية اكثر تطورا وعددا تعتبر القومية السائدة او الظالمة وتخضع فيها القوميات الاخرى لحكم هذه القومية وتدعى بالقوميات المحكومة او المسودة والمظلومة. وطبيعي ان الحاكم الحقيقي في الامة السائدة او الحاكمة والظالمة هو طبقة استغلالية، او طبقتان كالاقطاعية والبورجوازية والملاكين العقاريين. هو الطبقة الاجتماعية الاقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا في الامة الحاكمة والسائدة وليست الجماهيرية الشعبية.

الجوهر الحقيقي لهذه الوحدة اللاحقة هو سيادة المصالح

» دعاة الاتحادية (الفيدرالية) هم الذين يوفرون مستلزمات التطور الحضاري والتنمية والازدهار »

الاقتصادية والتجارية والاستغلالية والاستراتيجية وغيرها لهذه الطبقات الظالمة الاقوى اقتصاديا والسائدة سياسيا، والتي لا تكتفي باستثمارها واستغلالها ومظالمها للقوميات الاخرى، انما يمتد ذلك ليشمل الشعب المحكوم والمظلوم ومجتمعه الملحق بالدولة المتعددة القوميات.

هذا النوع اللاحقي من الوحدة لا يمكن ان يحقق التأخي والتضامن والتلاحم بين الامم التي تعيش في ظلها، بل يخلق البغضاء والاضطهاد والتنافر وتوجد التمييز والفرقة والامتيازات مما يؤدي الى جعلها وحدة قسرية مكروهة من القوميات المظلومة، وحدة اجبارية ضعيفة البنين، هشة الكيان والتركيبة، وتعرقل التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري لشعوب الدولة المتعددة القوميات، كما تجعل تلك الدولة نفسها ضعيفة ومعرضة للانهايار. وتعرضها دوما الى المنازعات والحركات المسلحة والحرب الاهلية، وبالتالي الى استنزاف طاقتها المادية والاجتماعية وحتى البشرية والى هدر ثرواتها وتبديد مواردها المالية بدلا من صرفها على التنمية والازدهار.

اما النوع الثاني فهو الاتحاد الاختياري الحر وهو اتحاد اخوي بين قوميات وشعوب متحررة من المظالم القومية والامتيازات والتمييز وراغبة في العيش معا بمحض ارادتها تحت ظل دولة واحدة متحدة، ويتألف هذا الاتحاد بعد تحرر هذه القوميات والشعوب من الوحدة اللاحاقية ونيلها حقها في تقرير المصير ومن ثم بالاعراب عن الارادة الشعبية للشعوب المكونة للاتحاد الاختياري، في الارادة التي تؤسسه في ظل دولة ديمقراطية حقيقية، تضمن المساواة التامة لهذه الشعوب والقوميات وحقوقها القومية بما فيها حق الانفصال عن الدولة الديمقراطية المتحدة.

ان هذا النوع يتميز بكونه اتحادا حرا واختياريا بارادة حقيقية للشعوب التي تؤلفه وبالمساواة التامة بين اطرافه في الحقوق والواجبات وبممارسة السلطة على اقليم كل طرف من قبل شعبه. وبصيانة الوجود القومي وارضه وثرواته وباشاعة ثقافة الديمقراطية وتمثيل الدولة المركزية الديمقراطية لهذه الشعوب جميعا دون ان يكون هناك سيد او مسود ودون تمييز او تفريق، وذلك بعد انتهاء الاضطهاد القومي وبتحرير وادانة التمييز على اساس قومي او لغوي او طبقي وبرفض مطلق لاعطاء امتياز خاص لأية امة من الامم الاتحادية.

شهد التاريخ هذا النوع من الاتحاد الاختياري لأول مرة في سويسرة الديمقراطية حيث تعيش ثلاث قوميات رئيسة هي الالمانية والفرنسية

» دعاة الوحدة القسرية يوفرون الارضية للاختلاف والانشقاق الاجتماعي وللفتن والقلاقل »

والايطالية واقلية قومية صغيرة وحديث تتوفر الديمقراطية بأوسع معانيها السياسية والاعلامية والثقافية وبحرياتها الديمقراطية المطلقة والتامة.

جواهر الالتحاق في المفهوم الديمقراطي

جواهر الالتحاق هو :-

- 1- ضم شعب وارض اجنبية الى دول شعب آخر بالاكراه والاجبار او العنف.
- 2- ضم شعب وارض اجنبية الى دولة شعب آخر دون اجراء استفتاء حر ودون موافقة الشعب الملحق بالدولة التي ستحكمه ودون رضاه واختياره هذا الضم بتصويت حر.
- 3- ابقاء شعب او احتجازه ضمن حدود دولة متعددة القوميات او بالاكراه وعدم اعطائه الحق بتصويت حر بارادته ليقرر بمحض رغبته شكل كيانه السياسي وذلك بعد جلاء قوات الامة الحاكمة عن ارض هذا الشعب كي يكون اختياره حرا وحقيقيا وصادقا.
- 4- رفض حق هذا الشعب في تقرير مصيره بنفسه وحرمانه من اقامة دولته القومية المستقلة وتعيين حدود الدولة خلافا لرغبة السكان، فاللاحاق هو انتهاك لحرية الشعب في تقرير مصيره بنفسه، هو انتهاك لحق تقرير شكل الكيان السياسي الذي يريده، هو اجبار لشعب مظلوم محروم من حقوقه القومية والديمقراطية على البقاء ضمن الدولة التي تحكمه، هو منع الشعب المظلوم من حقه في تكوين دولة منفردة او اختيار العيش بحرية في اتحاد حر مع من يشاء من الامم.

أضرار اللاحاق، ولماذا تعارضه الديمقراطية ؟

اللاحاق الذي هو وليد الاحتلال والاستعمار. والاستيلاء على ارض شعب مظلوم، يلحق اضرارا فادحة بحقوق وبأخوة الشعوب وكذلك بالتضامن والتلاحم الكفاحي بين العمال والكادحين والشعوب المناضلة ضد الاستعمار والرجعية ويعرقل التطور والتحرر للشعوب المظلومة خصوصا، ولعموم الامة الحاكمة التي لا يمكن ان تكون حرة لانها تضطهد الامم الاخرى.

وتوضيحا نقول ان اللاحاق يسبب الاضرار الاساسية التالية :

- 1- ان اللاحاق يعرقل التحرر الوطني للامة المظلومة ويسلبها حقها في تقرير المصير وبالتالي يعرقل نيلها الحرية والاستقلال والحرية السياسية

» ثبت وتؤكد للجميع انه لا يمكن ادامة الوحدة القسرية اللاحاقية »

والثقافية. اما بالنسبة للامة الحاكمة فان اللاحاق يحد من حريتها ومن اعتاقها من القيود الدكتاتورية والرجعية، فالطبقة السائدة في الامة تجعل من اللاحاق في كثير من الاحيان وسيلة وذريعة لفرض الدكتاتورية او قيود رجعية او اجراءات تعسفية ومنافية للديمقراطية تشمل الدول كلها. ولذلك فان شعبا يضطهد شعوبا اخرى لا يمكن ان يكون حرا تماما.

٢- **ان اللاحاق** يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للامة المحكومة ويعرقل التنمية والتحضير والعصرنة ونشر الثقافة والعلوم والفنون، اما بالنسبة للدولة نفسها فقد برهن التاريخ واكدت تجارب الدول المختلفة كيف ان الدولة القومية هي التي تناسب التطور الرأسمالي والاجتماعي بينما تكون الدولة المتعددة القوميات اقل تقدما وتحضرا وتطورا.

٣- **ان اللاحاق** الذي يقوم اساسا على المظالم القومية والاضطهاد القومي والامتيازات لأمة على اخرى وحرمان شعب من حق تقرير المصير ومن السلطة وامتيازاتها، يخلق البغضاء والتنافر ومن ثم العداوة بين الشعوب الحاكمة والمحكومة والظالمة والمظلومة ويؤدي الى العداوة والى المنازعات والاختلافات والكراهية.

٤- **ان اللاحاق** يمنع التحالف النضالي المتين او يعرقل التلاحم الكفاحي بين الشعوب المظلومة والظالمة ويشكل عقبة كبيرة في هذا الطريق المؤدي الى الانتصار على الاستعمار والدكتاتورية.

٥- **ان اللاحاق** يعرقل التضامن بين الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في الامة المحكومة والمظلومة والطبقة العاملة والجماهير الشعبية في الامة الظالمة او الحاكمة.

٦- **ان اللاحاق** يؤدي الى تفاقم التناحرات واشتداد خطر الحرب بين الامم الحاكمة والمحكومة، بين الامم المظلومة والظالمة، وكذلك في المنطقة المتواجدة فيها تلك الدول المتعددة القوميات.

٧- **ان اللاحاق** يسبب استنزاف طاقات وقدرات الشعوب المظلومة والظالمة معا في العالم الثالث خصوصا وهدر امكانياتها العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها في منازعات ومشاحنات عقيمة لا تفيد المستعمرين، والمثال على ذلك الحرب الكردية - العراقية منذ اكثر من ربع قرن والحرب في جنوبي السودان وفي اريتيريا.

٨- **ان اللاحاق** يخلق في الدولة المتعددة القوميات، او خصوصا في العالم الثالث، الارضية المناسبة والمجال الملائم للاستعمار كي يلعب لعبته القذرة وفق سياسة (فرق تسد) واشعال الفتنة والاقتتال الداخلي

» الوحدة القسرية اللاحقة تشكل بحد ذاتها ملاذا لاشعال الحروب الاهلية واثارة القلاقل «

فيها وكذلك استثمار اللاحق لصالح فرض مشاريعه ومخططاته، فالاستعمار فرض المعاهدات الجائرة على العراق باستغلال الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية وفرض معاهدة سعد آباد ومن ثم حلف بغداد المشؤوم باستغلال تقسيم كردستان والحاق اجزائها بالدولة التركية والارمنية والعراقية مثلا.

أضرار اللاحق في العراق

صحيح ان الاستعمار البريطاني قد استفاد كثيرا وحقق اغراضا استعمارية هامة بالحاقه كردستان الجنوبية بصنيعته الدولة العراقية وذلك في المجالات الاقتصادية والنفطية والاستراتيجية والعسكرية وغيرها كما برهنت الوقائع، ولكن الخاسر الاعظم كان الشعب الكردي الذي فقد حريته وحقه في تقرير المصير وتشكيل دولة قومية وحقه في استثمار ثروات كردستان النفطية والزراعية والمعدنية لصالح تطوير مجتمعه، كما خسرت الجماهير الشعبية بدورها بتحميلها مصاريف واعباء قمع الثورات الكردية وما جلبته الحرب الظالمة ضد الشعب الكردي من مأس واضرار بشرية ومادية كثيرة عرقلت التنمية والتطور في العراق، السبب وراء قيام الحكام الظالمين بالتضحية بمصير الوطن من اجل القضاء على الثورة الكردية كما فعل صدام حسين في اتفاقية الجزائر مع شاه ايران.

وعقد الخيانة لأرض العراق كان من جملة الاسباب وراء شن صدام حسين حربا عدوانية على الجارة ايران بعد انتصارها على النظام الدكتاتوري الشاهنشاهي ودخول العراق في حرب ضروس وعدوانية لمدة ثماني سنوات لم يجن شعب العراق منها غير الدمار والخراب وغير فقدان مئات الالوف من شبابه ذهبوا وقودا لهذه الحرب وغير ترك عشرات الالوف من الارامل ومئات الالوف من الايتام بلا معيل، وغير جعل مئات الالوف من ابنائه معوقين وعاجزين عن العمل والانتاج.. هذا فضلا عن اهدار مئات الالوف من ملايين الدولارات التي صرفت على هذه الحرب القذرة ومن ثم تحميل العراق ديونا خارجية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وكذلك عرقلة التطور الاقتصادي والسياسي والعلمي والتقني، وبالتالي تحويل العراق من بلد غني الى بلد فقير والى بلد متخلف تحتاج بنيته التحتية وجميع مرافق الحياة فيه الى تجديد. فلو وجدت حكومة ديمقراطية تعترف بحقوق الشعب الكردي المشروعة في حكم ذاتي حقيقي لما تطلبت الاوضاع عقد مثل تلك المعاهدة الخيانية في الجزائر.

وهكذا فقد برهنت الوحدة اللاحقة العراقية التي فرضها الاستعمار

» الوحدة اللاحقة قائمة على الضم والاجبار بالاكراه »

وتمسكت بها الدكتاتورية الحاكمة انها لا تجلب الا الدمار والخراب، الا الحرب الاهلية الرهيبة، الا فقدان الاستقلال الوطني والتنازلات الخيانية لدول الجوار، الا التخلف والحرمان من التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، الا موت مئات الالوف من العراقيين وهدر مئات الالوف من ملايين الدولارات وبالتالي افقار العراق وتحمله اعباء ديون باهظة التكاليف.

الوحدة العراقية تحولت من الوحدة اللاحقة الى الوحدة الاختيارية عام ١٩٥٨

اذا كانت الوحدة العراقية بعد الحاق كردستان بقوة الاستعمار البريطاني العسكرية وبنفوذها السياسي والدولي، بالدولة العراقية، وحدة قسرية حاربها الشعب الكردي طويلا فقد تحولت هذه الوحدة العراقية الى وحدة وطنية مقبولة من الشعب الكردي بعد ثورة (١٤) تموز ١٩٥٨، حيث اعلنت الجماهير الشعبية الكردية قبولها بالجمهورية العراقية جمهورية للعرب وللکرد واكدت تمسكها بالوحدة العراقية الصادقة على حد تعبير المرحوم الجنرال عبدالكريم قاسم قائد ثورة (١٤) تموز التحررية.

ومنذئذ والشعب الكردي اختار العيش بارادته الحرة مع الشعب العربي الشقيق، خاصة وقد اكدت المادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية بان العرب والکرد شركاء في الوطن ويقر هذا الدستور حقوق الكرد القومية ضمن الوحدة العراقية.

وحاولت طليعة الشعب الكردي حينئذ للحزب الديمقراطي الكردستاني تجسيد هذه الشراكة بالحكم الذاتي الذي اقر ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي والبارتي في خريف ١٩٥٨ ايضا.

ومنذئذ اصبحت الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان شعارا رئيسيا للشعب الكردي في العراق وحملت ثورة (٥) ايلول الكردية التحررية نفس الشعار وتكلل النضال الكردي بالنجاح في هذا المجال بعد مجيء البعث الى الحكم ثانية عام ١٩٦٨، اذ اقروا بالحكم الذاتي منذ البداية في الاجتماعات التي عقدوها مع جناح المكتب السياسي للبارتي، حتى ان الاستاذ ميشيل عفلق نفسه اقر مبدأ الحكم الذاتي في اول زيارة له للعراق بعد تسلم البعث للحكم، ثم اقر البعث الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في الاتفاقية التي وقعها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة المرحوم الجنرال مصطفى البارزاني فصدر بيان (١١) آذار ١٩٧٠ ليقر هذا الحق للشعب الكردي.

» الجوهر الحقيقي لهذه الوحدة اللاحاقية هو سيادة المصالح الاقتصادية والتجارية والاستغلالية



فوائد الاتحاد الاختياري (الفيدرالية) للعراق

برهن تاريخ العلاقات بين القوميات المتعايشة في ظل دولة واحدة، وكذلك اتحاد اقاليم امة واحدة ضمن دولتها القومية، بان الاتحاد الاختياري هو احسن اشكال التآخي والتعايش المشترك، كما ان الاتحادية (الفيدرالية) هي الشكل الديمقراطي الحضاري للادارة العصرية. ولا عجب ان الفيدرالية موجودة في (٧٧) دولة في العالم. وان الدول تتجه الى توزيع الصلاحيات بين المركز والاقاليم باعتبار ذلك ضرورة حتمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك للتنمية والازدهار.

وبالنسبة للعراق الذي عانى شعبه كله من المركزية والحرمان من الديمقراطية فان الفيدرالية الديمقراطية هي العلاج الشافي (دواء لكل داء) في العراق الجديد.

لنذهب بعيدا عن كردستان الى محافظتي البصرة والعمارة حيث يوجد النفط بغزارة وحيث يأتي حوالي السبعين بالمائة من واردات النفط منهما، فان اهالي البصرة والعمارة لا يشربان الماء الصافي لعدم وجود مشاريع مياه الشرب فيهما. وحيث التأخر والفقر والبطالة في كل مكان منهما.

فلولا المركزية ولو قسمت الصلاحيات بين المركز والاقاليم والمحافظات لتمكن اهالي المحافظتين المذكورتين من توفير حياة كريمة ومزدهرة بجانب الاسهام في تزويد المركز بواردات هامة لخيراتهما. وكل ذلك يعزز الوحدة الوطنية ويقوي تمسك المواطنين بها، ولنطبق نفس هذا المبدأ - فضلا عن القضية القومية - على محافظات كردستان، فثلاث منها قد ارتبطت مع بعضها في اقليم وذلك بقرار من الحكومة العراقية يشكل هذا الاقليم قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان الذي اذاعه احمد حسن البكر في (١١) آذار ١٩٧٤ معلنا في قرار «مجلس قيادة الثورة»، بتطبيق الحكم الذاتي في كردستان - (هكذا وردت في النص الرسمي)، فالقانون سمي بقانون الحكم الذاتي في منطقة كردستان. على اساس «المنطقة التي غالبية سكانها من الكرد، وعلى اساس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة في اطار الوطن الواحد، وفي ظل علاقات الاخاء والمساواة والمسؤولية المشتركة بين ابنائه ويعزز الوحدة الوطنية...»

» الالاق الذي يقوم اساسا على الاضطهاد القومي يخلق البغضاء والتنافر ومن ثم العداوة



(ص ٦ من الطبعة الثالثة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان). وهكذا وجدت منطقة كردستان للحكم الذاتي التي تبدل اسمها الى اقليم كردستان. والاقليم الكردستاني هو واقع موجود منذ ثلاثين عاما في العراق سواء باسم منطقة كردستان او الاقليم. فهل يريد اعداء الفيدرالية سلب شعب كردستان مكتسباته التي حصل عليها بدماء عشرات الالوف من الشهداء وجراء نضالات دامت عشرات السنين والتي اقرها حتى الحكم البعثي الشوفيني ؟ وهل يريدون ان يبزوا البعث العفلي في شوفينيته وعنصريته ؟! ولكن بخلاف الحقيقة زيف البعث البائد معنى الحكم الذاتي وجعل من عنوانه غطاء لحرب ابادة ضد الثورة الكردية ولتغيير الواقع القومي في كردستان بجلب العشائر العربية الشيعية من جنوب العراق الى كردستان، وخاصة كركوك وخانقين لتعريبهما اولا ولاثارة الفتنة بين الكرد وحلفائهم التاريخيين العرب الشيعة ثانيا.

وبعد الانتفاضة المجيدة وبمساعدة الحلفاء الذين اوجدوا منطقة منع الطيران والاقترام، تمتعت منطقة كردستان العراق بالحرية والديمقراطية واصبحت قلعة لاجرار العراق وملاذا لاجتونا العرب الهاريين من جحيم الدكتاتورية. وجرت فيها ولأول مرة في التاريخ الانتخابات التي اشترك فيها حوالي مليون ناخب وانبثق منها المجلس الوطني الكردستاني - مكان المجلس التشريعي لمنطقة كردستان الذي عينه البعث الحاكم - وداوم في نفس بنيته فقر بالاجماع وفي غياب اية سلطة للحكومة المركزية، قرر بالاجماع البقاء ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي موحد، يتحول فيه مشروع الحكم الذاتي الى مشروع الفيدرالية الديمقراطية. وذلك على اساس حق الشعب الكردستاني في تقرير مصيره وعلى اساس الاتحاد الاختياري الذي هو في الواقع الفيدرالية المنشودة.

فوائد هذه الفيدرالية للعراق بعربه وكرده وتركمانه وكلدواشوريه

- ١- الفيدرالية تؤدي الى خلق الاستقرار والامان في المجتمع العراقي مما يسهل التطور الصناعي والزراعي والثقافي والتنمية عموما.
- ٢- صرف الموارد على التطور الاقتصادي والتنمية ولازدهار البلد.
- ٣- تعزيز الاخوة والمودة بين قوميات الشعب العراقي وتعزيز روح

» برهنت الوحدة اللاحاقية العراقية التي فرضها الاستعمار انها لا تجلب الا الدمار والخراب »

الشعور الوطني العام، والاعتزاز بالعراقية والمواطنة العراقية.

٤- بالتالي ارساء الوحدة الوطنية على اسس راسخة وثابتة من حق المواطنة المتساوية، من المساواة الحقيقية في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

٥- توزيع الثروات الوطنية توزيعاً عادلاً على جميع مناطق العراق وعلى جميع قومياته وطوائفه حسب الحاجة ونسبة السكان وتعويض التأخر الناجم عن التمييز القومي والطائفي.

٦- تجنب العراق مخاطر ومضار التنازلات للجانِب وللجوار من اجل قمع المطالبين بالحقوق المشروعة. فلقد دلت الخيانة الصدامية في الجزائر عندما تنازل عن حقوق العراق في شط العرب وارض عراقية لكسب تأييد الشاه ضد الشعب الكردي، دلت على مخاطر هذه التنازلات التي ادت الى حرب مهلكة عبثية استمرت ثماني سنوات وكلفت العراق مئات الالوف من ابنائه ومئات الالوف من ملايين الدولارات من الثروات.

٧- كسب العراق سمعة دولية جيدة باعتباره بلداً متحضراً يمارس ادارة عصرية ويضرب مثلاً نموذجياً في التعايش بين ابنائه، بالارادة الحرة، ولتطبيق الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والخيرات.

٨- كسب عطف واسناد الملايين من الكرد خارج العراق للدولة العراقية مما يعزز وحدتها الوطنية وكيانها الدولي ودفاعها الوطني ايضاً.

٩- تشجيع الاستثمارات الاجنبية والشركات والدول الغنية للاشتراك في التنمية والازدهار الاقتصادي في عراق ديمقراطي مسالم ومستقر وآمن.

علاوة على ما تقدم فقد ثبت وتأكّد للجميع انه لا يمكن ادامة الوحدة القسرية اللاحاقية التي تشكل بحد ذاتها ملاذاً ومجالاً للتدخل الخارجي ولاشعال الحروب الاهلية واثارة القلاقل والمشاكل للعراق الجديد.

لذلك فدعاة الاتحادية (الفيدرالية) هم الذين يحرصون على مصالح العراق الاساسية ووحدته الوطنية ومنافع شعبه ويوفرون مستلزمات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والتنمية والازدهار في العراق. بعكس دعاة الوحدة القسرية الذين يوفرون الارضية للاختلاف والانشقاق الاجتماعي وللقتل والقلاقل وحتى الحروب الاهلية.

***الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني**

كردستان

فيدرالية عملاقة

ولا مجال لمناطحتها



الشرق الأوسط
مجلة الشرق الأوسط

* جلال طالباني

*نشر المقال في صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية

بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٧

في الحكم الذاتي. ونال التأييد الدولي ايضا حيث بارك الاتحاد السوفياتي وجميع دول اوروبا الشرقية هذا الاتفاق وحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال كذلك تأييد الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية وتأييد الدول الاوروبية كلها وكذلك الولايات المتحدة الامريكية. وصدر قانون الحكم الذاتي في ١١ / آذار / ١٩٧٤ ورغم نواقصه العديدة فقد اكد الحقائق التالية بقانون رسمي من «مجلس قيادة الثورة»:

١ - وجود منطقة كردستان للحكم الذاتي، أي وجود كيان كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي ضمن العراق الواحد. تتألف من محافظات دهوك واربيل والسليمانية. استثنيت منها مناطق كردستانية عديدة.

٢ - تأليف مجلس تشريعي لمنطقة كردستان وكان ذلك بمثابة مجلس نيابي يجب ان ينتخب لمنطقة كردستان.

٣ - ولكن الخلاف بين الشعب الكردي

والحكومة البعثية ظل قائما حول حدود منطقة كردستان وصلاحيات الحكم الذاتي. وكان الخلاف الرئيسي حول كركوك وخانقين، اذ اعلن نائب الرئيس العراقي صدام حسين الاستعداد لتقسيم كركوك وفق نهر (خاصة) المار بوسط كركوك ولكن الجانب الكردي رفض هذا الاقتراح طالبا العمل باحصاء ١٩٥٧ حول كركوك تنفيذا لقانون الحكومة، الذي نص على ان كردستان ذات الحكم الذاتي تتضمن جميع المناطق ذات الاغلبية الكردية، وكان الاحصاء في كركوك عام ١٩٥٧ قد بين حقيقة كون الكرد اكثرية في محافظة كركوك، اذ كان عدد الكرد ١٨٧٥٩٣ وعدد التركمان ٨٣٣٧١ شخصا.

ولكن رغم الخلافات فقد تكوّن واقع جديد هو الوجود

الفيدرالية الموجودة في كردستان التي يطالب شعب كردستان بتوسيعها حتى تشمل جميع مناطق كردستان (وليس جميع الكرد) وفق الاتفاق العتيد القاضي بأن الفيدرالية تشمل المناطق ذات الاكثرية، كما في قانون الحكم الذاتي الصادر عام ١٩٧٤ في بغداد.

فالعراق الرسمي اقر الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وليس للكرد على ان تشمل كردستان جميع المناطق ذات الاكثرية الكردية.

ونال هذا القرار الرسمي العراقي التأييد الشعبي، حيث ايدته الاحزاب العراقية كافة بما فيها الاحزاب المعارضة من عربية وكردستانية.

ونال التأييد العربي الذي استهله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر ببرقيته المشهورة التي ارسلها لرئيس الجمهورية العراقية مهنا ومباركا ومؤيدا لبيان آذار

الذي تضمن الاعتراف بالحكم الذاتي وبكون «الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وباقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي».

كما نال الحكم الذاتي تأييد المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وذلك رغم معارضة اليمين البعثي قبل الحركة التصحيحية. ونال كذلك مباركة ليبيا التي ينادي قائد ثورتها الاخ القائد معمر القذافي باستمرار بحق الشعب الكردستاني في كردستان مستقلة وموحدة.

ولم يتخلف حزب تقدمي عربي ومنظمة تحريرية فلسطينية من تأييد بيان آذار في حق الشعب الكردي

الفيدرالية هي الممارسة العصرية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتميزة

هدمتها الدكتاتورية وتمت اعادتها الى الفلاحين اصحابها الشرعيين وشرعت في اعادة المدن القصبات المهدمة، وخاصة حلبجة التي تعرضت لقصف بالاسلحة الكيماوية، مما ادى الى مقتل وجرح الآلاف من سكانها المسالمين الآمنين، وبينجوين وجوارتا وقلعة دزه وضومان وكلاله وميركة سور وبله وشيروانه وغيرها من القصبات الكردية. ونظم الادارات وقوات الشرطة والأمن العام لخلق استقرار مشهود في كردستان وتمشية امور الناس ومعاملاتهم وخدمة مصالحهم. وتم تأسيس جامعة دهوك وجامعة كويسنجق واحياء جامعة السليمانية مجددا التي الغتها الدكتاتورية انتقاما من مدينة السليمانية المناضلة، وقد تم انشاء عشرات المعاهد الفنية والتكنيكية والتعليمية في عموم كردستان العراق.

**ونود تقديم
بعض الارقام في
المجال الصحي
وتطوره خلال**

**١٢ عاما من حكم الاقليم في منطقة
السليمانية:**

١ - كان عدد الاطباء عام ١٩٩١ أي بعد سبعين عاما من الحكم المركزي ١٧٨ طبيا والآن العدد هو ١١٢٥ طبيا. وبنيت الحكومة المركزية خلال سبعين عاما ٣٥ مركزا صحيا، والآن يوجد ٤٦٢ مركزا صحيا ومقابل ٧ مستشفيات في العهد القديم توجد ٢٧ مستشفى ويوجد الآن ١٣٢٠٠ مضمد وممرضة وموظف صحي وموظف اداري مقابل ٣٢٢٠ موظفا سابقا، وهكذا نرى الفرق الشاسع بين ما قدمته حكومة الاقليم في منطقة السليمانية خلال ١٢ عاما وما قدمته الحكومات العراقية خلال سبعين عاما للمنطقة.

الرسمي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان، أي وجود كيان رسمي كردستاني ذي حكم ذاتي ضمن العراق الموحد. هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل البعض، وخاصة المعارضين للفيدرالية، لذلك يجب تكرار بيانها وذكرها باستمرار لعل الذكرى تنفع المؤمنين.

اذن فان المطالبة بالفيدرالية لا تبدأ من الصفر، بل من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وشعبيا، عراقيا وعربيا ودوليا على نطاق الحكومات والاحزاب والهيئات. وتبلورت هذه المطالبة في قرار المجلس الوطني الكردستاني الذي اتخذه بالاجماع في وقت كانت كردستان خالية من سطوة ونفوذ ووجود الحكومة العراقية، وكانت تعيش حالة الاستقلال،

استقلال الامر الواقع، مما يدل على حقيقتين هما:
١ - تمسك الشعب الكردستاني بالوحدة الوطنية العراقية الحقيقية القائمة على اسس الديمقراطية والفيدرالية.

٢ - الاصرار على البقاء ضمن العراق الموحد وتنظيم العلاقة مع المركز على اساس الفيدرالية التي تعطي حقوق السيادة للحكومة المركزية وما عداها لمنطقة كردستان الفيدرالية. وحقوق السيادة تشمل رئاسة الدولة، القوات المسلحة، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التجارة الخارجية، الثروات الوطنية كالنفط والغاز والعملية والبنك المركزي.

وقد مارس شعب كردستان خلال فترة تزيد على ١٢ عاما حقوق الفيدرالية وحقق نجاحات كبيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. فقد اعاد بناء آلاف القرى التي

وعهد الحكومة الاقليمية في كردستان، فان مثل هذا التقدم والتطور موجودان ومحسوسان في جميع مجالات التطور العمراني والطرق والمواصلات والتلفونات والجالات والتجارة والاقتصاد الحر والازدهار الثقافي والاقتصادي والخ.

كل ذلك يبرهن ضرورة تمتع الشعب الكردي بالفيدرالية (الاتحادية) كشرط ضروري للتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والصحي ايضا. كما اعادت حكومتنا الاقليمية تشغيل المعامل القليلة الموجودة في كردستان التي حاولت السياسة الشوفينية والتمييز القومي حرمان كردستان منها، ضمن مجموع مئات المعامل توجد في كردستان اقل من عشرة معامل!

وفي كردستان المحررة ازدهرت الحياة السياسية والحزبية، حيث يتمتع الجميع بالحريات الديمقراطية وحيث ضمنت للجميع النشر والتنظيم والاعلام وحق تملك الراديو

المطالبة بالفيدرالية تبدأ من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيًا وعربيًا ودوليًا

والتلفزيون وحتى الميليشيات. ونشطت التجارة والاعمال العمرانية على اساس الاقتصاد الحر وبمساعدة تشجيعية من حكومة الاقليم. فازدهرت المشاريع الصناعية الصغيرة وحركة البناء والعمران.

واعيدت الحياة الى الريف الذي دمره صدام حسين كاملا، حيث دمرت واحرقت القرى والمزارع ونهب ملايين الاغنام والمواشي ومنعت الزراعة. فتم بناء القسم الاكبر من القرى واعادة الحياة الزراعية اليها وتزويد الكثير منها بالكهرباء والمشاريع الاربائية والصحية وعادت الثروة الحيوانية فتجاوزت اعدادها قبل النهب الحكومي بذريعة الانفالات. وغدت مدينة السيلمانية من اجمل

ونجد نفس التطور في منطقتي دهوك واربيل ايضا.

ومن الناحية التعليمية فقد بنت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سبعين عاما في منطقة حكومة اقليم كردستان (السليمانية) ٤٠٤ مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية والغت جامعة السليمانية. اما الآن فتوجد في المنطقة ١٩٨٠ مدرسة من روضة - ابتدائية - متوسطة - ثانوية - اعدادية - معاهد، عدد الطلبة فيها ٤١٢٣٧١ بينما كان العدد في عام ١٩٩١ (٢٢٠٨٨٦) طالبا وعدد المعلمين والمدرسين فيها ٢٢٤٨٦ فيما كان العدد عام ١٩٩١ (٧١٧٠) معلما ومدرسا وهي اعداد تعتبر ضعف الاعداد القديمة.

كما اعيد انشاء جامعة السليمانية التي تعتبر الآن باعتراف الجميع بما فيه اليونسكو والجامعات الاوروبية والامريكية الزائرة، احسن واحد جامعة في العراق كله.

تملك الجامعة ٢٠ كلية فروعها ٦٤ وعدد

اساتذتها ٤٠٦ وعدد الطلبة فيها ٧٩٦٦ طالبا، لها اقسام داخلية مجانية لثلاثة آلاف طالب وطالبة، علما بأن كل طالب وطالبة يتسلم راتبا شهريا مناسباً. وتملك مئات الكومبيوترات وشبكة الإنترنت الحديثة.

وتوجد ٦ معاهد تكنولوجية لها ٣٠ فرعا، عدد اساتذتها ٥٣ وعدد طلابها ٢١٦٨ واقسامها الداخلية تسع ٦٧٢ طالبا وطالبة.

نلفت انظار القارئ الى ان ما ذكرناه هو احصاء عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ الدراسية. اما العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الدراسي فهناك يقين بتقدم وتطور وزيادة في جميع المجالات.

واذا كان التعليم والصحة نموذجين للتطور والتقدم والفرق الشاسع بين العهد الدكتاتوري والرجعي العراقي

وباختصار أصبحت كردستان واحدة للحرية والديمقراطية وازدهرت وتطورت في جميع نواحي الحياة بحيث تصلح نموذجا للعراق الديمقراطي الجديد وهذه حقيقة يقر بها الجميع وكل من يزور كردستان. اذن فهذه التجربة الديمقراطية الرائدة - للفيدرالية الديمقراطية الكردستانية - تستحق التأييد والتشجيع والتبريك من جميع الخيرين في العراق ومن جميع محبي الحرية والديمقراطية في العراق والمنطقة. ولكن هناك بعض الجهلة والمتجاهلين لحقائق الحياة والمتأثرين بالأفكار الشوفينية المعادية للشعب الكردي يريدون هدم هذه التجربة الديمقراطية بدل تعميمها في العراق وانضاجها وتطويرها اكثر فأكثر.

وهم دعاة معاداة الفيدرالية في العراق كله ناهيك عن كردستان، وهم بذلك ينطحون برؤوسهم صخور جبال كردستان ويعارضون التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

ويعملون على نشر العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب، خصوصا بين الكرد والعرب المعادين لحقوقهم في الديمقراطية والفيدرالية. وهم يريدون عبثا إعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على المجتمع المنور بنور الحرية والديمقراطية الفيدرالية. انهم يريدون غصب مكاسب شعب كردستان وسلبه حقوقه المكتسبة وهدم ما بناه من تقدم وحضارة ومجتمع مدني حديث. وبئس ما يطمحون ومحال ما يأملون.

مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

ونريد ان نوثق مقالتنا بنص القرار الذي اصدره مؤتمر

وانظف المدن العراقية. كل هذه الحقائق تبرهن مزار الدكتاتورية وفوائد الديمقراطية ومنها الادارة الفيدرالية (الاتحادية). وتحسنت حياة المواطنين وزادت الرواتب بنسبة كبيرة وتحسنت اوضاع الكسبة والعمال الذين لم يعودوا يعانون من البطالة. وتطورت حقوق المرأة، اذ اقر بحقها المتساوي مع الرجل وفتحت المجالات امامها فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة معمل وقائممقامة وحاكمة في المحاكم. وصدر قانون منع تعدد الزوجات والغي ما سمي بقانون الشرف، حيث كان يبيح قتل النساء من قبل ذويهن من دون محاكمة عادلة.

وتوسعت وتقدمت الحركة الرياضية في كردستان، حيث نشطت النوادي والفرق الرياضية التي تنال الدعم المادي من حكومة الاقليم واقامت لها الابنية في عدة مدن.

اما النواحي السياسية والثقافية فقد تمتعت بالحرية التامة، حيث تعمل الاحزاب كافة بحرية مطلقة وحيث تشكلت المنظمات الديمقراطية التي تمارس فعاليتها بحرية تامة وصدرت الصحف والمجلات بالعشرات من دون رقابة وبحرية تامة.

وتأسست المؤسسات الثقافية كمؤسسة سردم و--- گه لاويژی نوئی ---نوي في السليمانية ومؤسسات لالش وغيرها في اربيل ودهوك وتوسعت الحركة الأدبية والفنية والمسرحية في كردستان.

وتأسست فيها محطات تلفزيون محلية ووطنية وعالمية بجانب العديد من المحطات الاذاعية التابعة لجميع الاحزاب والمنظمات.

هذه التجربة تستحق التأييد والتشجيع من جميع الخيرين في العراق ومحبي الحرية والديمقراطية

على اساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأکید روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن». وختاماً نقول ان الفيدرالية شوهت وحرمت من قبل العنصريين عمداً. فالفيدرالية تعني الاتحادية - المانيا الفيدرالية - تترجم الى المانيا الاتحادية. والفيدرالية بهذا المعنى هو اتحاد لا تقسيم، ولكنه اتحاد اختياري طوعي، اتحاد ديمقراطي يحترم ارادة الناس وحقهم في حكم مناطقهم المتميزة بخصوصيتها. والفيدرالية تاريخياً جاءت لتوحيد الاقاليم التابعة لأمة واحدة كألمانيا او لتوحيد اقاليم تسكنها قوميات متميزة كما في كندا وسويسرا، او لتوحيد اقاليم ذات خصوصيات معينة، كما في الهند وباكستان واستراليا. اذن الفيدرالية توحيدية وليست تقسيمية.

والفيدرالية ممارسة ديمقراطية لاشراك الناس جميعاً في حكم بلادهم، وكذلك لاعطائهم حرية اختيار حكاهم وادارة مناطقهم الخاصة. والفيدرالية

هي توزيع للصلاحيات بين المركز والاقاليم وهي بذلك تنهي المركزية المفرطة التي تجمع الصلاحيات كلها في يد المركز بما يشبه الدكتاتورية والاحتكار والانحصار للسلطات وحقوق الادارة وغيرها.

واخيراً الفيدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتميزة او القوميات المتنوعة، وبالتالي فإن الشوفينييين يتجاهلون هذه الحقائق الواضحة ليجعلوا من الفيدرالية (الاتحادية) بعبعا مخيفاً للناس السذج والبسطاء ولخداعهم وتسميم اذهانهم فقط.

*الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني

المعارضة العراقية في لندن بالاجماع وبتأييد في ما بعد من الحكومتين الامريكيتين والبريطانية والاشتراكية الدولية:

*عاشرا الفيدرالية وحل القضية الكردية :

«عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها اكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية، واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين، آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الاخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في آب ٢٠٠٢، وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكامل في

جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / تشرين الثاني / ١٩٩٢، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري واحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري. وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع

الشوفينيون يتجاهلون الحقائق
ليجعلوا من الفيدرالية بعبعا
مخيفاً للناس السذج والبسطاء



***جلال طالباني**

التطهير العرقي ومخاطره على الوحدة الوطنية العراقية

دفاعنا وتمسكنا بكركوك هو دفاع عن التعايش الأخوي وعن جميع المهجرين والمتضررين

سياسة التطهير العرقي التي مارسها الدكتاتور صدام حسين بذكاء خبيث ونفذت خلال سنوات متواصلة. فالجدول المنشور في نهاية المقال يبين كيفية تنفيذ هذه السياسة خلال هذه السنوات. والغريب ان الدكتاتورية قد اوغلت في تحدي مشاعر الكورد والتركمان وفي خرق القوانين الدولية والتعهدات العراقية الرسمية لعصبة الامم حول قبولها ضم كوردستان العراق الى الدولة العراقية. اذ حرم التغيير القومي وحتى اجراء أي تجاهل حول الوجود الكوردي في كركوك :

هكذا تحدث المندوب الانجليزي

يقول المندوب الانجليزي في لجنة تحري الحقائق التي اقرت واوصت بالحق كوردستان الجنوبية بالعراق حول شروط هذا الالحاق ما يأتي:

«وأعيدت قضية ولاية الموصل الى عصبة الامم مرة اخرى التي اعطتها للعراق مشروطا بان يؤخذ بنظر الاعتبار مطالب الكورد وان يعين موظفون من القومية الكوردية او (العرق الكوردي) لادارة بلادهم وتصريف الامور القضائية والتدريس في المدارس وان تكون اللغة الكوردية لغة رسمية في كافة هذه الدوائر والمؤسسات، وفي سنة ١٩٣١ عندما كان العراق على وشك تقديم طلب الانضمام سنت الحكومة المركزية قانون اللغات المحلية الذي حدد المناطق

المشمولة به تأكيداً لحسن نيتها تجاه الكورد وتنفيذاً لشروط بروتوكول ولاية الموصل». «وفي عام ١٩٣٢ عند انتهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق في عصبة الأمم أعلن العراق هذه المبادئ من جديد في بيان رسمي أعطى له قوة الدستور أودع إلى المنظمة العالمية واعتبر ذلك وثيقة دولية».

اعترافات بحقوق الكورد

«وأضافة إلى هذه الوثائق الدولية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة والحكومة الملكية العراقية أصدرتا في فترات مختلفة بيانات رسمية متضمنة اعترافات بحقوق الكورد مقرونة بوعود قاطعة لتنفيذها ولكن مع الأسف أن أكثرية هذه البيانات والوعود أعلنت وصرفت للتغلب على ظروف حرجية ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة إلى المصالحة.

ولا أود أن أذكر هنا سوى بيان واحد من هذه البيانات أذيع عشية مفاوضات لوزان في كانون الأول عام ١٩٢٢ (أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان وتقران بأن للكورد حقوق المعايضة داخل الحدود العراقية ولهم الحق في تأسيس حكومة كوردية داخل هذه الحدود وتأمل الحكومتان أن تتوصل الأطراف الكوردية المعنية إلى اتفاق فيما بينها على شكل هذه الحكومة والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن يرسلوا مندوبين مفوضين إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية).

وهذا على ما اعتقد بيان مهم واضح جازم وأود أن استرعي انتباهكم إلى :

أولاً : استعمال جملة (الحكومة الكوردية) التي هي أبعد مدى عن الحكم الذاتي داخل الجمهورية العراقية الذي هو المطلب الرسمي للكورد في الوقت الحاضر (١٩٦٦).

ثانياً : جملة (الكورد الذين يعيشون ضمن الحدود العراقية) بدلا من (الكورد الذين يعيشون ضمن حدود ولاية الموصل العثمانية).

ثالثاً : دعوة الكورد إلى تحديد الحدود التي يرونها مناسبة للحكومة الكوردية.

ويستطرد الممثل البريطاني في لجنة عصبة الأمم قائلا :

«فبالإضافة إلى أن كافة قضية لواء كركوك كانت مشمولة بقانون اللغات المحلية فإن تجاهل الصبغة الكوردية لهذا اللواء (كركوك) يعد في حد ذاته خرقاً خطيراً للتعهدات المقطوعة لعصبة الأمم»، (المستر س. ج. آدمونز مندوب بريطانيا في لجنة عصبة الأمم وممثلها السياسي في كركوك إلى أن عين مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية) من محاضرة له في الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في يوم ١٩٦٦/١٠/٢٥.

هكذا أعطيت كوردستان الجنوبية إلى العراق

لاحظوا أيها السادة الأكارم كيف أعطيت كوردستان الجنوبية إلى العراق بشروط واضحة منها أنه حتى مجرد إنكار الصبغة الكوردية للواء كركوك يعد في حد ذاته خرقاً خطيراً للتعهدات المقطوعة لعصبة الأمم. ناهيك عن التطهير العرقي فيها بطرد الكورد منها وإسكان العرب المستوطنين بدلا منهم، فهذا يعتبر هدماً لقرار عصبة الأمم بالحق كوردستان الجنوبية بالعراق، وبالتالي بطلانها والغاءها.

وهذا يعني عملياً أن القائمين بهذه السياسة الإجرامية يفصلون كوردستان عن العراق وبالتالي يهدمون الوحدة الوطنية العراقية قانونياً ودولياً.

وحيث ان الامم المتحدة هي الوريثة الشرعية لعصبة الامم والتعهدات والقرارات المقدمة لها فان ذلك يعني ان الامم المتحدة تستطيع التدخل لاجبار الحكومة العراقية على احترام تعهداتها وتنفيذ شروط ضم كردستان الجنوبية اليها. وهذا يعني ان تخلي الحكومة العراقية عن هذه الشروط - اية حكومة عراقية - وعدم تنفيذها هو تخل عن الوحدة العراقية المؤسسة بموجب هذا القرار الدولي.

لذلك علينا جميعا نحن الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية تنفيذ هذه الشروط وهي شروط عادلة وشرعية والا فاننا قد نعطي المجال رحبا لتيار كوردي انفصالي يراجع الامم المتحدة للمطالبة بفصم الوحدة العراقية القائمة على اساس ضم كردستان الجنوبية الى العراق والمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الكوردي مجددا او نعطي المجال لدعاة ولاية الموصل بانهاء ضمها الى العراق.

فدعونا ايها الاخوة الاكارم نحل مشاكلنا بيننا عربا وكوردا ونقر للشعب الكوردي حقوقه المشروعة بما فيها حق تقرير مصيره بنفسه ضمن الدولة العراقية.

ولنحمد ربنا جميعا بان المجلس الوطني الكوردستاني قد اقر باجماع الآراء ممارسة هذا الحق بشكل اتحادي اختياري (فدرالي) مع شقيقه الشعب العربي في العراق.

مخاطر التطهير العرقي

ونود ان نضيف ان مخاطر التطهير العرقي لا تقتصر على الفصل القانوني بين كردستان الجنوبية والعراق بل تتعداه الى العديد من المخاطر الجدية منها :

١- التطهير العرقي يلغم الوحدة الوطنية

لا ريب ان الوحدة الوطنية الحقيقية لا تقام على اساس الرغبة المشتركة لاطرافها في العيش المشترك تحت ظل دولة واحدة وعلى اساس المساواة وانتفاء الاضطهادين القومي والطائفي واحترام الحقوق المشروعة للجميع. فاذا شعر طرف منها ان اراضيها تغتصب وان ابناءه يشردون منها ويرى بأمر عينه اناسا غرباء عن منطقته يسكنون اجبارا بدلا من ابنائه المطرودين المشردين، وان حقوقه تنتهك فهو بطبيعة الامر لن يشعر بالمساواة بل يئن من آلام الاضطهاد القومي ويعاني من مظالمه، فهو لن يخلص لهذه الوحدة ولن يفرح بها ولن يدافع عنها ولن يقبل بها اذا استطاع، وبالتالي فان هذه الوحدة تكون وحدة ملغومة قابلة للانفجار في وقتها. فضلا عن انها تحمل بذور العداء والكراهية بين المواطنين في دفتها.

ثم كيف تصان وتعزز وحدة تقوم على اغتصاب ملك المواطنين وتشريدتهم من ارض الآباء وسكن الاجداد ؟ وكما ان التاريخ قد برهن على ان الوحدة الوطنية لأية دولة لا يمكن ان تصان بدون الديمقراطية والمساواة بين المواطنين واحترام جميع حقوقهم، لذلك فان سياسة التطهير العرقي لغمت وبقاياها تلغم الوحدة العراقية. وعليه يجب النضال للقضاء بسرعة عليها وعلى آثارها الآثمة.

٢- التطهير العرقي يخالف حقوق الانسان

يتعارض التطهير العرقي على نحو واضح مع مبادئ الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي وقعت عليه الحكومة العراقية واصبحت وثيقة دولية ملزمة للدول كافة بما فيها الدولة العراقية. من هنا فان تهجير قومية واقعة تحت سيطرة حكومة دكتاتورية من ارض آبائها واجدادها عملية اجرامية مخالفة لحق الانسان في العيش آمنا في بلده ووطنه، وقد

تم التطهير العرقي في مناطق كردستان العراق بدءاً من سنجار ومرورا بشيخان ومخمور وكركوك وخورماتو الى خانقين ومندلي وبدره وجصان.

وقد نشر كراس يتضمن (50) وثيقة عراقية رسمية تنفيذا لسياسة التطهير العرقي بحق الكورد والتركمان. ففي قرار لما يسمى مجلس قيادة الثورة ١٩٨١/١٠/٢٠ تقرر بناء المجمعات والوحدات السكنية للمهجرين الكورد من مناطق سكنهم في المحافظات الوسطى والجنوبية.

ففي الفقرة (١٦) تقرر نقل الموظفين والعمال الكورد بالدرجة الثانية والتركمان بالدرجة الاولى من محافظة كركوك الى جنوب العراق. ففي كتاب سري للغاية وشخصي بتوقيع الخائن طه الجزراوي الى محافظة كركوك يطلب ترحيل العوائل الكوردية التي كانت تسكن في منطقة قره حسن وليلان وتازه ومدينة كركوك والتي ازيلت قراهم خلال عمليات الانفال الى المحافظات الوسطى والجنوبية عدا المحافظات (بغداد - صلاح الدين - ديالى) وفق خطة ينسبونها لتحقيق ذلك.

القرار رقم (١٣٦٧/١٤) التاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١.

وفي قرار لمحافظة كركوك بتوقيع الفريق الركن هشام صباح فخري العدد (٧٤٣١) في ١٩٩٥/٧/١٨ يطلب فسخ كافة العقود الزراعية للفلاحين غير العرب، من الكورد والتركمان، علما بان الاراضي الزراعية كلها قد امنت واصبحت ملك الدولة.

قرار مرقم (س/٥٩٣٦/١٧) الصادر في ١٩٩٥/١١/٤ بتوقيع الفريق ايد فتيح الراوي محافظ التأميم (كركوك) يطلب ما يلي :

توزع جميع الاراضي الواقعة في المقاطعتين اعلاه (ناحية آلتون كوبري - مقاطعتا ٤٩، ٣٧ اللتان تقعان في سهل سالقي - ريدار) على الفلاحين الوافدين من ابناء عشيرة (الزوبعي) العربية ويخصص ثلاثة آلاف دونم لرئيس العشيرة (نجم قادر محمد) ومرحى للاشتراكية العقلية الفاشية التي تبعت الاقطاعية خلاف جميع قوانين الاصلاح الزراعي حتى الصادرة بعد الانقلاب ١٩٦٨ البعثي.

وكنموذج لترحيل الكورد والترك نقتبس من قرار العدد (٢١٦٥/٦/٣) الصادر من اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير محافظ كركوك ما يلي :

ندرج لكم ادناه معلومات عن الترحيل «مواطنين الغير العرب من محافظة التأميم (كركوك) الى مناطق الحكم الذاتي او محافظة الانبار... على ضوء التوجيهات (مركزية) اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١ وكالاتي:

١- عدد العوائل الكوردية المرحلة هو مائة واثنان وسبعون عائلة...

٢- عدد العوائل التركمانية المرحلة هو سبع عشرة عائلة.

مجموع العوائل المرحلة (١٨٩) عائلة.

وفي كتاب صادر من رئاسة الجمهورية الى محافظة التأميم (كركوك) ان الرئيس قرر بان العقود الزراعية ليست املاكا وتستمر اجراءات توزيعها على العشائر العربية وفقا للخطة «العدد (٧٢٢/٢٠-١٩٩٩/٣/٢٣) وهناك عشرات القرارات الصادرة لتنفيذ خطة التطهير العرقي الاجرامية وكلها مخالفة لحقوق الانسان منها القرار المرقم (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٨ القاضي بترحيل ثلاثمائة عائلة كوردية وتركمانية والساكين في مركز كركوك خلال عام ٢٠٠٠.

ومنها القرار (٧١٣/٩/٩) المؤرخ ٢٠٠٠/١/٢٦ والذي ورد فيه انه تم تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٩٥/١/١ - ١٩٩٩/١/١) بترحيل المواطنين غير العرب الى خارج محافظة كركوك.

الجدول الذي يبين كيفية تنفيذ سياسة التطهير العرقي

عدد الاسر	مجموع الافراد	عدد الاناث	عدد الذكور	السنة	
٤٥٩٠	٣٠٠٠٦	١٤٧٠٣	١٥٣٠٣	١٩٨١	١
٦٥٨	٤٢١٧	٢١١٤	٢١٠٣	١٩٨٢	٢
٢٧٣	١٩٤٣	٩٦٠	٩٨٢	١٩٨٣	٣
٥٢٢	٣٦٢٢	١٧٧٣	١٨٤٩	١٩٨٤	٤
٢٥٨	١٧٠٥	٨٥١	٨٥٤	١٩٨٥	٥
١٩٧٤	١٢٦٩٣	٦٢١٩	٦٤٧٤	١٩٨٦	٦
٤٩٠٦	٢٣٢٠٢	١١٣٢٣	١١٨٧٩	١٩٨٧	٧
٥٣٤٦	٢٤٥٣٨	١٢٠٦٥	١٢٤٧٣	١٩٨٨	٨
٥٨٤٦	٢٨٤٩٧	١٣٩٣٧	١٤٥٦٠	١٩٨٩	٩
٥٦٩١	٢٣١٠٢	١١٢٧٣	١١٨٢٩	١٩٩٠	١٠
٤١٥	٢٠٧٤	١٠٣٢	١٠٤٢	١٩٩١	١١
٣٨٨	١٧٧٧	٨٥٥	٩٢٢	١٩٩٢	١٢
١٢٢	٦٢٧	٣٠٠	٣٢٧	١٩٩٣	١٣
٦٢	٤٨٤	٢٥٥	٢٢٩	١٩٩٤	١٤
٢٨	٣٥٥	١٧٢	١٨٣	١٩٩٥	١٥
١٨٨	١٤٦٣	٧٣٣	٧٣٠	١٩٩٦	١٦
٥٥١	٣٥٩٦	١٩٨٠	١٦١٦	١٩٩٧	١٧
١٦٦٦	١٠٠٠٤	٥١١٣	٤٨٩١	١٩٩٨	١٨
٤٤٨	٢٣٥٣	١١٠٩	١٢٤٤	١٩٩٩	١٩
٣٧٤	٢٢٨١	١١١٧	١١٦٤	٢٠٠٠	٢٠
١٠٠٦	٥٠١٢	٢٤٧٠	٢٥٤٢	٢٠٠١	٢١
١٦٠٠	٩٦٠٧	٤٨٥٧	٤٧٥٠	٢٠٠٢	٢٢
٣٦٩١٢	١٩٣١٥٧	المجموع			
٥,٢٣ فرد / الاسرة					

الزام طلاب مدارس كركوك)بتطبيق تعليمات

والتطهير العرقي يخالف حقوق الانسان من النواحي الثقافية والتعليمية كما نفذها العفالة وكما يلي في كركوك (كنموذج للمناطق الاخرى).

فقد ورد في قرار وزارة الداخلية (الشؤون الامنية) العدد (١٢١٣٦) التاريخ ١٩٩٩/٩/٢١ انه يجب «الزام كافة طلاب مدارس المحافظة (كركوك) بتطبيق التعليمات الآتية :

أولا : التربية والتعليم والدراسة بجميع مراحلها (الروضة – الابتدائية – المتوسطة – من الاعدادية الاكاديمية والمهنية والمعاهد والكليات) باللغة العربية فقط ولذا يجب التقيد بما يلي :

أ- يمنع منعاً باتاً استعمال اللغة المحلية (الكوردية – التركمانية – الآشورية – الكلدانية) من قبل الهيئة التعليمية والهيئة التدريسية لالقاء المحاضرات ومفردات الجمل المستعصية بغير العربية اثناء الدوام الرسمي.

ب- يمنع منعاً باتاً استعمال اللغات المشار اليها اعلاه في الفقرة اولا من كتابنا من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية مع الطلبة في فترة الاستراحة.

ج- يمنع منعاً باتاً استخدام اللغات المحلية عدا العربية من قبل طلاب المدارس فيما بينهم.

قرار عنصري فاشي

وقليلاً من التدقيق في هذا القرار العنصري الفاشي يبين ان العفلية :

١- ألغت التزام العراق امام عصبة الامم والامم المتحدة وفي بيانات سابقة لها حق استعمال اللغات غير العربية في المدارس.

٢- تمنع المدرسين حتى من شرح الجمل المستعصية بغير العربية.

٣- تمنع المدرسين والمعلمين من استعمال اللغات غير العربية حتى اثناء الاستراحة.

٤- تمنع الطلاب من التكلم باللغة الام فيما بينهم في المدرسة».

وهذا النموذج للأمر الدكتاتوري المخالف لشروط ضم كردستان الجنوبية الى العراق بقرار من عصبة الامم هو تعبير صارخ عن انتهاك الدكتاتورية للالتزامات العراقية الدولية واستهتارها بالعهد والوعود العراقية لهذه الهيئات الدولية.

تجاوز العفليون كل الحدود والمدى

وتجاوز العفليون كل الحدود والمدى، اذ منعوا بقرار الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/ وزير الداخلية للشؤون الامنية المؤرخ ١٩٩٨/٨/٢١ والمرقم (١٠٨٥) حتى حمل العنوان للمواطن اذا كان كورديا او تركمانيا وهكذا نرى ان سياسة التطهير العرقي العنصرية تشمل التهجير والتعريب. التعريب حتى في الدراسة ومنع التكلم باللغة الام.

وهي لا تقتصر على ما تقدم بيانه بل تشمل اجبار الناس الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم. ففي ما عدا تشريد عشرات الالوف من العوائل الكوردية والتركمانية من محافظة كركوك وخانقين واسكان العرب المستوردين من الجنوب مكانهم فاننا نرى في تغيير القومية بالالزام والاكره والترغيب والتهديد نتيجة خثرة اخرى لهذه

السياسة العنصرية المنافية للاخوة والمودة بين العراقيين كافة والمناقضة لحقوق الانسان والمجافية لأحكام الدين الاسلامي الحنيف الذي حرم على المسلم دم اخيه وماله وعرضه وارضه. فهذه السياسة العنصرية تتعارض مع الشرع الاسلامي وتعد خرقا خطيرا للاخوة الاسلامية.

٣- اجبار الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم الى العربية

من الجرائم البشعة التي ارتكبتها الدكتاتورية في سياق تنفيذ سياستها العنصرية اجبار الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم الى العربية. والقرار رقم (١٩٩) الصادر في ٢٠٠١/٩/٦ باسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي كان في الحقيقة مجلس قيادة الردة والخيانة والاجرام يجسد العقلية العنصرية الفاشية التي كانت الاساس الفكري للسياسة العنصرية الفاشستية التي مارسها البعث مزركشة بالعبارات التالية :

«وانسجاما مع مبادئ حزب البعث العربي في ان العربي هو من عاش في الوطن العربي وتكلم العربية واختار العروبة قومية له واستنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

«اولا : لكل عراقي اتم الثامنة عشرة من العمر الحق في طلب تغيير قوميته الى القومية العربية».

الى هنا ليس لدينا اعتراض على حق الفرد مختارا وبارادته الحرة في تعريب نفسه وتحويل كورديته الى العربية. وهناك العديد من الامثلة، فالدكتور وميض عمر نظمي سليل اسرة عريقة من كفري وحفيد وزير الداخلية الكوردي عمر نظمي يعمل كأحد قادة القومية العربية وكان دوما محل احترامنا وكذلك هناك اناس آخرون مثل السيد عوني القلمجي الكويسنجقلي الكوردي الذي انتقل من الحركة القومية العربية الى الاشتراكية ثم الماركسية اللينينية ثم المعارضة الشديدة لنظام البعث ثم العودة الى قاعدته سالما قوميا عربيا مناديا بالمصالحة مع الحكومة الفاشستية الصدامية، وهو الآن احد اشد المعارضين لحق شعب فقد شرف الانتماء اليه في ابسط حقوق شعوب هذا العصر وهو الفدرالية.

نحن لسنا من المعارضين على تعريب الكوردي لنفسه اختياريا. وليكن هؤلاء السادة هدية من شعب كردستان الى العروبة خيرهم وشريهرهم من المجرم طه الجزراوي مرورا بالسيد القلمجي وصولا الى الدكتور الاستاذ وميض عمر نظمي الذي مازال موضع احترامنا.

ولكن ما جرى على ارض الواقع كان اجبار الناس التركمان والكورد بالاكره والتهديد والوعيد على تغيير قوميتهم. فاذا رفض احدهم طرد من بيته في كركوك ويخير بين الذهاب الى الجنوب العربي حاملا امتعته معه او الذهاب الى المنطقة المحررة بدون السماح له بنقل اثاث بيته او ممتلكاته المنقولة.

وعدا ذلك فهناك قرارات جائرة ايضا لاجبار المواطن الكوردي او التركماني على قبول التعريب والتنازل عن قوميته. ورد في قرار محافظ كركوك اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير العدد (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٨ النص الآتي:

يجب ارسال قائمة باسماء (٣٠٠) عائلة كوردية وتركمانية الساكنين في حدود المحافظة (كركوك) بغية ترحيلهم

خلال عام ٢٠٠٠ موضحا الاسباب على وفق التوجيهات المركزية ويشتمل على الشرائح التالية :
أولا : المواطنين الكورد والتركمان الذين امتنعوا عن تصحيح قوميّاتهم مع التركيز على الذين لهم ممتلكات خاصة كالـدور والعقارات.

وفي قرار آخر يحمل توقيع الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/ وزارة الداخلية للشؤون الامنية الموجه الى محافظة كركوك (التأميم) المكتب الخاص ورد بالنص :
«يجب الزام منتسبي دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية من حدودكم الادارية بقانون تصحيح القومية على وفق الضوابط الخاصة. وتنفيذ ذلك خلال (ثلاثين) يوما اعتبارا من ٢٠٠٠/٣/١ وبـعكسه سيتم اتخاذ الاجراءات الخاصة بحـقهم ولكم جميع الصلاحيات واعلامنا النتائج».

الالزام واتخاذ الاجراءات الخاصة يحلان محل الحق

هكذا نرى الالزام واتخاذ الاجراءات الخاصة يحلان محل الحق في تغيير القومية وبالتالي تتوضح السياسة الحقيقية، السياسة العنصرية القائمة على الالزام والاجبار لتعريب الكورد والتركمان وهي جزء هام من سياسة التطهير العرقي الصدامية الفاشية.

ولم تقتصر الاجراءات العنصرية الصدامية على ما تقدم بل شملت حتى التعريب الكامل في المدارس وفصل الكورد والتركمان من الدوائر وتغيير الاسماء كما سنبين ذلك بالوثائق. كما بينا سابقا.
وهناك قرار جائر آخر بمنع الاسماء الكوردية في الاسواق والمحال ايضا. ففي قرار العدد (٨١٢/١١/٨) المؤرخ ٢٠٠٠/١/١٣ يأمر محافظ كركوك اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير بتنفيذ قرار وزارة الداخلية المرقم (٢١٣٦) والمؤرخ في ١٩٩٩/٩/٢١ الخاص بتعريب مدارس المحافظة.

«ثانيا : تبليغ لجنة الرقابة الداخلية في المحافظة بالزام جميع اصحاب المحال التجارية والصناعية بتغيير الاسماء والعناوين المسجلة والمكتوبة لمحالهم باللغة غير العربية كأسماء كوردية وتركمانية ويشمل جميع المحال (المقاهي، الكماليات، الموبيليات، الكازينوهات، الحمامات، المساجد، التكايا، المقابر والاضرحة، الازقة، الشوارع، الاماكن الاثرية، صالونات الحلاقة والعرائس والتجميل، اماكن اللعب والتسلية واللهو والرياضة الخ. وتغييرها الى اسماء وعناوين عربية ذات الصفة الثورية الحزبية المعروفة».

لم يشهد العراق مثل هذا التجاوز الفظ والعنصري

هل شهد العراق طوال وجوده كمملكة مثل هذا التجاوز الفظ والعنصري حتى على اسماء المساجد والتكايا ؟ على اسماء المقابر والاضرحة ؟ هل توجد عنصرية أعتى واشرس من هذه العنصرية الصدامية الوحشية ؟! أهكذا تبني وحدة عراقية ؟ ام تدمر وتحطم بهذه الاجراءات العنصرية الموعلة في الرجعية والدكتاتورية ؟! لاحظوا ان الامر يتجاوز مدينة كركوك الى جميع انحاء المحافظة. اوليس ذلك حرمانا للناس من ابسط حقوق المواطن ؟ اوليس ذلك استهانة بحق الانسان في اختيار اسم لـكانه ؟ ثم اوليس ذلك تجاوزا رهيبا على اسماء المساجد والتكايا ومنها مساجد بنيت في كركوك قبل مئات السنين وعندما كانت مركزا لولاية شهرزور لا رابطة ولا علاقة لها بولاية بغداد الا العلم العثماني المشترك.

قرار قرقوشي آخر

ثم لاحظوا ايها الاعزاء قرار صدام حسين كرئيس لما سمي بمجلس قيادة الثورة في ٢٠٠٠/٢/٧ الذي يبين :
«أولا : يخول مدير شركة نفط الشمال او من يخوله صلاحية احالة المنتسبين من ابناء الاقليات الغير العربية (الكورد والتركمان) الى التقاعد لما يستوجبه الظروف الامنية.

ثانيا : الفقرة اعلاه يشمل الذين اقدموا على تصحيح قوميتهم على ضوء التوجيهات المركزية».

لنتمعن من هذا القرار القرقوشي الذي يبين :

١- ان « السيد الرئيس القائد للامة العربية» لا يجيد اللغة العربية حتى انه لا يفرق بين المذكر والمؤنث فبدلا من كتابة لما تستوجبه الظروف « يكتب لما يستوجبه وبدلا من الفقرة - تشمل - يكتب يشمل.. وهكذا لا تخلو اية فقرة من غلطة لغوية قواعدية.

٢- يأمر بطرد حتى الذين تم تعريضهم فهو يعرف انه تعريب اجباري شكلي.

٣- يطرد المواطن من وظيفته فقط بسبب كونه كورديا او تركمانيا وليس هناك سبب آخر.

فكيف يستطيع ان يكون مثل هذا الوحش الدكتاتوري رئيسا لعراق العرب والكورد والتركمان والكلدوآشور؟ لذلك فعليه وفق مبدئه العقلقي الفاشستي ان يقوم بالتطهير العرقي كواجب حزبي مفروض عليه.

واجب الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية

ولذلك فعلى جميع الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية ان يكافحوا ضد التطهير العرقي ومن اجل ازالة آثاره من تهجير وتعريب واسكان جبري في محافظة كركوك كي يعيش مواطنوها التركمان والكورد والكلدوآشور والعرب الاصليون بسلام وامان واخوة ويتمتعوا جميعا بحقوق المواطنة المتساوية ويشاركوا جميعا في ادارة المحافظة وتطويرها وازدهارها.

اننا نريد ان نؤكد بان دفاعنا ليس محصورا على الدفاع المشروع والعدل عن كورد كركوك بل هو اولاد دفاع عن تركمان كركوك وكلدوآشورييها الذين تعرضوا لأشد المظالم بما فيها انكار قوميتهم ومن ثم فدفاعنا هو دفاع جميع المهجرين والمتضررين بصرف النظر عن قوميتهم ومذهبهم.

وبجانب احقاق الحق فاننا نحرص على الوحدة الوطنية العراقية ونريد درء ودفع المخاطر عنها ومنها مخاطر سياسة التطهير العرقي التي - الى جانب ما بيناه - تشتمل اثاره العداوة والبغضاء بين الكورد والعرب الشيعة من جهة والتركمان والغاصبين لأرضهم من جهة اخرى، وبالتالي فانها تثير الفتنة والعداوة وحتى الاقتتال بين العرب والكورد والكلدوآشور وخاصة مخاطر مطالبة اللجنة المشكلة للمطالبة باسترجاع ولاية الموصل من العراق والتي تعمل منذ سنين عديدة في سويسرا واوروبا لاثارة مشكلة ولاية الموصل في المحافل الدولية وفي الامم المتحدة بالذات.

*نشر هذا البحث في صحيفة (المدى) ٢٠٠٤/٢/١٧



مام جلال بين رسالتين: حين تختصر الكلمات عقوداً من البصيرة والحنكة

بين رسالتين تفصل بينهما أكثر من عقدين، تتجلى بوضوح بصيرة جلال الطالباني، الرجل الذي أدرك مبكراً أن دماء الشعوب لا يمكن أن تكون وقوداً دائماً للتحرر، وأن السياسة الواعية والمبادرات الجريئة قد تكون أكثر فتكاً بالظلم من البندقية. ففي التسعينيات، حين كان عبدالله أوجلان يقود العمل المسلح من البقاع اللبناني ضد الدولة التركية، بعث إليه الطالباني برسالة طويلة، صاغها بلغة المفكر والمناضل ورجل الدولة، محذراً من فوات قطار العصر، وداعياً بوعي استثنائي إلى استيعاب متغيرات النظام الدولي الجديد، وإعادة تعريف أدوات النضال الكردي في تركيا.

وفي ٢٠١٢، قبل شهر واحد من تعرضه لعارضة الصحي الخطير، خاطب رئيس الجمهورية العراقية حينها، "مام جلال"، رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان برسالة قصيرة، لكنها لا تقل عمقا ودلالة عن الأولى:

"أوجد حلاً للقضية الكردية، ليعم السلام في ربوع الجبال، لقد ولى زمن نضال الجبال، وحن وقت العمل السياسي تحت قبة البرلمان المنتخب بأصوات الشعب."

ما بين تلك الرسالتين يتجلى ثقل مام جلال ودوره المركزي، ليس فقط في القضية الكردية داخل العراق، بل في الإقليم عموماً، بوصفه رجلاً توازنات ورجلاً حلول، يمتلك من الذكاء الاستراتيجي ما يؤهله لأن يرى التعقيدات دون أن ينهزم أمامها، ويستشرف فرص السلام دون أن يغفل عن كلفته وتحدياته.

الرؤية العميقة لطبيعة الصراع وتحولات العصر

رسالة التسعينيات إلى أوجلان لم تكن مجرد دعوة للتهدئة أو نصيحة تكتيكية. بل كانت بمثابة وثيقة تحليلية شاملة تتناول النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الثنائية القطبية، وصعود الولايات المتحدة كقطب أوحده، وبروز معايير جديدة في السياسة الدولية تتمحور حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. في ذلك السياق، كان الطالباني يحذر من التمترس وراء أدوات كفاحية لم تعد صالحة، ومن عدم مواكبة التحولات الكبرى التي تحكم اليوم مصائر الشعوب.

لقد أدرك مام جلال أن القضية الكردية في تركيا لا يمكن أن تُحل عبر استنساخ تجارب كفاحية سابقة، وأن التعويل على الحرب الشعبية طويلة الأمد لم يعد مجدياً، في ظل نظام عالمي جديد لم يعد يتسامح مع الحركات المسلحة ولا يقدم لها الغطاء.

البندقية والحوار: حين تكون الواقعية شكلاً من أشكال النضال

فيما كان الكثيرون في الحركة التحررية الكردية يرون في أي دعوة للحوار أو التهدئة تنازلاً، كان الطالباني يطرح معادلة نضالية جديدة:

”الرشاشة لإجبار الخصم على قبول الحوار، ولكن الحوار هو لغة العصر، والمفاوضات علم وفن لا بد من إجادته.“ بهذا الطرح، لم ينكر ضرورة الكفاح المسلح في سياقات معينة، ولكنه ربط استمراره بشرطين: أولاً إدراك دوره التكتيكي، وثانياً سعيه إلى فتح الطريق نحو تسوية سياسية.

رسالة ٢٠١٢: الحكمة في ذروتها

بعد كل تلك التجارب والتقلبات، يعود الطالباني ليخاطب أردوغان بكلمات مقتضبة لكنها حاسمة، حاملة خلاصة مسيرته النضالية والسياسية:

”لقد ولى زمن نضال الجبال، وحن وقت العمل السياسي.“

لقد أدرك أن الفرصة التي لاحت في تركيا بعد إطلاق مبادرة السلام في عام ٢٠٠٩ يمكن أن تكون لحظة مفصلية في تاريخ الكرد في تركيا، إذا ما استثمرت بذكاء.

وكان واضحاً في تحذيره الضمني من أن الاستقرار في تركيا مرهونٌ بحل عادل للقضية الكردية، لا بالقوة ولا بالمماطلة.

موقع كردستان العراق: بين التماس المباشر ودور الوسيط

الرسالتان تكشفان أيضاً عن فكر طالباني في موقع كردستان العراق من المعادلة الإقليمية. فهو من جهة يدرك أن تحوّل إقليم كردستان إلى ساحة للعمليات ضد تركيا لا يخدم القضية الكردية بل يخدم أعداءها، ومن جهة أخرى، يدفع باتجاه استثمار تجربة الحكم الذاتي وتحرير جزء من كردستان كوسيلة دعم لحل القضية الكردية في تركيا، وليس كقاعدة للصدام.

ختاماً: من البقاع إلى أنقرة... البوصلة لا تتغير

من رسالته إلى أوجلان في البقاع، إلى رسالته إلى أردوغان في أنقرة، حافظ جلال الطالباني على بوصلة ثابتة: "السلام ليس استسلاماً، بل شجاعة النضال بطريقة أخرى."

لقد كان قارئاً ممتازاً للواقع، لا يقع في أسر الشعار، ولا في فخ التمني. وظلّ مؤمناً أن الوقت الذي تزهق فيه الأرواح يمكن أن يُستثمر لصناعة الحل، وأن دور القائد التاريخي لا يكتمل إلا حين يربط قضايا شعبه برؤية شاملة لمعادلات القوى ومستقبل الإقليم.

فيما يأتي نعيد نص رسالة مام جلال الى اوجلان في التسعينيات :

الاخ عبدالله اوجلان المحترم :

عزيزي ابو

تحية اخويه حارة

بودي ان اتوجه اليك بهذه الرسالة لبيان الحقائق التالية : -

اولاً:

١ - يجب على القيادات الكردية المسؤولة ان تفهم النظام الدولي الجديد، ذلك لان هذا النظام الدولي الجديد هو عامل مهم في تحديد سياسات حكومات الشرق الأوسطية ، وحتى في تعيين شكلها و بالتالي عامل مهم في تحديد علاقات هذه الدول بالقضية الكردية و مواقفها من الشعب الكردي.

لقد تبدل العالم فجأةً بانھیار المجموعة السوفيتية وانتصار الديمقراطية الليبرالية في اوروبا الشرقية و هبوب رياح التغيير باتجاه الديمقراطية و حقوق الانسان في العالم وان الاساس المادي و البناء التحتي للنظام العالمي الجديد هو السوق الرأسمالية العالمية السائرة نحو التوحيد في اوروبا و غيرها من بقاع الأرض، و السوق الرأسمالية الواحدة تتطلب الحرية، حرية الحركة، حرية التداول، و حرية الجهد الفردي، و حرية القوانين الرأسمالية في التعاون و قوانين السوق و الى آخره، و البناء الفوقي اللازم المناسب المتطابق والخادم لهذه السوق العالمية الواحدة ، هو النظام الديمقراطي الليبرالي (الرأسمالي) و هكذا مثلما ادت الأسواق الوطنية الرأسمالية في بدايات عمر البرجوازية الى تعميم الحريات الفردية والديمقراطية والى النظام البرلماني الرأسمالي، فان النظام الدولي الجديد يتطلب تعميم الحريات و الديمقراطية في العالم المعاصر .

اذن فالرغبة الدولية للنظام الدولي الجديد نحو الديمقراطية والحريات ليست الا وليده شرعيه لهذا النظام و ليست لاجل سواد عيوننا وشعوبنا ، و لكن ذلك لا يخفى حقيقة انها تخدم شعوبنا المبتلي بالدكتاتوريات .

اما الدعوة الى حقوق الانسان في العالم التي هي السمة السياسية الثانية له فهي اقدم و بدأت كجزء من الحرب الباردة، كحملة رأسمالية ضد الاشتراكية و بذريعة الديمقراطية التي حرمت جماهير البلدان السوفيتية منها و اصبحت بمرور الزمن عامة و شاملة و غدت قاعده تشمل جميع البلدان و بدرجات متفاوتة .

و الظاهرة الدولية الثانية التي يجب ان نأخذها في الحسبان ايضا ، عندما نرسم سياساتنا وتحدد تكتيكاتنا الجديدة ، بعد انهيار المجموعة و المنظومة السوفيتية و عودتها الى النظام الرأسمالي و السوق الرأسمالية الواحدة و بالتالي عودة الديمقراطية الليبرالية الى تلك المجموعة من البلدان السوفيتية السابقة .

ان لفشل التجربة السوفيتية اسباب عديدة و تفسيرات مختلفة لسنا بصدها الآن، ولكن ولا شك ان لذلك نتائج ايجابية و سلبية كثيرة، من بين الايجابيات تعميق المقولات الديمقراطية اولا ، و حقوق الانسان ثانيا ، و حق الشعوب في تقرير مصيرها بشكل حقيقي ثالثا ، و من ثم انهيار مقوله قدسيه الحدود المرسومة رابعا ، و فشل الحزب الواحد و عبادة الفرد خامسا.

و الظاهرة الدولية الثالثة هي ان اليسار و التقدمية اصبحا ممثلين في الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية والخضر والقوى الوطنية الثورية الواعية في العالم الثالث و منها الحركة التحررية للشعب الكردي .

اما الاحزاب الشيوعية فتراجعت كثيرا حتى لم تعد تسمى ضمن اليسار التقدمي او التجديدي في العالم، مالم تجدد نفسها وتطور نحو التقدم والانفتاح الحقيقي نفسها .

والظاهرة الدولية الرابعة هي سيادة الرأسمالية عمليا ، و انتهاء الحرب الباردة والمركزين القطبيين في العالم، وتصدر الولايات المتحدة الامريكية للنظام الدولي الجديد ، بحيث اصبحت مركز القرارات ، القرار الدولي الحاسم في الظروف الراهنة، ومن نتائج ذلك ما يلي :-

- ١ - انتهاء مفعول المقولات و الشعارات و سياسات الحرب الباردة .
- ٢-انتهاء التوتر الدولي الناجم عن وجود القطبيين و معه انتهت الفسح و المسافة اللتين كانتا موجودتين بين التخوم و حدود القطبيين و اللتين كانتا مسرحا للثورات و الحركات التحررية في العالم الثالث لتلعب دورها الهام عليه .
- ٣-تواري الدعم القوي احيانا الذي كان السوفيت و الصينيون وغيرهم من المنظومة الاشتراكية يقدمونه للحركات الثورية والتحررية و الدول النامية .
- ٤-يلزم كسب العطف العالمي و الاسناد الاوروبي و الامريكي لانجاح النضال من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان و حق تقرير المصير للشعوب المظلومة .
- ٥-يوجب اسلوب الحوار و المفاوضات كاسلوب سياسي وسلمي في حل القضايا المعقدة الموجودة في العالم ، لاحظوا كيفية حلول المسائل في كمبوديا ، افغانستان ، فلسطين ، اثيوبيا، الصحراء الغربية ، امريكا اللاتينية ، نيكاركو و سلفادور الى آخره وحتى في البلطيق و الشرق الاسلامي السوفيتي، يوغسلافيا و اخيرا مطالبة المجتمع الدولي بحل عادل للقضية الكردية تراعى فيها الديمقراطية و حقوق الانسان و نوع من الفيدرالية .
- ٦- ثبوت فضاحة الارهاب والاساليب الارهابية و ظهور راي عام عالمي و دولي عارم ضد الارهاب والاساليب الارهابية في العالم .

٧-انتهاء عمر الانقلابات العسكرية و بروز الحاجة لتقليل اظافر العسكر و تقليل التسليح من المنشآت العسكرية .
الظاهرة الخامسة هي اقول شمس الانطلاقة المندلعة في الريف والهادفة الى تطويق المدن و ثم تحريرها و سبقت هذه الظاهرة فشل تصدير الثورة عن طريق النخبة المناضلة كما حاول الشهيد (تشي غيفارا) تطبيق هذا المبدأ .

ان الثورة هي اعلى مراحل الكفاح الجماهيري وليس كفاحا نخبويا بمعنى أن النضال الجماهيري يتصاعد حتى يصل حد اندلاع ثورة جماهيرية تستند على جماهير الشعب الثائرة و ليست على فئة فدائية أو نخبة ثورية وانها فضلا

عن ذلك لاستتورد .

لا اقصد بذلك انتهاء عهد الثورة نهائيا بل اعتقد انها فترة ركود عالمية ، فترة تراخ ، فترة جزر عالمية لاسباب عديدة فضلا عن وجود ظاهرة تحول نوعي في ثورة الريف الى انتفاضة المدن . و لكن انتفاضة المدينة لها شروط موضوعية و ذاتية و مستلزمات نجاح وهي لا تتصف بمدة طويلة بل بالمفاجئة والسرعة الحاسمة، فبينما تستطيع الثورة في الريف الاندلاع قبل توفر جميع شروط الانتصار، لا تستطيع الانتفاضة المغامرة بذلك، بل تحكم تحتّم توفر جميع شروط النجاح. ان القيادة الثورية الواعية البعيدة النظر، المتحررة من الجمود والتحجر و المتجددة والمنفتحة على حقائق العصر ، يجب عليها ان تدرك قبل فوات الاوان ضرورة استيعاب حقائق العصر وعدم المناطقة مع الوقائع الجديدة و المرة و الغير المرغوبة ذاتها.

ان لغة العصر هي لغة الحوار و الرشاشة وهي لاجبار الخصم على قبول الحوار، وان طريق حل المشاكل في عصرنا هي الحل السياسي المدعوم بالعمل الثوري و المسلح ، والمفاوضات هي تكتيك ولكنها علم و فن في آن واحد لا بد من اجادتهما معا كي نجيد تنفيذ الجانب الذاتي بينما تظل موازين القوى و قدره على كسب الحلفاء وعلى كسب الراي العام العالمي عاملا موضوعيا حاسما .

ايها الاخ العزيز ..

لا اريد ان اطيل عليكم التقييم النظري العام، بل اريد الانتقال الى المفروض المحتّم و الشخص الذي يواجه كردستان و امتنا الكردية، لنتمعن معا في بعض خصائص الثورة الكردية لنرى انها لم تحقق النجاح في هذا العصر ولا في أواخر القرن الماضي ومن اهم الاسباب:

-عدم وجود قيادة واعية مدركة، بعيدة النظر اولاً .

- تركيبي المجتمع الكردي الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والفكرية و الى آخره ثانياً .

-الموقف الدولي المعقد او وقوف الدول الاجنبية بجانب غاصبي حقوق شعبنا ضد تحرره و ثورته و افتقاد الموقف الدولي المساند و الظرف الدولي المساعد ثالثاً .

و للأسف الشديد فاننا نرى لحد اليوم ان القيادات الواعية المتبصرة البعيدة النظر لم توفق كما هو مرغوب ومطلوب ، و تركيبة المجتمع الكردستاني قد انقلبت و لكنها لم تصل الى مرحله الامة العصرية ، اما العامل الدولي فقد تغير كثيرا لصالح شعبنا شرط ان ندرك اهميته ودوره ولا نجعله العامل الحاسم الوحيد ولا نهمل دورنا نحن الكرد في استغلاله واستثماره و شرط الا يفوتنا القطار وينطبق علينا المثل التركي الذي يريد العقل الكردي بعد فوات الاوان وممرور الحادثة .

ثانياً:

ان الثورة الكردية لم تهمل الحوار قطعاً ولكنها لم تجد الحوار ولم تتعلم حتى اليوم عن المفاوضات وفن المفاوضات ، فالشهيد قاضي محمد قبل المفاوضات وذهب الى طهران عام ١٩٤٦ والشهيد قاسمو خلفه في قيادة الحزب قبل المفاوضات ودفع حياته ثمناً ، والمرحوم البارزاني قبل دوما الحوار حتى غدت المفاوضات اكثر من القتال فيها ، وثورتنا المعاصرة قبلت مرات عديدة المفاوضات مع الجلاذ صدام حسين .

ثالثا :

تميزت الثورة بالتضحيات الجسامه و الخسائر الفادحة تقدمها الجماهير الشعبيه ولم تتميز بالحكمة و الدراية و اجادة العمل السياسي و التنظيمي و التكتيكي في قيادتها و لم تستسوغ العلاقات الدولية على أسس سياسية و اعلامية بل حاولت استثمارها ماليا و كمساعدات عسكرية او او اليها و الى آخره .

رابعا :

تستثمر الدول المجاورة قيادات الثورة الكردية اكثر من استثمار القيادات الكردية لعلاقتها بهذه الدول و لم تستطع هذه القيادات تحقيق الاكتفاء الذاتي او الاعتماد على الشعب والنفس ولا الاستقلال التام .
حسنا ، فلنعمل لما فيه خبر الحركة التحررية الكردستانية و بالاستفادة من التجارب الماضية و خصائص الثورة الكردية باستثمار المستجدات الايجابية في عالمنا المعاصر و النظام الدولي الجديد .

اعتقد أن العناصر الاساسية السائدة تكمن كما يلي :

- ١- على القيادات الكردية ان تجدد و تطور افكارها و مفاهيمها وتصوراتها وسياساتها ومواقفها وان تقوم تحليلاتها وتكتيكاتها على الوقائع المستجدة في الحياة والظواهر الحية في العالم و النظام الدولي الجديد .
- ٢- على هذه القيادات ان تفهم و تستوعب روح العصر الجديد و مستلزمات التعامل والتعايش معها و استثمارها لصالح الحركة التحررية الكردية .
- ٣- ان القيادات الكردستانية ملزمة بضروره تغيير نظرتها الى العلاقات الدولية وتنفهم ضرورة النضال الدبلوماسي دوليا ، كشرط رئيسي، و اساسي لانتصار الحركة التحررية الكردية ، و بالتالي فهذا الشرط لا يمكن الاستغناء عنه خاصه لان اعداء شعبنا قد حرمونا دوما منه وجعلوه شرطا لعبوديتنا و حرماننا من حقوقنا .
- ٤- ان القيادات الكردستانية ملزمة بضرورة شجب وادانة و تحريم اقتتال الاخوة وحل الخلافات بينها بقوة السلاح و ضرورة جعل الحوار والاساليب السياسية طريقه وممارسة النقد والنقد الذاتي وبيان الحقائق وتقديم الحجج والبراهين طريقة التعامل فيما بينها .
- ٥- ان القيادات الكردستانية ملزمة بضرورة شجب المهاترات و توجيه الاتهامات و تبادل الشتائم بل هي ملزمة بضرورة العمل المشترك و التنسيق و التفهم بدلا عنها .
- ٦- ان القيادات الكردستانية ملزمة بالتمسك بالمبادئ التالية في علاقاتها مع الدول التي تتقاسم كردستان :-
أ - أن تكون لها علاقات مع كل دولة بعلم احزاب ذلك الجزء من كردستان الواقعة تحت ظل تلك الدولة لا من وراء ظهرها .
- ب - ان لا تكون هذه العلاقات على حساب شعب ذلك الجزء من كردستان و لا لمعاداة احزاب ذلك الجزء ولا للاضرار الجسيم بها .
- ج- ان تكون تلك العلاقات محافظة على قدر مطلوب من الاستقلالية و المبدئية والحذر المطلوب.
- د. ان تقيم هذه الاحزاب، جبهه وطنية حقيقية بين احزابها ومنظماتها داخل جزء من كردستان وان تقيم تنسيقا و تعاونا و حتى جبهة كردستانية عامة.

ايها الاخ العزيز...

انني انا شدكم للتمعن فيها خدمة لقضيتنا و للالتزام بالشعب ، و اعتقد ان علينا ان نتدارس معا وضع كردستان العراق نظرا لتصاعد النضال فيها و تعاظم نفوذ احزابها و پيشمرگتها و نظرا لتحرر جزء هام من كردستان العراق ، وهذا وضع فريد لا مثيل له ، ونظرا للعزلة الدوليہ القاتلة و الضغوط الدوليہ الهائلة التي يتعرض لها الحكم العراقي المطلوب دوليا و عربيا و اقليميا و داخليا ، كرديا و شيعيا على الاقل.

و كذلك لنتدارس وضع كردستان تركيا نظرا لاهميتها التاريخية والاجتماعية و السياسية و نظرا لسريان مسيرة ديمقراطية برلمانية فيها و خضوع دولتها للمفاهيم الديمقراطية و حقوق الانسان حتى وان كل ذلك بشكلها الاول و ليس المتكامل والمطلوب .

و فيما يتعلق بكردستان العراق فنحن على اتم الاستعداد للاستماع الى ارائكم وملاحظاتكم و نرجوا ان تتفهموا انتم طلبنا الملح بالكف الفوري للانطلاق المكشوف والمدفوع من اراضي كردستان العراق للانقضاض على مخاطر حدودية على تخوم الحدود و ليست في العمق ، مما تجلب لنا العدوان المسلح التركي على اراضيها وعلى شعبنا و قرانا ، بدلا ان تساعدنا انت بالذات وما يتطلبه الموقف المبدئي منكم كما يشرحه الاخ حامل الرسالة وان الانطلاق الحالي لا يخدم الا مخططات صدام العدوانية .

و فيما يتعلق بكردستان تركيا سأسمح لنفسي ببيان الملاحظات الأخوية الآتية :-

أ- ضروره الاهتمام بالنضال السياسي و البرلماني والاعلامي و التنظيمي و الجماهيري العلني بجانب النضال المسلح الذي لم يعد الشكل الوحيد .

ب- ضرورة دعوتكم لجميع الاحزاب الكردستانية في تركيا الى الاتحاد في جبهة وطنيه عريضة و نبذ الشتائم و تبادل الاتهامات و ان تبادروا انتم من جانبكم الى وقف المهاترات والاتهامات في اعلامكم .

ج- ضروره مبادرتكم الى وقف الانطلاق من كردستان العراق للقيام بالعمليات العسكرية على الحدود التركية العراقية ، لان ذلك يخدم الشعب الكردي و يحبط مخطط صدام حسين الرامي إلى اخبار تركيا على التعامل معه والطلب من الحلفاء سحب قواته من تركيا و ترك الشعب الكردي تحت رحمة صدام دون حماية دولية .

د- دعوتكم علنا وفي مؤتمر صحفي الى وقف القتال والى الهدنة ، و اعلانكم ايقاف العمليات العسكرية لمدة سنة او على الاقل ستة اشهر قابلة للتجديد يتم خلالها اجراء الحوار والسعي للحل السياسي الديمقراطي.

يتم الحوار كالآتي :-

أ - حوار سري او علني بين (ب . ك . ك) و الحكومة .

ب - حوار علني وطني على شكل المائدة المستديرة لجميع الاحزاب و الهيئات .

ج - حوار بين النواب الكرد في البرلمان التركي والحكومة .

و فوائد هذه الدعوة لكم و لحزبكم عديدة و كثيره منها :-

أ - نفي الاتهام بالتعصب و سفك الدماء و العنجهية و غيرها .

ب - نفى الاتهام بالارهابية عنكم و اظهاركم سياسيا يرغب بالحل السياسي العادل والمشرف .
 ج - تعزيز التيار الداعي الى الحل السياسي داخل الحكم بدءا من الرئيس التركي اوزال و انتهاء برئيس الوزراء سليمان بيگ ديميرل .
 د - احباط مخطط القوى الشوفينية لاثارة النوازع التركية المعادية للکرد .
 هـ - تعزيز التيار التقدمي و اليساري في تركيا .
 و-تعزيز المساعي الدولية التي بذلناها نحن ووجدنا تجاوبا محدودا معها لايجاد حل سياسي وسلمي للقضية الكردية في تركيا .
 ز-تعزيز موقف اخوانكم في كردستان العراق دوليا و اقليميا و مساعدتنا للاستمرار في الاستفادة من المعبر التركي و كذلك احباط مخطط صدام لغرض الانتصار على الثورة في كردستان العراق .

ايها الاخ العزيز

انني اضعكم امام مسؤوليتكم التاريخية و اترفع عن بيان الانتقادات لسياستكم التي الحققت بقضيتنا اضرارا كبيرة،ارجوكم رجاء اخويا دراسة الموقف بحكمة و تبصر و تمعن كبير و دعوني آمل بانكم سوف تتجاوبون معنا و حتى نلتقى تقبل مني كل المودة و المحبة .
 و دمتم للنضال

اخوكم المخلص

جلال طالباني

فيما ياتي نعيد نص رسالة مام جلال الى اردوغان في نوفمبر ٢٠١٢ :

أخي العزيز أردوغان

أوجد حلاً للقضية الكردية، ليعم السلام في ربوع الجبال، لقد ولى زمن نضال الجبال، و حان وقت العمل السياسي تحت قبة البرلمان المنتخب بأصوات الشعب.

أخي العزيز

إن حل القضية الكردية سيكون عاملاً لترسيخ الأمن والاستقرار في تركيا والمنطقة، و سيشجع المواطنين على الإقبال على صناديق الاقتراع وذلك من مصلحة الجميع.

اخوكم

مام جلال

*مجلتا دو كيو مينت، المرصد



ترسيخ الديمقراطية الحل الأنجع لمشاكل العراق ونهوضه

لقد برهن تطور الحضارة البشرية على امتداد التاريخ، وخصوصا في القرون الاخيرة ان الدولة العصرية النابذة للقوة الغاشمة والقائمة على الهياكل المؤسسية والمتقيدة بالانظمة الديمقراطية والمطبقة للوائح حقوق الانسان، الدولة التي تكفل لمواطنيها الحرية والمساواة والامن والعدل والخدمات، وتضمن الاقتصاد المتحرر من الاغلال، هذه الدولة ليست امنية او مطمحا بل هي ضرورة لضمان كرامة البشر وتأمين مقومات الحياة الرغيدة الحرة. وما الانتفاضات الشعبية التي تشهدها منطقتنا الا شاهد حي على ذلك، فالشعوب لم تعد ترضى بالذل وانتهاك الكرامة، ولا تقبل باقصائها عن صنع حياتها وتقرير مستقبلها، وترفض التعايش مع الاضطهاد القومي والظلم الاجتماعي والحيث الاقتصادي، وهي تريد ان يكفل لقب المواطن المساواة التامة لكل من حامليه ايا كان انتماءه القومي او الديني او المذهبي ومهما كان حجم دخله او طريقة تفكيره. ولقد كان الكفاح من اجل تحقيق هذا الهدف دافعا لنا لمناهضة النظام الديكتاتوري ومحفزا للعمل من اجل انهاء الطغيان وارساء دعائم العراق الجديد.

**كلمة الرئيس مام جلال في المؤتمر
العلمي الثاني السنوي الذي أقامه بيت
الحكمة ببغداد في ٢٠١٢/١/١٨**

**السيدات والسادة المشاركون في المؤتمر
الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

أحيي مؤتمركم العلمي هذا الذي ينعقد تحت عنوان «بناء الدولة.. بناء العراق»، معربا عن الامل واليقين بان السيدات والسادة الباحثين والمفكرين المشاركين في اعمال هذا المؤتمر سوف يسهمون بقسطهم الوافر في وضع الاسس النظرية والتوصيات العملية التي تعين في استكمال بناء الدولة العراقية الحديثة، الدولة التي تنهض كالعنقاء من ركام الديكتاتورية والحروب والحصار والاحتراب، مستندة في الوقت ذاته الى الارث الثر لحضارات وادي الرافدين الذي كان مهدا ومؤسسا للشرائع والقوانين التي ما برحت روافد للمعرفة الانسانية ومصادر لاستلهاام الخبرات واستنباط العبر.

صعاب ومعضلات

ولكن علي ان اصارحكم، وانتم حملة الفكر والباحثون عن الحقيقة، بما واجهناه من صعاب ومعضلات بعد التخلص من اسار النظام الجائر.

فالدولة العراقية الحديثة التي عمل الملك فيصل الاول (رحمه الله) على انشائها قد تعثرت مسيرتها بفعل جملة من العوامل ابتداء من عدم اكتمال صيرورة الهوية الوطنية ومرورا بالانقلابات العسكرية وغياب الديمقراطية الحقيقية وعوامل اخرى كثيرة.

وفي العهد الجمهوري كان تعطيل الدستور والحظر الفعلي للنشاط الحزبي وكبت الحريات العامة واحتدام التناقضات و الصراعات السياسية والاجتماعية من العوامل التي اثرت تأثيرا سلبيا في عملية بناء الدولة.

الا ان اخطر ما واجهته هذه العملية تمثل في اخضاع مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة الى هيمنة حزب واحد، هيمنة تحولت في اواخر السبعينات الى دكتاتورية فردية سافرة اسقطت عمليا المفهوم السوي للدولة

وعادت بها الى علاقات تسبق عادة نشوء الدولة العصرية، ومزقت النسيج الاجتماعي باعتمادها اساليب التهميش والاقصاء على اساس قومي وديني ومذهبي وايدئولوجي وسياسي.

الحضور الكرام

لقد بينت تجربة العراق وتجارب الدول العربية الشقيقة وسائر ما يعرف بالدول النامية بطلان وهم او ادعاء عدد من الحكام بأن الاستخدام المفرط للقوة جاز من اجل بناء الدولة وتعزيزها.

واثبت التاريخ ان القوة الغاشمة هي معول هدم وتقويض لاسس الدولة، وهي تلغي شعور المواطن بالانتماء الى الوطن وتعرقل عملية التنمية وتستدعي قوة مضادة، ما يدخل اي بلد في دوامة النزاعات والحروب

وبالتالي يعطل البناء السليم للدولة.

وبفعل تجاهل هذه الحقيقة في بلادنا، فإن نقطة الشروع في العراق عام ٢٠٠٣ كانت بقايا دولة شائخة البنين، قائمة على الجور وفائدة للهيكلية الدستورية والقانونية السليمة، دولة مزقت عقود من الحكم التسلسلي الفردي هويتها الوطنية الجامعة، وعُطلت فيها الحريات وتوقفت التنمية الاقتصادية وهُدمت البنى التحتية.

أن هذا بعض من ملامح الوضع الذي واجهناه عند نقطة الشروع، واضيفت اليه عوامل معوقة اخرى لعل منها صدور القرار الاممي رقم ١٤٨٣ الذي بموجبه انشئت سلطة الاحتلال بدلا من تشكيل حكومة وطنية. وزاد من تفاقم الوضع ظهور هواجس ومخاوف وارتياح لدى بعض مكونات الشعب العراقي ازاء مكونات اخرى واستغلال ذلك من قبل قوى الردة

المدعومة اقليميا والتي سعت الى تأجيج نيران الاحتراب الاهلي وعرقلة عملية بناء الدولة. ولكن تلك المعوقات لم تفلح في وقف المسيرة الحتمية للعراق الجديد، التي شهدت منذ بداياتها انطلاق الحريات السياسية

وانتقال الاحزاب من العمل السري الى العلني ونشوء احزاب وقيادات جديدة، وظهور المئات من منظمات المجتمع المدني واتاحة حريات كاملة للاعلام.

ومن ثم نشأ تعاقد اجتماعي تمثل بالدستور الدائم باعتباره واحدا من اهم مستندات الدولة الجديدة. ورغم الاختلاف على بعض من بنوده وغموض بنود اخرى بل وحتى ما يبدو من تناقض في عدد من الصياغات، فإن القانون الاساسي هو اليوم المرجع الذي نحتكم اليه ساعين في الوقت ذاته الى تحسينه وتشذيبه.

بيد ان اقرار الدستور جوبه بتصعيد غاشم للحملة الارهابية التي بلغت ذروتها بتفجير مرقد الامامين العسكريين وما اعقب ذلك من اعمال عنف وصادمات كادت تنزلق بالبلد نحو حرب اهلية سافرة، واعاقت تحقيق السلام الاجتماعي الذي يمثل ركيزة اساسية من

**الشعوب لم تعد ترضى بالذل
وانتهاك الكرامة، ولا تقبل
باقصائها عن صنع حياتها
وتقرير مستقبلها**

التوافق بهدف ضمان التوازن بين المكونات

ولئن كان قد تعين علينا ان نحيا لفترات من الزمن بموجب مبدأ التوافق بهدف ضمان التوازن بين المكونات المجتمعية، فأن المضي قدما في بناء الدولة يقتضي عبور هذه المرحلة والانتقال الى دولة المواطنين المتكافئين أيا كانت انحرافاتهم وانتساباتهم.

أن بناء دولة المواطن ودولة المؤسسات، يقتضي، ايتمها الاخوات وايها الاخوة، تعميق الوعي المجتمعي بافضلياتها واشاعة جو ديمقراطي حقيقي يكفل حرية الرأي والعقيدة ويضمن التداول السلمي للسلطة، ويوفر مناخات الحرية اللازمة للنهوض بالثقافة والتربية والتعليم.

إن الديمقراطية ثقافة ظلت غائبة عن مجتمعاتنا ولا بد من الحرص على غرسها وتنميتها والاعتناء على العيش في افيائها والاقتناع بانها، وليس سواها، هي الحل الانجع لمشاكلنا والسبيل الافضل لتحقيق النهوض

الاقتصادي والعلمي والاجتماعي. واذا كان احد المفكرين قال ان الجمهوريات تستقيم بالفضائل وذكر اخر انها تقوم بالمعارف والثقافات، فالأحرى اليوم القول بأن المعرفة صنو للفضيلة ولا غنى عن اي منهما في الدولة الحديثة. وان الاسهام في اغناء المعارف ونشر ثقافة الديمقراطية عبء يتحمل مسؤوليته الجميع وبخاصة انتم حملة مشاعل الفكر والعلم والثقافة.

ختاما اعرب عن الشكر والتقدير لـ«بيت الحكمة» لتنظيمه هذا المؤتمر متمنيا للمشاركين فيه التوفيق، املا ان تغدو نتائجه وتوصياته لبنة تضاف الى صرح الدولة الديمقراطية التعددية الاتحادية التي نعمل معا على بنائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ركائز بناء الدولة.

غير ان القوى السياسية والشعبية تنبعت الى فداحة المخاطر المحدقة بالعراق والمهددة لكيانه وتمكنت، ليس من دون مشقة وتضحيات، من تفادي كارثة الحرب الاهلية وادرك كل منها ان العنف لا يحقق الغايات والاهداف المرجوة بل يفاقم المشاكل ويعمق الاختلاف.

البحث عن القواسم المشتركة

وكان تشكيل حكومة الشراكة الوطنية بعد الانتخابات النيابية عام ٢٠١٠ تعبيرا عن الطموح الى تجاوز التناحر والتشرذم، والبحث عن القواسم المشتركة والانهماك في التنمية الاقتصادية التي تعد ركنا اساسيا اخر من اركان بناء الدولة الحديثة، وتكفل توفير فرص العمل والخدمات والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية التي تزخر بها بلادنا.

ان اقرار الدستور وتحقيق السلام الاجتماعي وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية هي عوامل اساسية لبناء الدولة لكنها تقتضي وجود مقومات اخرى

من اهمها الاتفاق على الهوية الوطنية الجامعة التي لا تلغي ولا تطمس الخصائص القومية والدينية والمذهبية والفكرية وغيرها لكنها تعلو عليها وتسبقها.

وفي هذا الاطار لا بد من الاتفاق على تحديد المخاطر والتحديات التي تواجه البلد والتفاهم على قاموس سياسي يمنع التفسير الكيفي للمفاهيم والمبادئ الاساسية، وخاصة الدستورية منها، وصياغة رؤيا مشتركة وبرنامج متفق عليه يحيط بمختلف جوانب البناء التشريعي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها. ولن تستكمل عناصر الهوية الوطنية الا في الدولة المدنية، دولة المواطن التي لا تقتصر على المناداة بالحقوق المتكافئة ولا حتى بتقنينها دستوريا، بل تطبق عمليا المساواة والندية والحق في الحصول على الخدمات وفرص العمل وتبوء المناصب على اساس الكفاءة والخبرة.

لابد من التفاهم على قاموس
سياسي يمنع التفسير الكيفي
للمفاهيم والمبادئ الاساسية



نحو عراق يشعر كل مواطن بالانتماء اليه و له الحق و صاحب حصة فيه

نص كلمة الرئيس مام جلال أمام المؤتمر السنوي للاشترابية الدولية في باريس
2010/11/16

اسفر عن مقتل اكثر من ٥ الاف مدني من ضمنهم النساء والاطفال.

- ابادة اكثرمن ١٨٢ الف شخص في حملات الانفال. ورغم العدد الكبير من المقابر الجماعية التي تم العثور عليها منذ ٢٠٠٣ الا اننا و لحد الآن لا نعرف اماكن وجود عشرات الآلاف من هؤلاء الضحايا.

- كذلك دعونا لاننسى القمع الدموي للانتفاضة في الجنوب و كردستان. سياسة وحشية من التمييز الطائفي والتي اسفرت عن مقتل و تهجير مئات الآلاف من العراقيين بما فيها قتل القادة الدينيين

ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء:

جئتكم ومعني تحيات من العراق، عراق ينهض من دمار الطغيان، عراق يخطو نحو نظام ديموقراطي حر. للحديث عن العراق وتقدمه صوب الديموقراطية، علينا ان نذكر انفسنا باختصار كيف كان العراق تحت وطأة ديكتاتورية صدام حسين و نظامه.

لا توجد ديكتاتورية عُرِفَت في التاريخ مثل نظام صدام الذي اقترف جرائم شنيعة ضد شعبه لا تعد و لا تحصى و التي تتضمن:

- قصف مدينة حلبجة بالغازات السامة و الذي

البارزين.

- تدمير الاهوار في جنوب العراق.

- حروب الدكتاتورية غير الشرعية ضد دول الجوار، ايران و الكويت، و التي نجمت عنها مئات الآلاف من القتلى و وضعت العراق و الشعب العراقي تحت مشقة شديدة لاكثر من عقدين.

كما ان حروب نظام البعث لم تسفر عن مقتل الملايين من الاشخاص فحسب، بل انها وضعت البلد تحت عقوبات دولية قاسية ومعطّلة و بالتالي تحويل العراق الى واحد من اشد البلدان فقرا في العالم و ذلك على الرغم من موارده الزاخرة و تاريخه الثري، بحيث تعيش غالبية

شعبه تحت خط الفقر في حين بلغت اجور الموظفين المدنيين اقل من ٥ دولار في الشهر.

يعرف الشعب العراقي ببسالتهم و قوتهم في وجه تحديات الحياة المريعة

اصدقائي
الاعزاء،

بدأت عملية تحرير العراق في العام ٢٠٠٣. وبصرف النظر عن الخلافات التي لاتزال قائمة حتى يومنا هذا بشأن قرار الذهاب الى الحرب، الا ان هناك حقيقة واحدة لاتقبل الجدل وواقعا لا يُنكر: لقد تم تحرير العراق و قد تمت الاطاحة بأشد الدكتاتوريات وحشية. وان الشعب العراقي قد تم تحريره من الطغيان.

و بمساعدة الاصدقاء و الحلفاء، شرع الشعب العراقي بتحدي اعادة بناء و اعمار البلد. و كانت المهمة الاولى في البناء، ان يتم اعادة بناء نظامهم السياسي و اعادة بناء عراق جديد يكون في سلام مع نفسه و مع جيرانه.

وفقا لذلك، مارس الشعب العراقي في بداية العام

٢٠٠٥ واحدة من أهم حقوق الإنسان الأساسية عبر اختيار ممثليهم السياسيين في البرلمان العراقي. وقد تحدّو التهديدات والهجمات الارهابية وذهبوا الى مراكز الاقتراع للدلاء باصواتهم. واسفرت الانتخابات عن اول قيادة سياسية منتخبة ديموقراطيا في العراق.

و كانت الحكومة المنتخبة حديثا، مكلفة بادارة البلد في مرحلة انتقالية و كان البرلمان مكلفا بكتابة دستور، و الذي اصبح اليوم قاعدة اساس العراق الجديد.

وقد رأى ذلك الدستور النور في تشرين الاول اكتوبر من العام ٢٠٠٥.

وصوّت الشعب العراقي على نحو ساحق لدستور دائم الذي حوّل العراق الى دولة ديموقراطية اتحادية تعددية جديدة، عراق لكل العراقيين، للعرب و للکرد و للتركمان

وكلدو اشور، عراقا للشيعية و السنة و المسيحيين. عراقا يشعر كل مواطن بالانتماء اليه و له الحق و صاحب حصة فيه بغض النظر عن العرق و الدين. و في كانون الاول ديسمبر من العام ٢٠٠٥، اثبت العراقيون مرة اخرى بانهم جادون في اعادة بناء وطنهم.

فبرغم جميع الصعاب و التحديات المحدقة بهم ذهبوا الى صناديق الاقتراع و صوتوا بالسبابة البنفسجية لتدعيم و تعزيز مفهوم العراق الديموقراطي و لتذكير العالم بان العراقيين هم الآن جزءاً من العالم الحر. و في بداية العام ٢٠٠٦، حدث انتقال سلمي للسلطة و أدّت الحكومة الجديدة بقيادة السيد نوري

الاذى بالشعب العراقي، خطوة كبيرة اخرى للحكومة. فبحلول نهاية العام ٢٠٠٨، و نتيجة للعمليات الامنية، لم ينزلق العراق الى حرب داخلية شاملة والتي توقعها الكثيرون و فكروا بانهم سوف يرون دمار و خراب العراق. ومنذ العام ٢٠٠٨ يعيش العراق في تناغم و اصبح الآن مكانا اكثر امنا للمواطن العراقي العادي اذ يستطيع المرء الآن السفر من البصرة الى زاخو دون الخوف من التعرض الى الخطف او القتل.

و بطبيعة الحال فإن التحسن الامني يؤدي الى الرفاهية و اقتصاد افضل. كانت الحكومة سريعة في التصديق على قانون الاستثمار و الذي اطلق الحملة لجذب الاستثمار

الاجنبي. ورغم انه اخذ وقتا اكثر من ما كان متوقعا، فانه جرى ابرام العقود النفطية الاساسية مع شركات دولية كبيرة بهدف تطوير انتاج النفط و زيادة الصادرات

النفطية و التي من دون شك ستؤدي الى زيادة الايرادات للشعب العراقي. وواصلت الحكومة العراقية الاستثمار في البنية التحتية للبلد بحيث تم تخصيص المليارات من الدولارات للكهرباء، تحسين شبكات المياه النقية، المشاريع الزراعية، الاتصالات، التربية و التعليم، التعليم العالي و القطاعات الاخرى. وقفز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من بضع مئات من الدولارات الى ٣٦٠٠ دولار.

اصدقائي الأعزاء:

يعرف الشعب العراقي ببسالتهم و قوتهم في وجه تحديات الحياة المريعة. فقد استطاعوا البقاء عبر

المالكي اليمين. و اصبحت انا رئيسا و ان هذه الفكرة بحد ذاتها، ان يصبح كردي رئيساً للعراق، لهي تعبير واضح عن العراق الديموقراطي التعددي المحرر الذي برز من جديد.

و منذ العام ٢٠٠٦، دخلت عملية اعادة بناء العراق مرحلة جديدة، بالانتقال من اعادة البناء السياسي الى اعادة بناء من نوع آخر ألا وهي تطوير البنية التحتية، الخدمات الاساسية، العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة و المجتمع الدولي و بصورة اساسية، التواصل مع العالم الخارجي فضلا عن الانفتاح بوجه الاستثمار الاجنبي في العراق.

و مع ذلك فان هذه

المرحلة الجديدة كانت الدولة العراقية مهتمة و قبل كل شيء بتحسين الاوضاع الامنية و دحر المتطرفين و الارهابيين. لقد وجهت قوات الامن العراقية و الجيش العراقي و

بمساعدة القوات الدولية ضربات مدمرة لهيكل و بنيا و قيادة و اتصالات المتطرفين العنيفين في العراق.

واليوم، اصبح ظهور هؤلاء الارهابيين الى الحائط و تم استئصالهم من المدن و القصبات بأيادي الشعب العراقي، و الشعب العراقي تعاونوا مع القوات المسلحة العراقية و لدينا نموذج جيد كما اظهرته الوقفة الشجاعة لاهالي محافظة الانبار الذين اجبروا، مع قوات الامن العراقية، الارهابيين على الخروج من ما كان في السابق معقلهم و منطلقهم لشن الهجمات الارهابية في الاجزاء الاخرى من البلد.

لقد كانت الحملة الباسلة و الناجحة لطرد العناصر المسلحة غير القانونية الذين ارادوا السوء و الحاق

بسلام و رفاهية في كردستان.

العراق بلد متعدد الاعراق و المذاهب وحتى من حيث التضاريس توجد فوارق جغرافية في بعض المناطق، مع هذا قررنا ان نعيش معا في عراق ديمقراطي اتحادي.

نحن في العراق بصدد تقديم نماذج للديموقراطية و الحرية في العراق لجيراننا لاعطاء نماذج لترسيخ الديمقراطية و حقوق الانسان لتحذوا شعوب الشرق الاوسط حذوها.

رفاقي الاعزاء

لقد اثبت الشعب العراقي من جديد بانهم يريدون مواصلة الخطى نحو الديمقراطية و ترسيخ حقوقهم الدستورية من خلال انتخاب ممثلينهم السياسيين عبر صناديق الاقتراع. وقد توجهوا الى مراكز الاقتراع باعداد

غفيرة في اذارمارس ٢٠١٠. و على القيادة السياسية الارتقاء الى العهود و الوعود التي قدمتها قبل الانتخابات و احترام الثقة التي اوليت اليهم من قبل الشعب العراقي. ان التأخير المحطم للرقم القياسي في تشكيل الحكومة منذ اذار ليست ميدالية نستطيع تقلدها بفخر. و هذه كانت نتيجة للوضع المتنازم في العراق لعدم اتفاق الاحزاب السياسية لتشكيل الحكومة لاسيما ليس هناك حزب سياسي ان يحصل الاكثرية في البرلمان.

على النخبة السياسية ادراك ان العراق ما يزال يواجه تحديات خطيرة و عظيمة يجب عليهم

اشد المشقات تحت نير الدكتاتورية وعاشوا ويلات الحروب الدامية التي طالتهم.

وعلى الرغم من ذلك كله، برزوا من رماد الدكتاتورية ليبنوا مجتمعا ديموقراطيا، ليبنوا عراقا اتحاديا تتمتع فيه الاقاليم المحلية بحقوقها الدستورية و ليعيشوا حياة افضل.

لقد تحمل اقليم كردستان القسط الاكبر من معاناة الاعمال الوحشية و القساوة التي طالته من قبل النظام البعثي، ولكن شعب كردستان بعد التحرير تطلعون بتفاؤل نحو العهد الجديد و عانقوا التغيير الجديد في العراق و باتوا جزءا مهما جدا في النظام العراقي.

تمكن شعب كردستان من تحسين الوضع الامني في الاقليم و بعد ذلك توجهوا صوب اجتذاب الاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، و بنوا فنادق كبيرة و

منتجعات و المراكز التجارية و المنتزهات و المناطق الجاذبة للسياح. و اظهروا للعالم ان الشعب العراقي قادر على بناء وطنهم اذا ما أُعطيت الفرصة لهم.

تجذب كردستان مئات الآلاف من المواطنين العراقيين من وسط و جنوب العراق في معظم العطلات العامة. يحل العرب و التركمان و المسيحيون والاقليات الاخرى على كردستان لقضاء اوقات ممتعة مع عوائلهم للتمتع بالطقس المناسب والمعتدل والشعور بالامان و السلام و مشاهدة المناظر الخلابة التي تقدمها كردستان، و وفر الحرية للمسيحيين الذين اصبحوا هدفا للهجمات الارهابية و ذلك من خلال استقبالهم و احتضانهم للعيش

من مصلحة الجميع رؤية العراق ناجحا

ان الارهاب في العراق ليس مشكلة للعراق فحسب بل انه مشكلة للمجتمع الدولي ايضا. ومن مصلحة الجميع رؤية عراق تعددي اتحادي ديموقراطي شاملا ناجحا.

في العام ٢٠٠٧ وقفت امامكم و طلبت مساعدتكم، احصيت عدة مجالات والتي بامكانكم المساهمة و المساعدة فيها و اريد ان اذكركم نحن لازلنا بحاجة الى تعاونكم و ارغب في تقديمها مرة اخرى:

- مكافحة الارهاب الذي اصبح خطرا علينا جميعا و طاعونا دوليا.

- اطلاع احزابكم و شعوبكم بالالوضاع الحقيقية في العراق و شرح الجوانب الايجابية فضلا عن الجوانب السلبية دون التركيز على الاخيرة وحدها.

- تشجيع الشركات و اصحاب الاعمال للاستثمار في العراق بدءا من المناطق الاكثر امنا و بعد ذلك في ارجاء الوطن.

- توفير الدعم و المساندة الاخلاقية و الاعلامية للعراق الديموقراطي الاتحادي الموحد.

- ارسال وفود تقصي الحقائق الى العراق في سبيل اعطاءنا ملاحظاتكم الودودة.

- الطلب من بلدان المنطقة بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق و احترام استقلاله و سيادته الوطنية بجانب وحدته الوطنية. هذا بالاضافة الى ايقاف التسهيل و المساعدة المالية للارهابيين.

و شكرا لحسن اصغائكم».

التغلب عليها. و هذه التحديات تشمل:

- انسحاب الجيش الامريكي بحلول نهاية ٢٠١١.

- دحر المجموعات الارهابية الذين يعملون في الخفاء.

- اعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي.

- اخراج العراق من تحت طائلة الفصل السابع.

- اعادة بناء جيش عراقي دفاعي، متعدد قوي قادرا على الدفاع عن العراق.

- اعادة بناء قوات الامن، الشرطة و قوات سيطرة الحدود.

- اعادة بناء البنية التحتية و اعادة الخدمات الاساسية في ارجاء الوطن.

- تفعيل الاستثمار الاجنبي في القطاعات غير المرتبطة النفط و الغاز.

شعب كردستان بعد التحرير تطلعوا بتفاؤل نحو العهد الجديد

رفاقي الاعزاء

في سبيل ان نتمكن نحن من التغلب على هذه التحديات، سوف نحتاج الى مساندتكم و مساعدتكم، نحتاج تضامنكم و نحتاج منكم الوقوف بجانب الشعب العراقي بهدف ضمان ان العراق قوي قوي لكي يتم استخدام الثروة العراقية لمنفعة شعبه، لبناء المدارس و المستشفيات بدلا من شراء الاسلحة الكيميائية و القنابل.

مهمتنا كاشتراكيين ديموقراطيين هي ان نرى عالما افضل و اكثر رخاءا، ان عراقا ينزلق نحو الفوضى و فقدان الحكومة سوف يؤدي الى احتضان الارهاب الدولي.



د. عادل عبد المهدي:

المتغيرات والثوابت لدى الراحل طالباني في تجربته بعد 2003

وحدة التناقضات وحل المشاكل

نص ورقته البحثية في الملتقى الاول للذكرى السادسة لرحيل الرئيس جلال طالباني /النجف الاشرف -مؤسسة

بحر العلوم الخيرية /٢٠٢٣

شكري الجزيل لمؤسسة بحر العلوم الخيرية ومؤسسة الرئيس جلال طالباني لإحياء ذكرى رحيله رحمه الله وأنه ليشرفني تقديم هذا البحث المتضمن الإشارة لوثائق أما لم تنشر أو لم تنل الاهتمام الكافي، قد تساعد في فهم عمق مواقف الرئيس الراحل.

لعب طالباني دوراً قيادياً بارزاً قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، ويهمني في الذكرى (السادسة) لرحيله أن ألقى الضوء على واحدة من اهم خصائص المرحوم وهي تشخيص ثوابته التي كان يبقى ملتزماً بها، وبالمقابل فهمه للتحديات والظروف الصعبة التي يواجهها، ومرونته في التعامل معها.

فمن لم يعرف الراحل جيداً كان يتهمه بالتقلب والتغيرات المستمرة.

أما من يعرف تفاصيل الأمور وعاش معه وعمل في رفقته لعقود طويلة، فسيروى الأمر على حقيقته.

طالباني كان الأقدار على جمع المتناقضات والمتناقضين

فطالباني رجل وفاء وإخلاص وثبات على وعوده ومبادئه الأساسية. تعرفت على أبي شلال (جلال طالباني) في دمشق في بداية السبعينات وكان منفياً من قبل قيادة الحركة الكردية يومذاك. وكنت أنا موفداً عام ١٩٦٨ من وزارة الخارجية العراقية للدراسة في فرنسا، لكنه تم فصلني من وظيفتي وسحب جواز سفري في ١٩٦٩، وبقيت معلقاً هناك إلى أن حصلت على جواز سفر اعتيادي بعد انقلاب ناظم كزار فغادرت فرنسا في ١٩٧٣ ليستقر بي المقام في دمشق، بجانب عائلة أخوالي عائلة «الروماني» هناك.

وبسرعة التقيت بالراحل طالباني وجمعنا صداقة استثنائية فكنا نلتقي يومياً تقريباً ونسر بعضنا الآخر أسرارنا وقضايانا. ومنذ ذلك الحين لم نفترق، وكنا على اتصال دائم وثابت، ونتخذ المواقف المشتركة ونتعاون، حتى عند اختلافنا.

وقبل أشهر قليلة من انتفاضة شعبان أذار ١٩٩١ التقينا في باريس، وكان معي الدكتور عبد الكريم هاشم الذي أصبح سفيراً ووكيل وزارة الخارجية لاحقاً، وكانت الأجواء تنذر بهجوم قريب على القوات العراقية في الكويت، وفي هذا الاجتماع، كان تقديرنا أنه يجب الاستعداد لانتفاضة شعبية كبيرة ستحصل بعد الهجوم. وهو ما حصل فعلاً.

وساهم مع تداعيات أخرى لانسحاب الإدارة الحكومية من مناطق كردستان و استقلال السلطة الكردية بمناطقها كذلك لخروج الكثير من مناطق الجنوب خصوصاً في الأهوار - من سيطرة الحكومة.

وبعدها نظمت عدة لقاءات ومؤتمرات مهمة منها «مؤتمر بيروت» برعاية سورية سعودية، والذي جمع كافة القوى السياسية، عدا حزب البعث الحاكم. ولقاء «ديانا» وحضره المرحوم الجلبي وقيادات المجلس الأعلى» و «البارتي» و«اليكتي»، و«مؤتمر فينا» و «صلاح الدين» و «لندن» و «صلاح الدين»، ومئات اللقاءات والاجتماعات الثنائية والجماعية.

واستمرت علاقتنا الوثيقة بعد عام ٢٠٠٣، حيث أصبحت نائبه في رئاسة الجمهورية للفترة ٢٠١١-٢٠٠٥.

وحتى بعد استقالتي من نيابة رئاسة الجمهورية في ٢٠١١ بقيت علاقتنا ولقاءاتنا مستمرة، حتى تاريخ رحيله رحمه الله.

توضيب المتناقضات وحل المشاكل

واليوم إذا ما سئلت كيف تصف المرحوم طالباني وأبرز صفة فيه فسأقول إنه



طالباني حفظ الشعر الكردي والعربي والفارسي وكان يجيد هذه اللغات كلغة الأم لديه



الأقدر على جمع المتناقضات والمتناقضين، لتجتمع في إطار وحراك مشتركين، يصنعان الأحداث، ولتبرز من خلالها قيادته المؤثرة، ولتساهم في إنجاح أهداف وسياسات في الاتجاه الصحيح للتاريخ وللبلاد والشعب، فتراه يصادق العربي والفارسي والتركي والأوروبي والأمريكي، أو الشيوعي والقومي والإسلامي والمسيحي والتركمانى والصابئي والأزدي، الخ.

وقد برز هذا واضحاً عند تأسيسه «الاتحاد الوطني الكردستاني»، فأُسسه من ثلاث تيارات. الأول محافظ ممثلاً بشخصيات مثل د. فؤاد معصوم وعمر مصطفى (دبابة)، والثاني يساري يقف على رأسه المرحوم نوشيروان مصطفى و «الكوملة»، والثالث في الوسط ليقف هو على رأسها جميعاً.

هذا المنهج لازم حياته السياسية، بل الشخصية أيضاً. لذلك اتهمه البعض، سواء في الوسط الكردي أو خارجه بكثرة التقلبات. يصلح الأنظمة ثم ينقلب عليها. ويتعاون مع القوى الكردية الأخرى ثم يصارعها، ويصادق الغرب والولايات المتحدة، لكنه يقيم أقوى العلاقات بأعدائها، وهلم جرا.

فهل هذه تقلبات غير مبدئية. أم هي شيء آخر ؟ وفي هذا البحث سأدلل - بقدر ما يسمح به المجال على مبدئية الراحل في جوهر موقفه، لا يقلل من ذلك بل يفسرها - تنوع علاقاته وبراعماتيه.

ولفهم هذه الجدلية لابد من التعريف بالظروف المحيطة بالقضايا التي رفع لواءها الراحل طالباني.

١ - قضايا محاصرة ومظلومة

نشأ طالباني في عائلته وبيئته وجغرافيته وتاريخه ولسانه في فترة صعود المد القومي، ليس فقط الكردي بل أيضاً العربي والفارسي والتركي، الخ. فحفظ الشعر الكردي والعربي والفارسي وكان يجيد هذه اللغات وكأنها جميعها لغة الأم لديه. وقد فرضت نفسها عليه لتشابه قضايا المنطقة، وهذا صحيح الى حد كبير . لكنني اعتقد بان طموحاته وتطلعاته، وما كان يرسمه لنفسه من دور نضالي شجعتة على تعلم هذه اللغات كأحد أبنائها.

كما علم نفسه الإنكليزية وبعض التركية والفرنسية، فالهدف كما يبدو هو توسيع دائرة علاقاته وصدقاته.

إذ يُنقل عن أمير المؤمنين عليه السلام في «النهج» قوله «لا يكن لك الى الناس سفيراً إلا لسانك».

وفي مرة في أوائل تسعينات القرن الماضي ونحن في داره في «قلاجولان» (السليمانية) سألته: لماذا تتحالف معنا كعرب، أو مع الإيرانيين، وهم يختلفون



طالباني كان محباً لعبد الناصر وتربطه علاقات وثيقة بجورج حبش والقيادات الفلسطينية



عنك في المذهب والقومية، ألا تخاف أن يتحالفوا ضدك ويأكلونك كالساندويش ؟ أجبني إنها الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة. فانا مطوق بهم وهم جيرانني ولدي تحديات وأعداء، وبالتالي يجب أن أتحالف معهم».

ترعرع طالباني ودرس أيضاً في جامعات بغداد، وتعرف على قادتها وتياراتها وفي فترة مبكرة كان فؤاد الركابي وعبد الله النصراوي من التيارات القومية والناصرية أصدقاء مقربين له كذلك علاقاته بقيادات الحزب الشيوعي العراقي، إضافة بالطبع للتيارات الكردية ومن القوميات الأخرى الناشطة في العراق وخارجه. كما كان محباً لعبد الناصر وتربطه علاقات وثيقة بجورج حبش والقيادات الفلسطينية، إضافة لعلاقاته الأجنبية خصوصاً بمنظومات «الأممية الاشتراكية». ولا شك إن القضيتين الكردية والعراقية عموماً كانتا من القضايا المحاصرة والمظلومة وكانت ظروفها النضالية تستدعي أوسع دائرة من التحالفات والصداقات الداخلية والخارجية على حد سواء.

هذه الضرورة لعبت - حسب قناعتني - دوراً كبيراً في مرونة وبرغماتية المرحوم طالباني، بقدر ما لعبت قوة انتماءاته دوراً أساسياً في ثباته على مبادئه. فوجد الوقائع الخدمة المبادئ وليس العكس، أو وضع التكتيك في خدمة الاستراتيجية إذا صحت الصورة. لذلك سمعت من قادة «البارتي»، إن خسارتهم بفقدان طالباني لا تقل عن خسارة «الاتحاد». فلقد كان رغم كل الخلافات عنصر توازن وتسوية ووحدة كلمة وموقف.

قناعتني إن النظر الى المرحوم طالباني من خلال هذه الرؤية ستفند التحليلات المتسارعة في تقييم دور وشخصية المرحوم طالباني فالمثقلون والانتهازيون لا يلعبون فقط على الحبال، أو يغيرون مواقفهم بسهولة، بل هم يقفون أساساً مع صاحب الشأن عندما يكون قوياً أو حاكماً، ثم يتركونه عندما يضعف ويسقط حتى يوالون من هو أقوى منه مصلحة وفائدة، ليس إلا. فلا قضية، ولا مبدأ. بينما المرحوم طالباني - شأنه شأن أي ثائر أو مناضل - هو صاحب قضية ومبدأ هما عروته الوثقى التي يتمسك بها بثبات وقوة ووعي، في نهاية المطاف .

الواقعية والمبدئية:

انطلاقاً من النشأة والتاريخ والجغرافيا وتشابك القضايا والأرض التي يقف عليها كان لابد أن يكافح من جهة وان يفك الحصار المضروب عليه وطنياً وكردياً من جهة أخرى.

فهو لا يستطيع الكفاح بدون تحالفات ودعم هذا هو شأن الكثير من القضايا المحاصرة في عالمنا.

القضيتان الكردية والعراقية عموماً كانتا من القضايا المحاصرة والمظلومة

لا أقول إن طالباني لم يخطئ، أو لم يتحالف مع الأضداد أحياناً وفق مبدأ عدو صديقي.

ففي مسيرة القادة تقع الأخطاء والتقديرات غير الدقيقة، كذلك في مسيرة القادة يمرون غالباً بظروف تشوبها المشبوهات خصوصاً عندما يضطرون لمسايرة قوى عليها استفهامات أو حتى التحالف معها.

فما أريد تأكيده - من خلال قربي ومعرفتي بمسيرة طالباني - أنه كان يربط هذه المواقف بهدف استراتيجي ونبيل يخدم فيه قضيته الكردية والعراقية أي إنه كان يجمع بين الواقعية والمبدئية، بين الأمور المتغيرة الفرعية وبين المبادئ والمصالح الثابتة.

سأدقق هذه الرؤية من خلال مواقفه في عدد من القضايا الكبرى التي مرت بها البلاد بعد ٢٠٠٣.

وسأعرض مضامين عدة وثائق غير منشورة، أو وثائق نشرت لكنها لم تلق الاهتمام اللازم، تبين دور طالباني في المنعطفات الحادة.

٢ - مواقف للمرحوم طالباني بعد عام ٢٠٠٣

للمرحوم طالباني الكثير من المواقف بعد ٢٠٠٣، فهو أحد المؤسسين الأساسيين للعملية السياسية بعد سقوط النظام السابق. لكن ما يهمنا هنا - في إطار الإشكالية التي نسعى لطرحها - هو عمق تحالفاته الوطنية والخارجية، أو أين كان اصطفاؤه في نهاية المطاف فهو كان يلتقي بالجميع ويعمل مع الجميع. ويمكن لكثيرين يريدون دراسة مسيرته أن يستشهدوا بمواقف وخطابات ولقاءات تعطيه لوناً ودوراً يختلف عما نريد البرهان عليه ويهمنا هنا الوقوف عند ملفين كبيرين الأول الملف الوطني والثاني الملف الخارجي فاين هو الموقف النهائي للراحل طالباني في الملفين.

الملف الوطني:

إن الساحة الوطنية قبل الاستفتاء على الدستور وبعده انقسمت إلى جبهتين وطنيتين كبيرتين. جبهة تريد تغيير حقيقي، وإن تزيج مركبات النظام السابق، وتنصف المكونات المختلفة، وتعطي للشعب حقوقه السياسية وفي المظلومية وما تعرض له طوال عقود طويلة. وأخرى وقفت مع التغيير لكنها متلكئة وتقاوم هذا التحول الكبير عبر التشبث بمرتكزات النظام القديم ومبانيه الأساسية. فاتخذها أعداء النظام مظلة هم في مشاريعهم.

وفي هذه الظروف كثرت الضغوطات، وتدهورت الأوضاع الأمنية بشكل خطير.

هذه الضرورات لعبت دوراً كبيراً في مرونة وبراغماتية المرحوم طالباني

وكثرت اجتماعات قوى معادية داخل وخارج البلاد، وتبنيها سياسات متطرفة وهجومية. وصارت تخطط لتغيير النظام.

وكان بعضها بتحريض من دول مجاورة وبعيدة، فكان لابد من بروز قيادة وحملة مشروع أقوياء يمسون بالدولة والحكم والميدان. فنشأت فكرة التحالف الرباعي، في ٢٠٠٧/٧/٦، والذي كان له مقدمات كثيرة ولعقود طويلة صاغتها المظالم والمنافي والهموم والتطلعات المشتركة.

وبالفعل اجتمع الأخوة نوري المالكي (كرئيس المجلس الوزراء ممثلاً لحزب الدعوة)، وجلال طالباني (كرئيس الجمهورية وممثلاً للاتحاد الوطني الكردستاني)، ومسعود برزاني (كرئيس إقليم كردستان وممثلاً للحزب الديمقراطي الكردستاني)، وعادل عبد المهدي كئانب رئيس الجمهورية وممثلاً للمجلس الأعلى الإسلامي)، ووقعوا في ٢٠٠٧/٧/٦ وثيقة (نشرت بنطاق محدود جداً) بعنوان: «المبادئ الوطنية لاتفاق القوى السياسية واليات العمل: تبدأ الوثيقة بمقدمة نستقي منها الفقرات الآتية: « من اجل دعم التجربة الديمقراطية الرائدة للشعب العراقي لتحقيق طموحاته في التقدم والرفاه وبناء عراق آمن ومستقر يمتلك سيادته كاملة على أرضه .. من أجل ..

١. إنجاح العملية السياسية التي لا يمكن تجزئتها جغرافياً - ودفعها باتجاه استيعاب ممثلي المكونات والقوى السياسية العراقية.. في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية .

٢. الاتفاق.. على الثوابت التالية:

أ- الالتزام بأسس النظام الديمقراطي الاتحادي..

ب- تجنب سياسة الإقصاء والإبعاد .

ج. أن يتحمل الشركاء السياسيون مسؤولية بناء الدولة والحكومة..

٣. معالجة المشاكل الموروثة من الحقبة الماضية... ٤

- توحيد الموقف الوطني في التعامل الإقليمي والدولي بما يعزز سيادة العراق ويضمن مصالح شعبه. وعلى صعيد الدولة .

٥- تقوية المؤسسات الدستورية.. وإسناد الحكومة لإنجاح برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني والخدمي.

٧- الإسراع في إنجاز مراحل المادة ١٤٠ وفق الدستور..

٨ و ٩ زيادة وتعميق التعاون والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والمحافظات..

و ١٠-١١-١٢-١٣-١٤ الاتفاق على جدول زمني لتحقيق الإنجازات السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية، وتفعيل الدبلوماسية العراقية.. وإسناد الخطة



سمعت من قادة البارتي إن خسارتهم بفقدان طالباني لا تقل عن خسارة الاتحاد



الأمنية.. واعتماد موقف موحد من وجود القوات الأجنبية بما يعزز سيادة واستقلال العراق.

و ١٥ - ١٦ - ١٧ - أكدت على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير الخدمات. خصوصاً الطبقات المحرومة وعوائل الشهداء والمتضررين .. .
وتضمن الاتفاق ١٠ نقاط لتنظيم «آليات العمل» أهمها: «اللقاءات الدورية على أن تكون اجتماعات قرار والعمل مع الأطراف الأخرى خصوصاً العرب السنة لرص الجبهة الداخلية.

والتقيد بالصلاحيات الدستورية المجلس الرئاسة وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء وصلاحيات مجلس الوزراء حسب الاختصاصات والصلاحيات التي حددها الدستور، وسعى الأطراف للاتفاق على موقف موحد، وحين الاختلاف تلتزم الأطراف بالأتتعاض مواقفها مع هذا الاتفاق، والى عدم إضعاف أحدها الآخر..»

ولم يكن التحالف خطوة للانكفاء أو موجه ضد أحد، أو يهدف المقاصد طائفية أو عنصرية.

رغم ذلك أطلق عليه «التحالف الشيعي الكردي» لان الآخرين كانوا يرفضون الانضمام أولاً، ولأن الشيعة والکرد كانوا من أكثر المتضررين من النظام السابق، فكان طبيعياً أن يبدو إنصافهم وتصحيح أوضاعهم وكأنها بالصد من غيرهم والحسابهم فقط.

لهذا كان المرحوم طالباني يردد أن التحالف الشيعي الكردي هو تحالف بين العلمانيين والإسلاميين، وبين العرب والکرد، وبين الشيعة والسنة، وهو تحالف ضامن لحقوق بقية المكونات والقوميات والأديان.

وهنا سينبري من يقول بأن هذه القوى ومنها الراحل طالباني نفسه - تعاونت مع الإدارة المدنية وشكلت القوى الرئيسية لـ «مجلس الحكم»، وأقرت «قانون إدارة الدولة» الذي لعبت الإدارة المدنية دوراً بارزاً في صياغته، وهذا كله صحيح لكن الصحيح أيضاً إن هذه القوى لم تكن متطابقة كلياً في مواقفها من شتى المسائل.

لهذا قلنا ونقول إن الراحل طالباني كان من أهم العناصر الجامعة للمتناقضين والتناقضات يوحدتها في إطارات عمل مشتركة. ثم إن هذه القوى رفضت الاحتلال وأعلنت مقاومتها السياسية له، ولم تدن أو تقف ضد من رفع السلاح بوجه الاحتلال، بل أسس بعضهم تحالفات جانبية معهم، وميزت بينهم وبين الإرهابيين الذين كانوا العدو المشترك للجميع وهي التي عملت لتشريع اتفاقية انسحاب القوات الموقعة في (١٤/١٢/٢٠٠٨) والتي تنص على انسحاب جميع

رغم كل الخلافات كان طالباني عنصر توازن وتسوية ووحدة كلمة وموقف

القوات بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١١ وهي التي دعمت «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» بين العراق والولايات المتحدة المعمول بها ليومنا هذا.

وهناك من قد يرى هذه الاتفاقية محابية للولايات المتحدة، لكن من يعود لتلك الأيام ومطلع على ظروفها وتعقيداتها يتذكر التخوفات التي كانت تخامر مختلف القوى من تقلب الموقف الأمريكي وخشيتها من محاباة القوى الداخلية والخارجية التي كانت تجاهر سراً وعلناً بنواياها لإجهاض التجربة.

لهذا حرصت قوى «التحالف الرباعي» على تضمين الاتفاق ما يضمن حماية النظام السياسي، ومنع التآمر عليه وهو ما أكدته كثير من مواد الاتفاقية. أما بقية المواد فهي مواد ثقافية واقتصادية لم تر المنظومة الحاكمة فيها يومذاك أنها تمس بسيادتها ووطنيتها. وفي ذلك كله كان دور الراحل طالباني بجانب دور الأخ المالكي وبقية الأخوة بارزاً في تحقيق ذلك.

لرب قائل سيقول لماذا لم يستمر هذا التحالف ؟

والجواب أن هذا يحتاج لبحث منفصل فلعل الصراعات الجانبية كانت هي السبب. ولعل بعض الشعارات الخاطئة كانت هي السبب؟ وفي كل الأحوال إن هذا التحالف دافع عن التجربة في أخطر مراحلها. وحمل البلاد من مخاطر جمة داخلية وخارجية كانت ستعرض لها .

الملف الخارجي:

شهدت الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تجاذبات فيما يخص علاقات العراق الخارجية، ولعل أبرز انقسام هو بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران.

هذا الانقسام استبطن علاقات ومواقف عديدة، كما تضمن قضايا مختلفة مع دول إقليمية وفي العالم تتفق في قضايا وتختلف في أخرى فيما يخص علاقاتها بالعراق. إذ رغم معاشتنا بالخلاف الأمريكي الإيراني كأعنف انقسام، لكن البلدين بدورهما كانا من أكثر البلدان تأييداً للعراق وانغماساً في شؤونه التفصيلية.

ويشاع قول مشهور للمرحوم طالباني مع الرئيس بوش عندما سأله عن وضع الحكومة في فترة تكاثر فيها المخالفون للأخ المالكي. قال له الراحل من يؤيد المالكي هم السفير الأمريكي والسفير الإيراني وأنا.

رغم ذلك لم يكن طالباني يساوي في العلاقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني. لا شك انه كان يساير الأمريكيان في الكثير من الملفات الفرعية ويبحث عن صداقتهم الوثيقة كدولة عظمى، لكنه كانت له مواقف صلبة وأساسية في القضايا الوطنية والمبدئية.



طالباني أحد المؤسسين الأساسيين للعملية السياسية بعد سقوط النظام السابق



ففي فترة رئاسة الدكتور أياد علاوي لـ «مجلس الحكم»، قام السفير «بريمر» بحملة ضد الراحل أحمد الجبلي واقتحمت القوات الأمريكية مقرات الجبلي وسكنه واعتقلت بعض مؤيديه، وكانت تبحث عنه لاعتقاله، ولجأ المرحوم الجبلي الى طالباني في السليمانية وورد خبر بان الأمريكيان قد يوجهون قوة لاعتقاله هناك، لكن المرحوم طالباني اتخذ استعداداته وأظهر موقفاً صلباً في حماية المرحوم الجبلي، ونشر مسلحيه في أعالي الجبال، وحول مكان إقامة الجبلي مقدماً وفائه ومبدأيته على الاعتبارات الأخرى.

وفي القضايا الوطنية والإنسانية كان يتجاوز السياسة وتعقيدات وثاراتها. فلقد حمى كثيرين من المحسوبين على النظام السابق من غير الملطخة أيديهم بدماء الشعب العراقي. كان يحمي العوائل خصوصاً. وكان أنصار اليسار واليمين، ومن كل التوجهات، على حد سواء يجدون الحماية لديه.

ويذكر انه عندما انشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني المرحوم نوشيروان مصطفى ليؤسس تيار «كوران» فانه قدم له مساعدة مالية كبيرة لتأسيس مؤسسته الإعلامية وتمويل مقراته الجديدة.

فهناك حديث طويل في هذه القضايا في حياة طالباني سواء في الساحة الكردية أو العراقية أو حتى الخارجية، لكنني أريد أن أقف أمام موقفين سياسيين أساسيين يؤكدان مبدئية طالباني في القضايا الوطنية الكبرى، مقدماً علاقاته الاستراتيجية على العلاقات المرحلية.

وسأختار مثالي سوريا والجمهورية الإسلامية باعتبارهما من أبرز نقاط الخلاف مع الجانب الأمريكي والغربي في العراق.

موقفه من سوريا، منذ أن لجأ الراحل طالباني الى سوريا في أوائل سبعينات القرن الماضي فانه ارتبط ارتباطاً قوياً بالرئيس الراحل حافظ الأسد، وبقيت مشاعر الوفاء لسوريا قوية جداً لديه.

كان تنظيم العراق لحزب البعث التنظيم المرتبط بسوريا يلقي كل دعم من الراحل طالباني عندما أصبح رئيساً للجمهورية. وكان له موقفاً إيجابياً من سوريا ويسعى قدر استطاعته لفهم الآخرين أهمية التعاون مع سوريا، رغم بعض الخلافات في السياستين العراقية والسورية في مراحل معينة وبالطبع كان هذا النهج يتعارض مع النهج الأمريكي أو الغربي والكثير من الدول العربية يومذاك. وعندما حصل تفجير وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠ اتهمت سوريا بانها تقف وراء التفجير.

لكن رئاسة الجمهورية برئاسة الراحل، ارتأت بعد سلسلة اتصالات - أن تصدر بياناً يبعد الشبهة عن سوريا، ويتهم بالأدلة المتوفرة الإرهاب، فصدر بيان بهذا

المعنى.

وبعد أيام، كانت في سفرة الى بيروت، والتقيت بسماحة السيد حسن نصر الله. فأشاد بالبيان وقال بما معناه، إنه درء فتنة كبيرة كانت ستقع، ليس فقط بين سوريا والعراق، بل في المنطقة عموماً.

وعندما بدأت الأوضاع الأمنية في سوريا بالتأزم اقترحت على الراحل طالباني كتابة رسالة للرئيس بشار الأسد، نبين فيها تعاطفنا مع الشعب السوري ونشجع الرئيس على الإصلاح، ونبين رؤيتنا لمجمل الوضع ومآلاته. فطلب مني كتابة الرسالة وبالفعل قمت بكتابتها فلم يغير فيها سوى كلمتين أو ثلاث.

نقلت الرسالة شخصياً في كانون الأول ٢٠١٢ إلى الرئيس بشار الأسد فاستقبلها أحسن استقبال.

وهذه بعض نصوصها: «ارتبطنا وإياكم بعلاقات متينة، وبروابط كان لها اهم الأثر في نصرتنا في العراق ونجاح قضيتنا في وقت لم نجد فيه من ينصرنا ويحمينا سوى قلة قليلة، كانت سوريا من ضمنها. » و «إن ما يجري في سوريا يقلقنا كثيراً، كما كانت تقلقكم مجريات الأوضاع في العراق .. وكما وقفتم معنا واستمعنا مرات عديدة إلى آرائكم وأفكاركم التي أفادتنا كثيراً يهمننا جداً أن نلعب دورنا للوقوف معكم ومع الشعب السوري الشقيق.» و «إننا نتابع الأحداث.. ولاريب لدينا إن بعض القوى الخبيثة ستستثمر هذه الأوضاع وتسعى لإثارة الفتنة وتعقيد الأمور، لكنكم بحكمتمكم وشجاعة الشعب السوري ووعيه تستطيعون مواجهة ذلك كله».. و«نعتقد إن الأوضاع تغيرت في منطقة الشرق الأوسط، فمنهج التغيير بات قضية أساسية ويجب تلبية متطلباتها، وكلما سارع المصلحون الحقيقيون - وأنتم منهم إن شاء الله - لأخذ زمام المبادرة كلما سدت الأبواب على راكبي الأمواج وأصحاب الفتن والتدخلات الأجنبية» و «اننا على استعداد لاي جهد للاتصال والشرح والتقريب في المواقف.» و «إن قلوبنا معكم وكذلك عقولنا وكل إمكانياتنا وطاقاتنا، وان اشد ما نتمناه هو عودة الأوضاع الطبيعية إلى سوريا الحبيبة لتواصل مسيرتها وتلعب دورها الرائد في المنطقة والعالم».

ولا شك إن هذا الموقف لم يرض كثيرين داخل العراق وخارجه لكن كما ذكرت فان طالباني كان دائماً وفيماً لقضاياه وأصدقائه، ولم يتخل عنهم في الظروف الصعبة.

وبالفعل لعب العراق أدواراً مختلفة لحماية سوريا ولتخفيف وطأة الأوضاع فيها، وعودتها للعب دورها في المنطقة، وحلحلة الكثير من العقد السياسية بين مختلف الأطراف.



طالباني كان يعتبر التحالف الشيوعي الكردي ضامناً لحقوق بقية المكونات والقوميات والأديان



موقفه من الجمهورية الإسلامية في إيران والخلاف الأمريكي - الإيراني:

إذا ما سئلت أين يقف الراحل طالباني؟ أهو أقرب للأمريكان أم للإيرانيين؟ أقول انه يسعى لصداقة الأمريكان، لكن علاقاته بإيران تتعدى الصداقة الى العلاقة الاستراتيجية.

وهذا موقف تطور خلال الحرب العراقية الإيرانية، وبدأ يأخذ تطبيقاته العملية منذ ١٩٨٦ والى يوم رحيله.

وإذا ما اضطرته الظروف لاتخاذ موقف بالانحياز لاحد الطرفين، فانه كان يقف في عمق موقفه مع الجانب الإيراني.

ولعلي شرحت ذلك أعلاه بالقول إنه حريص على خدمة جغرافيته وامتداداته الديموغرافية فالإيرانيون والعراقيون هم الجيوبولتيك الذي يعيشه.

فكان يقول هذا هو التاريخ والجغرافيا والمصالح ولا أستطيع سوى مراعاتها. كانوا ينتقدونه ويقولون كيف تلتقي بالراحل سليمانى عند الحدود أو عندما يأتي الى بغداد، وأنت رئيس جمهورية العراق، وهو ضابط إيراني؟ وكان يجيبهم: أنا أقابل موظفين صغار في الخارجية والدفاع الأمريكية بسبب الأوضاع في العراق ولا تنتقدوني، وسليمانى يعتبر من أهم قادة إيران، وثقة المرشد الأعلى فيه، وله دور كبير في فترة المعارضة العراقية، وبعد التغيير في عام ٢٠٠٣، فكيف لا أقابله وأسعى للوصول معه لأفضل السياسات، كما افعل مع غيره؟.

ففي الحالتين كان يعمل ذلك لمصلحة العراق. وأني شاهد واحتفظ بالكثير من المحاضر والوثائق والمواقف التي تبرهن إن علاقاته بالجمهورية الإسلامية وبشيعة العراق خصوصاً وبسنته كان يقول أنا شُني وبقية مواطنيه، كانت علاقة استراتيجية تتقدم في محصلتها ونهاية المطاف على بقية علاقاته.

وهذه بعض الشواهد، وهناك الكثير غيرها.

١ - في ٢٠٠٩/٦/٦ كان هناك محضر جلسة موقع بيننا نحن الثلاثة. الشهيد سليمانى ممثلاً للجمهورية الإسلامية من جهة، والمرحوم طالباني ممثلاً للاتحاد الوطني الكردستاني»، وأنا ممثلاً «للمجلس الأعلى» من جهة أخرى، يتضمن توافقاً للتعاون على عدة ملفات. وهذا مختصر الأهمها :

في المقدمة يرد: « إن الأطراف الثلاثة في العقود الثلاثة الماضية ساعدوا بعضهم البعض في الأحداث المختلفة بشكل مثمر مما وفر الاطمئنان الكامل بينهم، والتنسيق والتعاون لتحقيق المنجزات، وقيام تحالف استراتيجي كان ضرورياً بسبب جيوبوليتيكيات المنطقة» بما تمثله الأطراف الثلاثة.



**لم يكن
طالباني
يساوي في
العلاقة بين
الطرفين
الأمريكي
والإيراني**





في القضايا الوطنية والإنسانية كان يتجاوز السياسة وتعقيدات وثاراتها



وتتضمن الأهداف: «تثبيت النجاحات.. والمواجهة التهديدات».. وتحقيق «المصالح المشتركة».. و «تعزيز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين البلدين والسعي لمنع عودة النظام القديم وأنصاره ولإبعاد (المنافقين) مجاهدي خلق عن الحدود مع إيران، وإنجاز المشاريع الاقتصادية بين البلدين، وتنفيذ اتفاقية سحب القوات الأجنبية».

٢- في نيسان ٢٠١٢ أعلمني الأخ نيجرفان بارزاني انه ذاهب الى إيران لاستصحاب سماحة السيد مقتدى الصدر الى أربيل.

ففي تلك الأيام تجمعت الغيوم السياسية بالصد من الأخ المالكي فيما يخص الولاية الثالثة.

لكن الاجتماع ذهب أبعد من ذلك بسبب توتر كان قائماً بين رئيس الجمهورية وبقية القوى مع رئيس الوزراء، فناقش إمكانية إجراء تغيير مبكر.

كنت في السليمانية، وكنا قد اعطينا موافقة مبدئية على حضور الاجتماع، وكنت مع شخصيات أخرى من «المجلس الأعلى» مؤيدين لفكرة عدم السماح بولاية ثالثة لرئيس الوزراء.

ولكن قبل ساعات من الاجتماع في أربيل اتصل بي سماحة السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى»، وابدأ تحفظه على حضورنا الاجتماع. وبالفعل لم تحضر، لكننا بقينا على اتصال بأطرافه. حصل اجتماع أربيل، وحضره الحزبان الكرديان ممثلين بالأخوين مسعود وجلال، وبقية الأطراف المدعوة.

في هذا الاجتماع تكلم الراحل طالباني قائلاً: إن الدستور العراقي يتيح بموجب المادة (٦١ / ثامناً / ب / (١) «الرئيس الجمهورية تقديم طلب الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء». وكان يعتقد إن هناك أغلبية مريحة تستجيب لهذا الطلب، بما في ذلك من بعض أعضاء حزب الدعوة أنفسهم بعد الاجتماع حصلت حملة لجمع التوقيعات من النواب لعقد الجلسة، بعد أيام، والأمور عاصفة.

وكنت ما زلت في كردستان اتصل بي الراحل طالباني وطلب أن نلتقي بشكل عاجل اتفقنا أن نتغذى سوية في الغد.

ذهبت الى مقر سكنه في السليمانية و جلسنا في مكتبته في الطابق العلوي. كان الراحل مهموماً كما لم اره بهذه الحالة من قبل، قال لي انه لم يشعر بمثل هذا القلق يوماً في حياته، فهو ذكر في اجتماع أربيل بإمكانه تغيير الأخ المالكي، لكنه الآن يواجه بموقفين متناقضين تماماً.

الأول ضغط الجبهة الكردستانية عليه للقيام بذلك، وهو لا يريد تفكيك

طالباني كان دائماً وفيّاً لقضاياه وأصدقائه، ولم يتخل عنهم في الظروف الصعبة

التحالف الكردستاني، والثاني معرفته بموقف الجانب الإيراني المؤيد للمالكي، وهو لا يريد خسارة التأييد الإيراني. فقال لي، كيف ترى الحل؟ قلت ما مختصره: أنت رئيس الجمهورية. وواجبك أن تضع الله أمام عينيك وحماية الدستور والمصلحة العامة. فهل تريد فعلاً تغيير المالكي. قال هل تقبل أنت بالمنصب. قلت لا. قال إذن لا أرى مصلحة.

قلت اقترح عليك أن تطلب من نواب «الاتحاد الوطني» التوقيع مع الموقعين لكي تبقي أوأصر علاقتك بـ «البارتي» والآخرين سالكة. بالمقابل إذا ما رفعت إليك التوقيع، أن ترسلها الى مجلس النواب ليقرر هو مصير الحكومة، دون استخدام صلاحيتك بالمادة (٦١) / ثامناً / ب / (١)، والأ سيكون التصويت لمصلحة نزع الثقة لكثرة المعارضين للحكومة يومها بينما نزع الثقة عبر المادة (٦١) / ثامناً / ب / ٢ و (٣) تتطلب تقديم طلب من خمس أعضاء المجلس، «ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب موجه الى رئيس الوزراء، وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب» ويكون سحب الثقة «بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

الإجراء الثاني - عدا التوقيع - يتضمن استجواباً ومدداً، وستقره توافقات مجلس النواب، وسيناقش أمام الرأي العام، وليس قراراً من رئيس الجمهورية، يتطلب التصويت المباشر.

قام وقبلني من رأسي، وقال لي كلاماً ليس هنا مجال ذكره. وبمرور الوقت هدأت المطالبة بالتغيير، واستمرت حكومة الأخ المالكي الى الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٤.

بعد هذا الحدث جرت أحداث وخفايا كثيرة، والتقينا لقاءات عديدة في أربيل وبغداد والسليمانية وطهران تقرر بعدها نزول المرحوم طالباني الى بغداد يرافقه السيد برهم صالح.

وبالفعل جاء طالباني الى بغداد في ديسمبر/ كانون الأول، والتقى بالأخ المالكي للوصول الى تسويات تتطلبها الأوضاع آنذاك ولكنه في الليلة نفسها أصيب بجلطة دماغية نقل على أثرها إلى مدينة الطب.

وهي الجلطة التي قاومها الخمس سنوات تقريباً، لكنها أفقدته النطق، عدا بعض التمتمة، كما أفقدته قدرة السير والحركة بشكل شبه نهائي، وجعلته قعيداً، إلى أن جاءت المنية رحمه الله في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧.

ندعو العلي القدير أن يتغمد روحه الطاهرة برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جناته،

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

وإنا لله وإنا إليه راجعون.



مدحت حمودي حسين تاريخ
التخرج: ١٩٥٩/١٩٥٨ رئيس مجلس
القضاء السابق

جلال طالباني تاريخ التخرج
١٩٥٩/١٩٥٨ رئيس جمهورية العراق
السابق

مام جلال وانتقال العراق من الحكم الشمولي إلى رحال الديمقراطية

* نص ورقته البحثية في الملتقى الوطني الأول لرحيل الرئيس جلال طالباني في النجف الاشرف
تشرين الأول ٢٠٢٣ / جلسة: «الرئيس جلال طالباني بعيون اصدقائه ورفاق دربه»

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المحترم

رئيس جمهورية العراق

أصحاب السيادة والمعالي المحترمون

السلام عليكم

تحية إكبار إلى مؤسسة بحر العلوم الخيرية ومؤسسة الرئيس جلال طالباني، لقيامهما (وفاء) بتنظيم هذا

الملتقى الوطني وذلك بمناسبة الذكرى السادسة لرحيل الرئيس الخالد جلال طالباني.

فالشكر والتقدير للقائمين على هذا الملتقى ولجهودهم على تنظيمه ومن الله التوفيق.

مام جلال كان إنساناً و سياسياً لامعاً ورجل دولة قدير بكل المقاييس

المقبولين لم يتجاوز (٩٠) طالباً وطالبة، وقد تولى التدريس فيها نخبة من الأساتذة العراقيين والعرب وكانوا على مستوى عال من العلمية والشعور بالمسؤولية ومن باب الوفاء أذكر أسماء بعض منهم) د. مصطفى كامل ياسين الشيخ د. محمد حسين الذهبي، الأستاذ عبد الرحمن البزاز القاضي شفيق العاني د. حسن الجليبي د. عباس الصراف).

وقد تبوأ كل منهم بعد أن ابتعدوا لسبب أو لآخر عن التدريس في الكلية، مناصب رفيعة في العراق، أو في بلدانهم، وللأمانة أذكر أن مستوى طلبة هذه الدورة شاهداً للعيان من حيث الدوام والتنافس العلمي، حيث أصبح الكثير منهم بعد التخرج أسماء لامعة، فمنهم الوزير والقاضي والسفير والإداري الكفو ورجل الدولة، و من باب الفخر أذكر الخريج جلال حسام الدين طالباني الذي تبوأ رئاسة جمهورية العراق بإجماع سياسي وشعبي فريد، ولدورتين أدى خلالهما الأمانة بكل جدارة واقتدار وحكمة، وكان موضع احترام الجميع رغم الظروف القاسية التي حكمت الوضع السياسي خلال تلك الدورتين، وما تطلبت من جهد وأعداد لبناء عراق المؤسسات التي ارتكز عليها النظام الديمقراطي، الذي اختاره العراقيون بعد التغيير (٢٠٠٣)، ولم يكن ذلك الاقتدار بكثير على الرئيس جلال طالباني، إذ كانت تجاربه وثقافته السياسية وجهاده في سبيل عراق ديمقراطي خير معين لأداء الرسالة.

وكان كما هو معروف منتمياً إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وفي مكانة متقدمة فيه، وكان مع هذه الصفة منفتحاً على الكافة بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم، يتعامل مع الجميع بنظرة عراقية صميمية، واسع الصدر يناقش ويحاور بعمق وبفكر جوال في مختلف المواضيع السياسية

أبدأ كلمتي بتحية إكبار وإجلال لروح الرئيس الخالد جلال طالباني لرفعة مكانته في ضمير العراقيين ولما كان يتمتع به من إنسانية فريدة جعله عنواناً لبلده ومجداً لمواطنيه.

السيدات والسادة الحضور الكرام

عرفت (مام جلال) الأسم المحبب لديه ولزملائه لما يحمله هذا الأسم من معان سامية، وذلك على مقاعد الدراسة في كلية الحقوق قبل أكثر من ستين سنة خلت وبالذات خلال الدورة التي تخرجت في العام الدراسي ١٩٥٨-١٩٥٩، لذا يكون الكلام عن هذه الفترة الزمنية وعن مام جلال وفيه بالكامل ضرب من المحال، فالذكريات والمواقف والأحداث التي مرت خلالها تشكل كما هائلاً وهي تتزاحم وتتسابق بالظهور على شريط الذاكرة عند الكتابة عنها.

والوقت مهما اتسع لهذه الكلمة لا يسعها قطعاً ففيها الحدث الحلو، وفيها الحدث المر، وفيها من الشدائد الكثير، ولكنني وجدت كما وجد زملائنا في هذه الدورة من جانب مام جلال، أنه قد تعايش مع طلابها وأساتذتها وكادرها الإداري بحكمة وشجاعة وود ووفاء.

والدورة التي كان مام جلال أحد طلابها وأقولها بتواضع - كانت من الدورات المميزة في تاريخ كلية الحقوق نظراً لمستوى القبول فيها وكان عدد

تناول الفطور، ويومها كان هناك خلاف سياسي شديد بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي، فقد جاءت إحدى الطالبات من جانب الشيوعيين وهي في حالة انفعال شديد وانهاالت بكلمات حادة موجهة إلى مام جلال، أما مام جلال فقد انتظرها حتى تكمل الكيل، وبكلمات حميمية طلب منها المشاركة في الفطور وبهذه الأريحية تبدل الموقف بالكامل.

وموقف ثالث، ففي شتاء ١٩٥٨ كنا طلبة كلية الحقوق في سفرة الى منطقة السعدية في ديالي وكان الجو السياسي ملبداً بالخلافات حول الوحدة أو الاتحاد مع مصر أو البقاء خارج هذين النظامين، وكان في منهاج السفرة فعاليات أدبية واجتماعية، ومنها قصيدة وكلمة لمام جلال الذي أشرف على تنظيم تلك السفرة، وبعد ما ألقيت القصيدة من أحد الطلبة وكانت للجواهري الكبير، وعلى ما أنذكر كانت قصيدة يا دجلة الخير، وجاء دور مام جلال لإلقاء الكلمة، وبانفعال شديد اعترض أحد الطلبة مخاطباً مام جلال ... (القصيدة انته اختاريتها والكلمة انته تلقيها ماذا أبقيت للمشاركين)، فأدرك مام جلال الموقف، وكان بدوافع سياسية مغايرة الموقف مام جلال من الأحداث، فرد عليه مام جلال وبأريحية فريدة (رحم الله والديك سويت فضل علي حنجرتي تعبانة قم انت القي الكلمة عني)، وبذا حسم مام جلال الموقف بحكمته وكياسته.

مواقف طلبة وراسخة

والى جانب هذه المواقف التي اتسمت بالمرونة وسعة الصدر والحكمة، كانت لمام جلال مواقف صلبة وراسخة، أذكر مفردة منها ... موقفه من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٦٥، وكان الموقف هو التنديد

كان يتمتع بإنسانية فريدة جعله عنواناً لبلده ومجداً لمواطنيه

والاجتماعية لذا حاز احترام الكافة.

وأذكر في هذا المجال أحد المواقف النقاشية مع عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي في حينه - حيث كان هناك نظام أو تقليد يقبل بموجبه عشرة من أعضاء مجلس النواب طلاباً في كلية الحقوق يداومون بشكل أو بآخر في الكلية إلى جانب أداء مهامهم النيابية، ليتخرجوا بعد انتهاء سنوات الدراسة بشهادة تخولهم الحقوق التي يتمتع بها زملائهم من الخريجين.

مام جلال بحكمته البالغة

وقد استمر هذا الحال حتى تولى أستاذ عبد الرحمن البزاز عمادة الكلية فخير النواب الراغبين في الدراسة بين الدوام في الكلية دواماً كاملاً وبخلاف ذلك لا يحصلون على شهادة تخرج وإنما يحصلون على الثقافة القانونية.

أعود إلى الحلقة النقاشية مع النواب الطلبة وكانت تدور حول الوضع السياسي بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ وما هو مستقبل العراق المنظور والبعيد، وبعد الانتهاء من ذلك النقاش كان الغالب فيه مام جلال بحكمته البالغة.

ضبط النفس والتصرف بحكمة

وموقف آخر على مرونة مام جلال وقدراته على ضبط النفس والتصرف بحكمة فقد كنا في فرصة



د. نصير العاني:

جلال طالباني زعيماً سياسياً ورئيساً عراقياً

* نص ورقته البحثية في الملتقى الوطني الأول لرحيل الرئيس جلال الطالباني في النجف الاشرف
تشرين الأول 2023 / جلسة: «الرئيس جلال طالباني بعيون اصدقائه ورفاق دربه»

قريباً من هذا الزعيم في مفصل مهم من مفاصل الدولة العراقية وتأريخها، وذلك عندما تم اختياري من قبله ومن قبل هيئة رئاسة الجمهورية، ومن ثم التصويت في مجلس النواب كرئيس الديوان رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧، والذي يقضي بأن يكون ارتباطي المباشر بشخصه. وبذلك أصبحت

ابتداء ولكوني نشأت في هذا البلد العريق ولم أغادره الى هذه اللحظة، وعندما أدركنا مرحلة الشباب وانخرطنا في العمل السياسي منذ نهاية الستينات كنا نسمع عن قادة وزعماء.. ومن أبرز هؤلاء القادة مام جلال الطالباني، وشاءت الأقدار وبعد أن دار الزمان دورته، وإذا بي أكون

استقيت منه الكثير من الخبرة، والممارسة السياسية التي كان يعرف بها

المشاركة في إحداث المشكلة.. ويتحاور معهم، والأغرب من ذلك انهم يكونون مطمئنين للجلوس معه من دون تخوف ولا توجس فلم يكن مباليا بلقاء أي شخصية حتى لو كانت غير مقتنعة بالنظام السياسي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، ويحاورهم بل ويدعوهم إلى مأدبة غداء أو عشاء ويتخطى في حوارهم كل الحواجز والمخاوف متأملاً في أن يكونوا في صف المقتنع بالوضع الجديد.

ومن شجاعته كان جلدأ أمام المرض في كل تفاصيله، وكان يطلب ويوافق على اللقاءات واستمرار العلاقات وهو في أوج أزمة مرضه، رأينا ذلك عندما كنا نزوره في المستشفى في ألمانيا، فقد كان يستقبل الوفود والزائرين والأحباب وهو على فراش المرض، ثم بعد عودته إلى أرض الوطن واستمرار علاجه كذلك كانت الزيارات واللقاءات لا تنقطع عنه، رغم اشتداد المرض ووصوله الى مراحل متقدمة.

وبالنسبة إلى كرمه فقد كان مثالاً للسخاء والعطاء ولا يرد أحداً أبداً، وينفق من ماله الخاص على عوائل كثيرة محتاجة، كما أنه كان يغدق الكثير من أجل تأليف القلوب وكسبها، لذلك كانت صفتي الشجاعة والكرم مرافقتين له، وكما يصفهما الشاعر أبو الطيب المتنبي) بأنهما صفتي القيادة قائلاً:

**لَوْ لَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسَ كُلُّهُمْ
الْجَوْدُ يُفْقِرُ وَالْإِقْدَامُ قَتَالُ**

ومن أجمل ما كان يذكر لي عن ذكرياته عندما كان معارضاً، وحسب ما سمعته منه مباشرة، إن أهله كانوا يقولون له لكثرة ما يقوم به من البذل والإنفاق، إذا ما وافتنا المنية فسوف لن يجد ذوبنا مالا يغطون به مصاريف دفننا وإننا سندفن من قبل بلدية المنطقة) وشاءت الأقدار أن يكون رئيساً للعراق لتبقى صفة السخاء ملازمة له.

وفي سياسته في إدارة الدولة فإنه يعتمد اعتماداً مباشراً على فراسته في التعمق في تشخيص نقاط الخلل

محظوظاً بأن أكون بقرب رجل قائد وزعيم... استقيت منه الكثير من الخبرة، والممارسة السياسية التي كان يُعرف بها، وسياسة الاستيعاب كانت شعاره وقد أبدع فيها أيما إبداع، وكأنها صفة عفوية في سلوكه وشخصيته نادراً ما يتمتع بها القائد، حيث أنها كانت تعطيه حق الزعامة.

والوقفه الأخرى في مسيرته هي فهمه الدقيق لطبيعة المجتمع العراقي، واحترامه الشديد لتنوعه، وتسخير هذا التنوع ليجعل منه جمالاً استثنائياً، وكان يطلق على هذا التنوع (شدّة الورد)، وقد جاء هذا الفهم عبر معاشته الحقيقية والواقعية لكل المكونات، وأيضاً نتيجة لتواجده في بغداد ودراسته في كلياتها، والتي كانت تمثل الطيف العراقي الأصيل والبهيج الذي أبهر العالم على مر الأزمان والعصور.

ومن خلال هذا التواجد استطاع أن يصل الى جميع القوى الوطنية المعارضة والأحزاب السياسية المتواجدة على طول الفترات الزمنية رأيته شجاعاً في استقبال الأحداث الساخنة والجسيمة، و متميزاً في تهدئتها، وفي أكثر من مرة، ومن خلال توليه لدورتين في رئاسة الجمهورية، والتي كنت ملازماً له أثنائها منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٢ حيث إنه في عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ داهمه فيها المرض.

وفي تلك الفترة مرت أحداث جسام على بلدنا وكان يتصدر المواجهة في حلها، من استدعاء للفرقاء والمعنيين، وقبل ذلك يختار الهدف الذي يمكن أن يكون عاملاً في حل المشكلة وهذا الهدف يكون متمثلاً بالشخصيات المؤثرة في الحل.. بل ويتعدى ذلك فيذهب الى الشخصيات

كان ذو فهم دقيق لطبيعة المجتمع العراقي، واحترامه الشديد لتنوعه

العامة والخاصة، وكانت قامت الصحافة والإعلام تفد إليه حال سماعهم بمجيئه ويعقد معهم الجلسات تلو الجلسات، وعلى ما أذكر في إحدى لقاءاته في القاهرة.

كان لديه لقاء موسع استغرق لمدة ساعات طويلة مع السيد محمد حسنين هيكل أبهره بذكائه وحسن أدائه، كما إنه كان يمتلك ذاكرة متميزة لمستها لديه لمس اليد نتيجة لقربي منه. وعندما أذكر له أمراً معيناً، وهو في زحمة انشغاله وفي نهاية يومه المزدحم، أهم بتذكيري له ظناً مني أنه نسيه، وإذا به يعطيني كل تفاصيله. وكما هو معروف لدى معظم الشعب العراقي، كان يطلق على نفسه الطرف والنكات، ويميل فيها على نفسه ميلاً عجباً، ويدخل ذلك ضمن سياسته ليقطع الطريق على الذين يريدون أن يتكلموا عليه وينتقدوه، وفعلًا نجح في ذلك.

أما فرق الفنانين والشعراء وخصوصاً منهم القدماء والمخضرمين، والذين أخذ منهم حيز العمر، فقد كان يستدعيهم ويقف على أحوالهم، وكانوا يقدمون بعض المسرحيات أمامه، وفي أحد المشاهد المسرحية التي أداها فريق مسرحي متميز أمامه، وبأداء عالي وبكلمات مؤثرة، إحداها تهتف عن ابنها الذي ذهب يقاتل في ساحة المعركة، قائلة: إن ساحة المعركة الحقيقية ليست على أرض المعركة، وإنما الساحة الحقيقية هي ما تعتلج به صدور الأمهات من قلق وخوف على فلذات أكبادها، فقد كانت كلماتها مؤثرة وهي تؤذيها أمام فخامته.

وكان مولعاً بقراءة الكتب التاريخية والسياسية ومحباً للأدب ومنتقناً للغة العربية أيها إتيقان، حتى أنه في مؤتمر

في مؤسسة الرئاسة متخطياً بذلك البيروقراطية والروتين الإداري.

كما إن موقع الرئاسة في وقتها نراه مزدحماً ليلاً ونهاراً ويعج بالزائرين والسياسيين ورؤساء المنظمات الإغاثية والاجتماعية، وكذلك المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات الذين كان لهم جدول دوري في الجلوس معه والتعرف على مشاكلهم، وكنا بجانبه في كل هذه اللقاءات مع الوزير المعني، وبحث معهم مشاكلهم، وحيث إن ارتباط هؤلاء الوزراء برئيس الوزراء، بل ويقوم باستقبال جميع الوزراء كل على حدة، الوزير وكادر الوزارة الرئيسيين الذين يعملون فقد كان يسجل ما يطلبون منه باعتباره رئيساً للبلاد، ومسؤولاً عن سلامة أرضه وسيادته حسب الدستور، ولديه جلسة دورية مع دولة رئيس الوزراء، كما في المادة الدستورية رقم (٦٦) التي تنص على إن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

وفي حالة حصول الأزمات يستنفر كادر الرئاسة بأجمعه لاستقبال الأزمة بسعة صدر ونظرة وطنية.

وكان يعتمد الى دعوة جميع المكونات التي تشكل هذا المجتمع لغرض الوصول إلى نقاط الالتقاء التي من شأنها أن تعين على تجاوز الخلافات والصراعات.

وبعد كل أزمة كانت تعصف بالبلاد يعقد اجتماعاً طارئاً، ويتخذ قرارات ثم يتابعها مباشرة. وضمن سياسته في إدارة الدولة فقد كان يبحث عن الوطنيين والمخلصين، وبالأخص اللذين كانوا في العهود السابقة، الذين كانت تربطه بهم علاقات طيبة، وكانت تتعاطف مع مشروعه النضالي، ليطلع على أحوالهم ويطمئن على وضعهم المعيشي ماداً لهم يد العون والمساعدة، وهذا من وفاء وشيم الرجال ومن خلال مرافقتي له وحضوره بقره في مؤتمرات القمة وخصوصاً العربية منها والإسلامية، فقد كان يحظى باحترام وتقدير متميزان لدى جميع الرؤساء والملوك والأمراء، وقد كان يستغل في سفرائه الرسمية نشر ثقافة السلام وتثبيت حالة الاستيعاب، ويعتمد الى إجراء لقاءات صحفية موسعة منها



كان للرئيس مام جلال دور فاعل في وحدة الشعب الكردي



آخر فترات حكمه طلب منه رسام كوري عالمي يقوم برسم صور الملوك والرؤساء في العالم، وبحكم وجود صديق مشترك بيني وبين هذا الرسام بعد الاستئذان منه برسم صورته، فقام هذا الرسام برسم لوحتين فيها صورة الرئيس جلال، وتم نقل اللوحتين الى أربيل لتسليمها باليد إلى الرئيس واللقاء به، وكان ذلك في مقر الاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل، وعندما قام الكوريون بعرض اللوحة أمام الرئيس، أخبروه إن هذا الرسام مهمته الرئيسية هي رسم صور الملوك والرؤساء في العالم، فكان رد الرئيس جلال مباشرة بأنني واحد من أبناء الشعب، وقال: (هذولة رؤساء وملوك وأنني حالي حال هذا الشعب، فقلت له كيف يا فخامة الرئيس أنت رئيس وأن اعتبارك ومكانتك متميزة بين ملوك ورؤساء العالم، فأجابني باللهجة العامية (هي شهرين وفاضة عود من أموت علكوها بالمتحف. وسبحان الله بعد شهرين داهمه المرض الذي أودى بحياته رحمه الله.

الخاتمة

وفي النهاية، هذه نفحات ووقفات، عشنا فيها مع زعيم سياسي ورئيس قاد العراق لأكثر من ثمان سنوات، ليغادر بعدها هذه الحياة الفانية الى رب كريم رحيم وغفور. وكما قال الشاعر (التهامي):

حكم المنية في البرية جاري ما هَذِهِ الدُّنيا بدار قرار

تاركا أثراً جميلاً في نفوس كل من عملوا وعاشوا معه، والتقوا به، وواضعاً بصمة متميزة في ذاكرة تاريخ الدولة العراقية.

وتأتي هذه المبادرة الطيبة من هذا الصرح المبارك (مؤسسة بحر العلوم الخيرية) وفاءً... وعرفاناً... ومسؤولية تاريخية قد استشعرتها هذه المؤسسة المعطاء. داعين الله العلي القدير لها بالتوفيق ولرجالها بالسداد.

قمة مكة كان يصحح لبعض الملوك والرؤساء، مما حدى بالأمين العام للجامعة العربية الدكتور عمر موسى أن يقول بأعلى صوته : هذا حفيد صلاح الدين جاء يعلمنا اللغة العربية). وكثيراً ما كان يصحح لنا في عبارات البيانات والتصريحات الرئاسية، لما يمتلكه من ملكة في اللغة العربية. كما إنه كان يتغنى بالشعر ويتذوقه وأكثر ما كان يؤثر به شعر شاعر العراق محمد مهدي الجواهري.

وببساطته المعهودة كان يلتقي بالإداريين الذين حوله، وكذلك حمايات الذين هم بمعيته ويجلس معهم وينبسط بالحديث ويمارحهم ويقف على مشاكلهم، مما ولد لديهم الولاء المطلق للشخص.

ولم أجد فيه بهرجة المنصب وصفة التعالي والتسلط، فقد كان متعاليّاً بتواضعه.. ومتسلطاً ببساطته، إذ يحترم علماء الدين من شتى الطوائف احتراماً متميزاً لما لديهم من تأثير واضح في واقع المجتمع العراقي، وكان يهتم بهم اهتماماً خاصاً. وكذلك علاقته بالمراكز الثقافية والجامعات العراقية حيث كان يرعاهم رعاية خاصة على كل الأصعدة.

وكان له دور فاعل في وحدة الشعب الكردي، وكان بارعا في استيعاب الأزمات التي تطرأ على الساحة الكردية، كما إن لديه تفاهم متميز مع الأستاذ مسعود البرزاني الذي بدوره يكن له كل الاحترام والتقدير، لذلك نجد في فترة حياته نادراً ما تحدث مشاحنات ومناكفات في ساحة اقليم كردستان.

ومن المآثر التي شهدتها وسمعتها بأمر عيني، وأردت أن أدونها ضمن هذا البحث كي تبقى في ذاكرة التاريخ، وفي

تبدأ الرئاسة بإجماع فريد، ولدورتين أدى خلالهما الأمانة بكل جدارة واقترار وحكمة

مجلس الحكم وكان مام جلال من أحد رؤسائه، بعدها بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي بعد صدور دستور عام ٢٠٠٥ وتحمل مام جلال مسؤولية رئاسة الجمهورية بناء على إجماع نادر نظراً لتاريخه وقدراته ونضاله داخل وخارج العراق.

وبقدر علاقة الرئيس جلال طالباني بالقضاء، فقد كان تعامله برهاناً على الوفاء لمبادئه باستقلال القضاء الذي يعده ركيزة متينة للنظام الديمقراطي، وكذلك إيمانه المطلق بمبدأ الفصل بين السلطات لتحديد المسؤوليات وترسيخ الاختصاصات.

وللتاريخ والحقيقة، أذكر إن الرئيس جلال طالباني لم يطلب تلميحاً أو تصريحاً بصدور حكم معين في قضية جزائية أو مدنية أو بتغيير حكم من الأحكام.

وأذكر على سبيل الأمانة العلمية، إنه قد اتصل بي هاتفياً وكنت يومها رئيساً لمجلس القضاء الأعلى مستفسراً عن دعوة جزائية، وبادرني بأدى ذي بدء تلفونيا هذا ليس بصفة رئيس جمهورية ولكن بصفة مام جلال يسأل أخ له)، وكانت الدعوى موضوع السؤال تخص أحد وزراء الكهرياء السابقين، و هل يمكن غلقها إذا سدد ذلك الوزير مبلغ الضرر الذي أصاب الوزارة جراء تصرفه المخالف للقانون، وكان ردي بعد الرجوع إلى الدعوى ... إذا سدد الوزير مبلغ الضرر يبقى موضوع الحق العام عن خرق أحكام

بالعدوان والانتصار لمصر.

وانطلاقاً من هذا الموقف فقد حشد المظاهرة تخرج من كلية الحقوق وتوجه إلى باب المعظم، لتتجمع مع مظاهرات طلبة بقية الكليات، حيث كان يشاع إن رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير المعارف خليل كنه سيكونان على شرفة مجلس الخدمة في باب المعظم في حينه، لشرح موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي، وكانت مظاهرة طلاب كلية الحقوق مدوية في هتافاتها ورافعة شعارات حساسة ضد الحكومة.

وخلال مسيرتها تصدت لها الشرطة لتفريقها بالقوة، وحصل إطلاق نار كثيف، ولولا تعاطف الجنود في سرية الخيالة مع الطلبة، وفتحهم باب السرية لإدخالهم داخلها لكان مصير مام جلال وزملائه وزميلاته من المتظاهرين بين شهيد وجريح. وهكذا لطف الله لإبقاء مام جلال حياً لأداء دوره الوطني والإنساني.

أيها الحضور الكريم:

انتهى العام الدراسي (١٩٥٨-١٩٥٩) وتخرجت الدورة، وهي الدورة الأولى التي تخرجت عبر جامعة بغداد بعد تأسيسها برئاسة العالم العراقي عبد الجبار عبد الله، وكان عدد الخريجين ٨٧ خريجاً وكان مام جلال والمتكلم قد خططنا للانتماء الى نقابة المحامين، وممارسة المحاماة، قبل التحاقنا بدورة الضباط الاحتياط الوجبة الأولى من الدورة (١٤). وفعلاً تسلمنا هوية المحامين في ١٩٥٩/٧/١١.

وبعد انتهاء دورة الضباط الاحتياط لم تنقطع صلتني بأخي وزميلي مام جلال، كلما وجدت لذلك سبيلاً حتى جاء التغيير المفصلي في العراق بتاريخ ٢٠٠٣-٠٤-٠٩ وما رافقه من أحداث جسام، ثم تشكل

تعامله مع القضاء كان برهاناً على الوفاء لمبادئه باستقلالية القضاء

القانون، وذلك متروك للمحكمة الجزائية، و بعد هذا الإيضاح لم اسمع من الرئيس الراحل سوى كلمة واحدة (شكراً أخي).

ترسيخ حكم الدستور والقانون

واستمرت العلاقة و التعاون بيننا بالعمل على ترسيخ حكم الدستور والقانون طيلة الدورتين التي شغلها الرئيس جلال طالباني وكنت أجد فيه الأمين على سيادة ووحدة العراق والالتزام بأحكام الدستور نصاً وروحاً في جميع المواقف التي مر العراق بها في تلك الفترة، وهي مواقف يجار التاريخ عند الكتابة عنها، لتشابكها وتعقيداتها وخطورتها، ولكن قدرات الرئيس الراحل كانت كفيلة بمعالجتها وعبور مخاطرها، وطاولة المداولات في قصر السلام شاهدة على الليالي التي قضاها مام جلال بكل تاريخه وحكمته وصبره وسعة صدره مع المعنيين، للخروج بحلول أمينة لحل المشاكل والعقبات التي تحول دون انتقال العراق من الحكم الشمولي إلى رحال الديمقراطية وتحرير المجتمع العراقي من القيود التي خلفها النظام السابق ... أيام وليالي لا تنسى.

وجاء القدر المريع وقع الرئيس الخالد صريع مرض قاس ونقل من مقر عمله إلى المستشفى الجمهوري ثم إلى خارج العراق للعلاج، وكنت أتتبع أخباره، ثم قصده في مشفاه في ألمانيا للاطمئنان

على صحته، ولأتمتع بلقياه وبحديثه.

وكان الحديث بيننا طويل وصميمي وفيه استعرضنا التاريخ حاضره وماضيه وأوضاع العراق وشخصه الذين كانوا في الميدان السياسي وتقييمه الدقيق لكل منهم، وقد أثبتت الأيام صدق ذلك التقييم والتحليل، وكانت النكتة والضحكة البريئة تتخلل ذلك الحديث الذي يعيش معي الى الأبد، وكان ذلك اللقاء الحي للأسف هو اللقاء الأخير المباشر معه ... مع الطيبة والوفاء مع الإنسان الذي لا يتكرر، ولا وجود الزمان بمثله.

والجميع يشهد إن مام جلال كان إنساناً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان سامية فقد كان سياسياً لامعاً ورجل دولة قدير بكل المقاييس متوازناً في كرده وعراقيته مؤمناً إن تلازمهما لازم لا خلل فيه، وكان أديباً ضليعاً بفروع الأدب قديمه وحديثه، ذو فكر جوال لا يعرف الحدود.

رحمك الله يا صديق العمر، ويا زميل الدراسة، وشريك المسؤولية، وأسكنك الله في عليين مع الشهداء والصديقين.
وحق لك علي وانا اختتم كلمتي أن أتلو الآية الكريمة...

بسم الله الرحمن الرحيم

**من المؤمنين رجال صدقوا
ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من
قضى نحبهم ومنهم من ينتظر
وما بدلوا تبديلاً**

(صدق الله العظيم)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق



رحيل العم الذي لم يشبه أحداً سوى نفسه !

د. سربست نبي

تلك كانت البرهة الأساسية الفريدة في تاريخنا المعاصر. فبعد سقوط جدار برلين، لم نشاهد التاريخ على تلك الصورة وعلى الوجهة ذاتها إلا مع هزيمة طاغية بغداد وصعود خصمه اللدود والتمرد دائماً.

حلّت الحرية المتمردة محل استبداد منحن فقد سلطانه على الحياة لتغدو الحرية هي السائدة. وتحول المتمرد الكردي والثائر إلى سيد حرّ يصنع مصيره بحرية مع بقية الأحرار.

وأصبح منطق الفرد الثائر واقعاً راهناً، في حين أمس واقع السيد المستبد منطقاً نافلاً مضاداً للتاريخ وحكمته. أصبح متمرد الكهوف والجبال سيداً على حاضره ومستقبله، وتحول السيد الطاغية إلى شاهد على استعباده الخاص محكوم بماضيه الأشد إرهاباً في التاريخ ومقهوراً على الخضوع له.

الآن وقد مضى الثائر المتمرد، رحل الزعيم القومي

أفصح التاريخ عن دهائه ومكره ذات يوم حين جعل من الخصم المتمرد والثائر، الذي كان يستثنى في كل مرة من مأثرة عفو شامل يطلقه السيد الطاغية، يغدو هنا سيّد مصيره ومصير الشعب الذي اغتصب الطاغية حق الحديث باسمه لأمدٍ طويل. أخذت هالة الحرية تحوم فوق رأسه وتكلمه، في الوقت الذي أصبح الطاغية شاهداً مهزوماً، متجهماً وكئيّباً على كل مافعل. وغدا هو هذه المرة تحت رحمة السيد الجديد. كان يستجدي الرحمة منه حينما أصبح عنقه موضوعاً لحبل المشنقة الغليظ. وبدأ أن ماض كل منهما كان يشرح لنا بمعنى من المعاني حاضر كل واحد على حدة ومصيره. الأول منح ماضيه الكفاحي الشرف لمكانته الجديدة. الثاني ألحق ماضيه العار براهنه المعيش، بل وطبع مكانه القابع فيه بطابع الإذلال، حاملاً معه استبداده القبيح إليه، يرسف في أغلاله وفي أصفاد العبودية، التي طالما قيد بها شعبه.

رحل في أشد اللحظات المصيرية حساسية بالنسبة لوجود الدولة العراقية وبقائها

ويحفّزه على التقدّم في حقل خصب وزاخر من التناقضات، التي كان يعيها في كلّ برهة ويواجهها.

كان هذا القلق بالذات هو الذي راكم لديه ونمى الحسّ بابتكار الحلول وإبداعها. فقد رفض منذ بداية وعيه ما يعرف بالمبدأ الرواقي الأسمى لدى بلوتارخ، أي البحث عن التوافق بين الثوابت الشخصية والسلوك ومعطيات الواقع، رفض المهادنات الخادعة، وفي حالات الصراعات الحادة كان يلجأ إلى التحايل على التناقضات عبر ترويضها وتطويرها، ومن هنا نكتشف أحد ملامح براغماتيته السياسية في المواقف، التي أثارت الحيرة دوماً لدى أصدقائه قبل خصومه.

إذ كان أكثر الزعماء الكرد، وربما الشرق أوسطيين، إثارة للحيرة والتساؤل، الأكثر إثارة للذهول والدهشة. وفي عموم الأحوال لم يهتم أن يعيش بسلام أو طمأنينة زائفة أو وئام مع تناقضات محيطه الخارجي التي واجهها في كل حين وأوان.

وبخلاف ماسبق، فإن الوعي المتوافق، الوعي الذي ينشد الانسجام المطلق، يستحيل عليه أن يتقدم ويكتشف التناقضات في الواقع. وفي الحالات التي يضطر إلى ملاحظتها، فإنه يلجأ إلى الهروب منها عبر تمبيعها أو إظهارها على أنها عارضة، ولهذا هو وعي رجعي ومحافظ وغير ديمقراطي.

إنه وعي مزيف، جامد يقف عند برهة ثابتة من التاريخ ويتجاهل السيروورات الواقعية المحيطة به، ومن ثمّ يلجأ إلى إسباغ القداسة على اللحظة التاريخية تلك.

الوعي المتناقض، وعي جدلي، ينطوي على قوة تغيير وتجديد، وهو في الآن نفسه وعي نقدي بالضرورة، ينخرط بعمق في تناقضات الواقع ليبني عليه ويؤسس لتجاوزه.

وما ميّز العقل السياسي لتجربة طالباني هو هذه القدرة على اكتشاف التناقضات والتغلب عليها، وفي الحالات القصوى التي كان يضطر إلى تقديم تسويات مؤقتة أو التعايش معها كان يستعين بحسه العالي في التهكم

الكرد/ العراقي البارز جلال طالباني، الذي عرف منذ فتوته الباكورة بـ مام جلال. رحل مخلفاً وراءه جبلاً من التناقضات، على الصعيدين القومي والوطني العراقي، من الصعوبة بمكان التوفيق بينها أو تجاوزها في ظلّ غيابه. رحل في أشد اللحظات المصيرية حساسية بالنسبة لوجود الدولة العراقية وبقائها وأيضاً بالنسبة للمسارات المعقد للقضية الكردية في سوريا والعراق.

عرف عن مام جلال (العم) قدرته ومهارته على إدارة تناقضات الوضع العراقي وتعقيداته بحكمته السياسية ودهائه. ولا أخفي هواجسي وقلقي العميقين من هول الفراغ الذي قد يخلفه غيابه في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة من تاريخ العراق وكردستان.

الرئيس طالباني كان رئيساً عراقياً بامتياز وقومياً كردياً متجذراً في انتمائه إلى أقصى حدّ.

انتمى إلى عمق الواقع العراقي والكردستاني معاً في موقف جدلي غاية في التعقيد والكثافة. ولهذا كان قادراً على إيجاد الحلول لكثير من التحديات المستمرة منذ سقوط الديكتاتور.

وكان قادراً على الترفع والنأي بنفسه عن الاستقطابات الجزئية، ليبرهن في نهاية المطاف أن الهمّ الإنساني المشترك والشامل هو الأولى برعايته.

لم يتطلع طالباني يوماً أو يكثرث بأن يعيش في توافق تامّ، أو يحافظ على وحدة نفسية وعقلية زائفة تسبغ على شخصه انسجاماً شكلياً، بل على العكس من ذلك، كانت حياته اليومية ومواقفه تتغذى من القلق الذي يعيشه

عرف عن مام جلال قدرته على إدارة تناقضات الوضع العراقي بحكمته ودهائه

التي تسعى إلى تأكيد قيم التقدم والحرية والاستقلال والكرامة في نهاية المطاف.

فقد ظلّ الراحل وفيّاً لحلم المثقف أكثر من الوفاء لمقاصد السياسي العملية وبرهن طوال حياته على هذا الإخلاص في الهواجس المعرفية والأدبية التي كانت تصاحب نقاشاته وفي ولعه بالكتاب والحوارات، وفي ظنّي كان ثمة شعور لديه، عميق وخفي، قوامه أنه ولج عالم السياسة مكرهاً، وربما مصادفة، أو هي فرضت حاجاتها عليه، ولهذا تعاطى معها بسخرية وتهكم عاليين في العديد من المناسبات، كضرب من الثأر الشخصي من سطوتها عليه.

كان تعاطيه مع السياسة في البداية، كوسيلة لا كغاية، التزاماً أخلاقياً فرضته حاجات قضية قومية وإنسانية، التزاماً بتحقيق الحلم الذي سخر حياته لأجله. لكن هذا التعاطي تحوّل بعد تجربة الحكم في بغداد إلى فخّ مرهق بالنسبة إليه، يثير عنده التوتر والقلق والانفعال الشديد.

وفي أوقات كثيرة كان قادراً على الخروج من حالات سطوة تلك المشاعر السلبية، وعلى توجيه انفعالاته وجهة مختلفة، عبر تعاطيه مع السلطة والسياسة بتهكم ومرح.. وظّف طالباني الثقافة، الأدب والشعر، إلى أقصى حدّ في العمل السياسي، وفي ممارسة السلطة، محاولاً تجريد السياسة، جهد المستطاع، من أبعادها النفعية والمصلحية المؤقتة والفجّة. بخاسة حينما كانت الصراعات السياسية تحدث في محيطه وتتفاقم، هنا كان يلجأ إلى تقديم الأجوبة أو الحلول في صيغ أدبية أو ثقافية، بغرض

والسخرية منها، وهذا ما أضفى على شخصه طابعاً عرف به خطأً ونعني روح الفكاهة.

إلا أنه كان يرنو من وراء التفكه الظاهر ماهو أعمق وأبعد من المرح الاعتيادي، إذ ينطوي روح التهكم عادة على زخم معرفي ووعي هائل مصحوب بحس نقدي يسعى إلى التسامي على المفارقات الجزئية العابرة وإلى تسفيهاها بدلاً من الإنهمام بها.

هكذا فقد اختزل مام جلال في شخصه كلّ تناقضات واقعه، الثقافية والمجتمعية والقومية، وتعاطى معها بدناميكية فريدة تنم عن ذكاء عملي ونظري. كانت حياته مسيرة متواصلة في مواجهة التناقضات، وكان دأبه التخلص منها عبر التغلب عليها ومن ثم اكتشاف ماهو أعقد منها.

ويمكن اكتشاف أول تناقض واع لديه في طفولته الباكّة، لحظة بدء تكوين وعيه الاجتماعي والسياسي، حينما اتخذ لقب(مام) العم لنفسه، وهو يشير إلى تقدير اجتماعي لا يمنحه أقرانه أو أبناء جيله إلا لمن بلغ من الحكمة العملية والاجتماعية مبلغاً، واستطاع أن يفرض قيادته المستقلة وجدارته على الجميع.

هنا أخذ وعيه بفكرة التقدم والتغيير ينفصل عن مؤسسة التكية الدينية، التي كان وريثها الشرعي، باتجاه تأسيس شرعية سياسية حديثة لانسب شرعي لها، في تحدّ واضح للمؤسسات الاجتماعية الراسخة والسائدة في زمنه.

التناقض الثاني والرئيس في شخص طالباني، الذي ظلّ ملازماً لسلوكه حتى رحيله، كان تناقض الثقافي والسياسي، ومن خلاله. كان يهدف إلى انتصار قيم المعرفة النظرية على المعايير العملية للسياسية.

ولعلنا نفسر هذا الولع الشديد المعهود عنه بالثقافة والمثقفين بضرورة أن تقدم السياسة والسياسة ضريبة أخطائها البراغمية للثقافة وتعبّر عن توقيرها الشديد لها، وهذا يشرح لنا انحيازه إلى الرؤية الثقافية والأخلاقية،

لقد التزم طالباني بعقلانية واقعية في نهجه السياسي والقومي

لمؤسسة الحكم في العراق خلال سنوات رئاسته للعراق، حيث استطاع أن يبرهن للجميع أنه قادرٌ على أن يكون، في الوقت نفسه العراقي الأول، الذي بمقدور العراقيين جميعاً أن يلجأوا إليه ويلقوا بمعضلاتهم السياسية على كاهله كي يجد لها حلاً دون أي قلق أو ارتياب في مقاصده العراقية. في الوقت الذي ظلّ فيه الزعيم القومي الملهم لجميع الكردستانيّين في العالم.

لقد التزم طالباني بعقلانية واقعية في نهجه السياسي والقومي، إلا أن عقلانيته وواقعيته التي طبعت بطابع براغماتي عُرف عنه، لم تكن في أيّ وقت من الأوقات براغماتية قصدية، إنما براغماتية أداتية، عدّت من السياسة رافعة للتغيير ولتحقيق مآرب تاريخية وإنسانية شاملة. حيث خط لنفسه نهجاً سياسياً تميّز به وانفرد.

ومن الصعوبة بمكان اليوم إيجاد نسب سياسي في التاريخ القومي الكردي يمكن عبر الإحالة إليه فهم التجربة السياسية لشخص طالباني، فهي نتاج وحده وهو الأب الوحيد الشرعي لموقفه.

وبمعنى من المعاني، يمكن اعتباره أبو السياسة الكردية الحديثة ومؤسسها، لأنه الأول الذي وضع السلطة نصب عينيه كمنصة للتحرر القومي، وقد استطاع أن يحقق ذلك جزئياً وإن كانت بقوائم عربية وفي عاصمة كانت تعدّ قبلة العروبة في وقت من الأوقات.

رحل طالباني، العم والزعيم، أخيراً، فمن يجرؤ اليوم، من بعده، على الإدعاء بخلافته، أو بتمثيل تركته السياسية أو دوره؟ من هو القادر على التصدي لعبء التناقضات التي كان الراحل يتعاطى معها بمهارة وحذق ويتخطاها؟ من يستطيع أن يتخلص من شبحه أوظلّه الذي سيظلّ يحوم فوق رؤوس الجميع لأمد طويل، حتى يغدو قادراً على التصرف وحده من دون العودة إلى الشرعية التي خلفها وراءه؟

* ١٥ تشرين الاول ٢٠١٧

تشذيب التناقضات وتهذيبها، وتغليب الوعي على الفعل. إن تناقض الوعي مع الفعل وتغليبه، تناقض الحلم مع الواقع، هو تناقض ملازم لسلوك كلّ مثقف أصيل أكثر مما هو ملازم لعقل السياسي الغارق في الواقعية الفجة. وقد استطاع طالباني أن يستثمر بمهارة فطنته في هذا التناقض ليعيد بناء وعيه بالعالم وصياغته، ويقود التسويات في محيطه الهادر بالصراعات الطائفية والقومية.

تناقض الوطني والقومي كان هو التناقض الثالث الأبرز في وعي طالباني السياسي وفي تجربة كفاحه السياسي، ويعبر عنه بتناقض الخاص والعام. وكان يسعى إلى تخطيه وحسمه باتجاه تغليب الحس الإنساني المشترك والشامل. حيث عاش تناقضات واقعه القومي وتحولاته بعمق وتجدّر أصيل، وعدّ هذا الواقع أساساً راسخاً لكفاحه وعمله السياسي.

إلا أن وعيه واجه باستمرار استحقاقات سياسية وإنسانية من محيطه العراقي والعربي والفراسي... الخ كان عليه أن يستجيب لها بقدر كبير من الالتزام السياسي والأخلاقي.

من هذا الموقع يمكن فهم وقراءة درجة تفاعله النشط واستجابته للنضال التحرري للشعب الفلسطيني وجميع قضايا التحرر الوطني والديمقراطي في المنطقة والعالم، ناهيكم بانخراطه الفاعل والحاسم في مواجهة نظم الاستبداد في العراق واسهامه العميق في صناعة التحولات التاريخية التي عصفت بالبلاد طوال ستين عاماً. في ضوء هذا المبدأ يمكن أيضاً شرح آليات إدارته



مام جلال.. شخصية فريدة ومؤثرة في الساحات الكوردية والعراقية والدولية

كلمة سماحة السيد عمار الحكيم للذكرى الخامسة لرحيل فقيه الامة الرئيس مام جلال
2022/10/3

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

السيدات والسادة الحضور..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في الظروف والمسارات الصعبة التي تمر بها الأمم.. تستذكر الشعوب مواقف قادتها ورموزها.. مستلهمة منهم العزيمة والصبر والإيثار.. والمسارات الصحيحة بما يتسق مع المبادئ والقيم التي ضحى من أجلها أولئك القادة الكبار..

تمر علينا الذكرى الخامسة لرحيل الزعيم الوطني مام جلال طالباني رئيس جمهورية العراق الأسبق رحمه الله، بمرارة كبيرة وألم عميق، لفقده وغيابه عن الساحة العراقية وعن شعبه الكوردي في هذه الظروف الحساسة من تاريخ البلاد.

إن وجود القادة الكبار ضرورة وغيابهم خسارة وذكراهم ذخيرة، أينما حلوا ومتى ما آستذكروا في أي زمان ومكان، فطبيعة تفكيرهم وحراكتهم وسلوكهم يدفع شعوبهم وأتباعهم ومحبيهم لتجديد العهد معهم ومراجعة سيرهم وتجاربهم ومبادئهم ليكملوا المسيرة ويأخذوا منهم الدروس والعبر الناجحة ويعززوا المواقف ويواصلوا الطريق.

إن شخصية الراحل مام جلال طالباني كانت فريدة ومؤثرة في الساحات الكوردية والعراقية والدولية وقد تمكن بتفكيره المتقدم أن يتجاوز أحلك الظروف وأخطرها وأن يؤسس لمراحل مفصلية في تاريخ العمل السياسي العراقي.

كان زعيما ملهما ومحبا لأبناء جلدته

فعلى المستوى الكوردي كان زعيما ملهما ومحبا لأبناء جلدته، ومتفانيا في الدفاع عنهم في سوح الجهاد ومعارضة النظام الإستبدادي العنصري الذي إستهدف أبناء شعبه بكل صنوف العنف والقسوة والتهميش، ولكنه لم يتخل يوماً، عن كونه قائداً عراقياً إتسعت رؤيته لتشمل جميع العراقيين بكافة إنتمااتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية.

إن الحفاظ على هوية (العراق والكورد) معا، كانت من شواخص تجربته التي جعلت منه قائداً عراقياً بإمتياز. مام جلال طالباني لم يتخل يوماً عن الحقوق المشروعة لأبناء جلدته الكورد بشهادة أصدقائه ومنافسيه، ولكن ذلك لم يجعله يغفل يوماً عن كامل الجغرافيا العراقية وتنوعاتها، وقد أنشد فيه الجواهري الكبير قائلاً

(شوقاً لجلال كشوق العين للوسن

كشوق ناءٍ غريب الدّار للوطن

شوقاً إليك وأنت الثّور منْ بصري

وأنت مني محلّ الرّوح في البدن).

ليصور عمق العلاقة والعاطفة بين مام جلال العراقي الكوردي وبين الشاعر العراقي العربي الراحل محمد مهدي الجواهري.

قوة العراق تكمن في تنوع مكوناته

لقد كان يعتقد أن قوة العراق تكمن في تنوع مكوناته.. وأن إحترام خصوصية تلك المكونات لايلغي وحدتها وتماسكها ضمن مشتركات الوطن الواحد.. ومصير الأمة الواحدة.

ولذا توحدت عليه قلوب العراقيين.. كما توحدت لديه هموم العراقيين وتطلعاتهم.. فعاش رمزا ومات رمزا وطنيا تفتخر به الأجيال عبر التاريخ..

وهذا ما انعكس بشكل جلي على طبيعة علاقته مع المكون الإجتماعي الأكبر في البلاد من خلال صلته المباشرة بالنجف الأشرف وحوزتها ومرجعياتها وأسرها العلمية إلى جانب علاقاته الوثيقة بالعشائر العربية في الفرات الأوسط والجنوب.

لايزال محط إحترام وتكريم المكونات العراقية

فكان ولايزال محط إحترام وتكريم المكونات العراقية وفي مقدمتها المكون الشيعي الذي يتذكر مواقفه الوطنية في الدفاع عن المرجعية والمكون الأكبر وحقوقه في المحافل والمحطات الوطنية والدولية.

ولايمكن أن نغفل بشكل خاص عمق علاقة الراحل بأسرة آل الحكيم خلال عقود طويلة من الزمن، منذ النضال المشترك مع شهيد المحراب الخالد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (قدس) في ساحات المعارضة الملتهبة، والتعاون والشراكة في التأسيس السياسي لمرحلة ما بعد سقوط الدكتاتورية مع والدنا الراحل سماعة

السيد عبدالعزيز الحكيم (رحمه الله)، والتراكم والإستمرار في علاقته الوثيقة معنا شخصيا، حتى وفاته المؤلمة. لايمكن أن ننسى هذا التاريخ المشترك وهذا الإرث الثمين وتلك المواقف المفصلية أبداً، وسيبقى مام جلال حاضرا في قلوبنا وعقولنا ووجداننا ما حيينا وسنبقى نذكر لأبي شلال مواقفه المشرفة أينما كنا وكلما حانت الفرص والمناسبات.

ضرورة العزم على مواصلة منهجه

إنني أناشد إخوتي وأخواتي من أبناء شعبنا الكوردي الأبي، كما أناشد أبناء مام جلال ورفاقه ومحبيه في الإتحاد الوطني الكوردستاني ولاسيما رئيس الإتحاد الوطني الكوردستاني الأخ العزيز الأستاذ بافل طالباني وحلفاءه في الحزب الديمقراطي الكوردستاني والقوى الوطنية والكوردستانية الأخرى أن يعقدوا العزم على مواصلة منهجه ومبادئه ومسيرته الوطنية الغراء، في الوحدة والتكاتف والتمسك بمشروعه، والمضي بالمعادلات التي رسمها الراحل الكبير في حياته والحفاظ عليها وتقويتها وتأكيداها. فإعراق اليوم بحاجة ماسة الى المزيد من الاعتدال والعقلانية والحوار والانفتاح والانسجام بين العراقيين جميعا، وقد كنتم ومازلتهم من أعمدة هذا المنهج القويم الذي يجب أن يستمر بقوة تكريما لذكرى مام جلال والقادة الوطنيين كافة.

ضرورة توحيد المواقف والمسارات المطلوبة

السيدات والسادة الكرام..

حري بنا أن نستلهم من هذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوبنا.. توحيد المواقف والمسارات المطلوبة، ولاسيما مع ما يمر به بلدنا من لحظات حاسمة في تاريخه الحديث.. وإني على ثقة بأن روح الراحل مام جلال تتوق ليأخذ كل منا تلك المواقف الوطنية الحاسمة في حلحلة الخلافات بروح الإيثار وتغليب المصالح العليا للبلد.

وإسمحوا لي أن أتحدث بصراحة معهودة بين أهلي وإخوتي في إقليم كوردستان.. لا أحد منا ينكر أن هناك خللاً بنيويا في طبيعة مسار العملية السياسية القائمة اليوم.. ولاسيما أنها مرت بظروف إستثنائية منذ التأسيس.. وإن الإستمرار على قواعد الإستثناء يهدد نظامنا السياسي ويعرضه الى أزمات خانقة ومتوالية.. وهذا ما نعانيه اليوم من إنسداد سياسي لم ينفع معه حتى خيار الإنتخابات المبكرة.

دستورنا الإتحادي بحاجة الى تطوير وتفسير وتعديل

ولا أحد منا ينكر أيضا.. أن دستورنا الإتحادي بحاجة الى تطوير وتفسير وتعديل للعديد من مواده بما يتناسب مع متطلبات التطور في التجربة السياسية طيلة العقدين الماضيين من عمر التجربة الديمقراطية

في العراق.

وحيثما لاتكون الأزمات والمشاكل السياسية هينة أو عادية.. فإن ذلك يتطلب أن يكون دور المعالجة إستثنائيا يتناسب مع حجم المشكلة وضرورة مواجهتها بحزم وحسم ومسؤولية. وهذا ما يجعلني أنتهز فرصة هذه المناسبة الوطنية الكبيرة في مخاطبة إخوتي من قيادات إقليم كردستان الذين لا أشك في إخلاصهم وحرصهم الوطني.. في النظر نحو بغداد بذات العين التي كان ينظر بها الزعيم الراحل مام جلال إلى بغداد.. وأن يكونوا سببا حقيقيا في معالجة الإنسداد السياسي الذي وصلنا إليه.. لاسيما بعد البادرة الطيبة والموقف المسؤول في إستئناف عمل مجلس النواب.

اهمية الإتفاق على إختيار مرشح رئاسة الجمهورية

إن الإتفاق على إختيار مرشح رئاسة الجمهورية لا يقتصر على تلبية إستحقاق المكون الكوردي فحسب وإنما يمثل حاجة وطنية ملحة لمنع إنزلاق البلاد نحو نفق مجهول.. وإن الإستعدادات لمعالجة الخلل البنيوي الذي أشرنا إليه سلفا .. يتطلب أولا تشكيل حكومة وطنية مسؤولة وقوية تمهد الطريق لمرحلة الإنتقال الآمن في إجراء إنتخابات مبكرة .. خالية من العيوب والملاحظات والإشكاليات السابقة المعروفة.

وهو مايصعب تحقيقه من دون إنتخاب رئيس جمهورية متفق عليه كورديا ومصوت عليه وطنيا داخل قبة البرلمان، بما يتناسب مع خطورة المرحلة المقبلة وأهميتها في الإصلاح والمعالجة. لقد كنا دوما ولانزال من دعاة الحوار الوطني .. والجلوس إلى طاولة الحوار والتفاهم والإنسجام .. وهو أمر نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى .. ولكننا في الوقت ذاته يجب أن لانتهاون في مواجهة التحديات بروح القانون والدستور .. والإلتزام بالسياقات الدستورية في حفظ الدولة وسيادة مؤسساتها. إن أملنا كبير في الإحساس العالي والإستشعار الكبير للمسؤولية الوطنية لدى إخوتنا في إقليم كردستان.. وإن البذرة التي زرعها الزعيم الراحل مام جلال ومن قبله الزعيم ملا مصطفى بارزاني (رحمهما الله) قد أتت أكلها.. وسيستمر أثرها بإذن الله وبيبزغ خيرها نجماً في سماء العراق. نجدد تعازينا الحارة ومواساتنا الدائمة ووقوفنا معكم أيها الإخوة والأهل والأحبة ونتمنى لكم المزيد من التوفيق والتألق والنجاح والعمل الوطني المشترك، مؤكداً لكم إعتزازنا وإصرارنا على هذه العلاقة الوثيقة وترابطنا التاريخي المتين.

رحم الله مام جلال.. ورحم الله شهداء العراق جميعا

رحم الله شهداء البيشمركة.. والحشد الشعبي.. وجميع صنوف قواتنا المسلحة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



سوران علي :

العراق يفتقد رجله

كان لاعباً محترفاً في إصلاح ذات البين بين الأطراف المتصارعة وخلق روابط التواصل ونقاط الالتقاء فيما بينها والوصول إلى مشتركات تنهي خلافاتها حتى وصف برجل التوافقات، كما شهد عهده إنهاء الكثير من الأزمات والمشكلات الخطيرة التي عصفت بالبلاد وكادت تتسبب في إنهيار الدولة ونظامها الجديد.

خبرة طالباني السياسية والدبلوماسية التي تنيف على ستين عاماً كانت له معيماً لا ينضب ساعدته كثيراً في تكوين صداقات وتحالفات واسعة مع جميع المكونات العراقية والدول الإقليمية والعواصم الغربية أيضاً، ويُشهد له أنه الوحيد الذي كان بإمكانه لقاء مسؤولين إيرانيين وأمريكيين رفيعي المستوى في الوقت ذاته

أربع سنوات والعراق الجديد يفتقر لشخصية فذة كان لها الدور الأبرز في إرساء الديمقراطية وأسس الحريات والدفاع عن جميع المكونات والقوميات والمذاهب والأديان في دولة كانت خارجة لتوها من تحت قبضة نظام دكتاتوري شمولي قمعي مضطهد، أربعة أعوام والعراق يفتقد صمام أمانه كما وصفه المرجع الديني الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني، فكثرت الخلافات والأزمات والتوترات وقلت التفاهات والتوافقات، فطوال مدة ولايته الرئاسية في رأس جمهورية العراق من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ استغل الرئيس مام جلال كما يسميه الكورد حنكته السياسية النوعية ومقدرته النادرة ومهارته الفائقة في التفاوض في خدمة إدارة عجلة الدولة العراقية فقد

عهد طالباني في العراق كان عهد الدفاع عن مكونات الشعب جميعاً

صعبة ولن يكون من السهل عليه أن يثبت شخصيته في ظل الصورة التي جسدها طالباني في المنصب. وتميز طالباني عن باقي الزعامات العراقية بكونه رجلاً مبدئياً صارماً يحترم كلمته حتى وإن سببت له المتاعب إذ كان دائم التأكيد على التمسك بالقانون والدستور والعمل بهما، كما كان شديد الحرص على احترام القيم الأخلاقية والإنسانية عند ممارسة السياسة وعدم تجاوزهما، فرغم المعاناة الكبيرة وقضاء سنوات عديدة من عمره في النضال المسلح في الجبال والمنافي ضد الدكتاتورية والحكم عليه بالإعدام غيابياً واستثنائه من قرارات العفو التي كان النظام البعثي يصدرها للمعارضين، إلا أن مام جلال لم يأخذ بمبدأ الانتقام والتعامل بالمثل، وفي هذا الصدد قبول رفضه التوقيع على حكم إعدام صدام حسين ورموز النظام السابق بانتقادات ولكنه أبى أن يتراجع عن قراره، أثراً تعرضه للضغوط على أن يخالف توقيعه على وثيقة لمنظمة الاشتراكية الدولية التي انتخب رئيساً لها لاحقاً كانت تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام بوصفها غير إنسانية، وهو ما أكد على التزامه المهني الوظيفي كمحامي أيضاً.

طالباني لم يكن زعيماً وحقوقياً فقط بل كاتباً وصحافياً ومثقفاً أيضاً كرس جل اهتمامه لدعم المثقفين وأصحاب الأقلام ورجال الصحافة والإعلام وحرية التعبير

من دون حساسية أو توتر، فقد كان يتمتع بقدرة كبيرة على الإنسجام مع الظروف وإعادة تنظيم مسار رؤيته السياسية حسب ما تقتضيه حاجة الظروف والمواقف وهو يمثل رمزاً للوسطية والاعتدال السياسي والنفور من التطرف والإيغال، وفي كل ذلك كان التفاؤل عنده سيد الموقف إذ كانت البشاشة والضحكات والابتسامات لا تفارق محياه ورواية النكات لا تنقطع عنه حتى في أحلك الظروف وأصعبها وهو ما كان يعيد التأكيد عليه مراراً في مقابلاته.

ومع تركيز صلاحيات السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء حسب الدستور العراقي المصوت عليه عام ٢٠٠٥ إلا أن الراحل طالباني استطاع أن يُكسب منصب الرئيس خلال ولايته المتتاليتين مكانة لا تقل شيئاً عن رئاسة الوزراء، ولعب تمتعه بالدور الريادي في ذلك الكثير وتمكن من فرض سطوته على الأمور بجدارة واستقطب معظم القوى السياسية واستمال شخصياتها البارزة المؤثرة، بمعنى آخر يمكن القول أن طالباني منح منصب الرئيس هبة أفخم وموقعاً أرفع وأضفى عليه تأثيراً أوضح وأصبحت الرئاسة بحاجة له وليس العكس، فقد كانت الأطراف السياسية تتأثر بشخصيته الكاريزمية وتلبي دعواته دون تردد وبخضوع وتستمع إليه وتوافقه الرأي غالباً، حتى قيل أن الرئيس الذي سيخلفه سيواجه مهمة

بغيا به يلاحظ تراجع الإجماع والوئام والتوافق بين الساسة والمكونات

المتعددة القوميات، وهو أول رئيس يجمع عليه عموم الشعب على الرغم مما يشوب المشهد السياسي العراقي من تعقيدات وعراقيل، ولم يكن التعاطف الشعبي والرسمي والدولي الواسع والرفيع والمنقطع النظر عند تدهور صحته ثم وفاته ومواراة جثمانه الثرى عام ٢٠١٧ سوى انعكاس حقيقي وواقعي للمحبة التي كان يكنه الجميع لشخصه وفكره وتاريخه العريق وما قدمه للكورد والعراقيين والسلم الإقليمي والعالمي على حد سواء.

طالباني كان زعيماً فريداً ورئيساً نذر نفسه لخدمة شعبه والسعي لتحقيق تطلعاته، وهو لا يشبه غيره وبغيا به منذ مرضه إلى رحيله وحتى الآن يلاحظ تراجع الإجماع والوئام والتوافق بين الساسة العراقيين والمكونات أيضاً، فالعراق لم يشهد هدوءاً منذ رحيله وأفتقرت السياسية إلى التسويات الطالمانية الناجعة التي ترضي الجميع، وبات العراقيون يدركون حجم الفراغ الذي تركه رحيله فهم موقنون حقاً بحاجتهم الماسة لحكمته وتفانيه الذي يندر وجوده عند غيره من الزعماء والسياسيين فقد كان بحق رجل المراحل الصعبة.

*موسوعة ايلاف

والرأي، ولا ضير في ذلك فقد وجد نفسه أقرب إليهم من غيرهم إذ بدأ حياته السياسية في سن مبكرة ككاتب وصحفي وله مواقف دعم لا حصر لها لهذه الفئات المهمة في المجتمع، مسجلاً حالات وأحداث في هذا المضمار قلما وجدت في الدول العالم الثالث بل المتقدمة كذلك، فيحسب له حثه على فسح المجال للجميع للتعبير عن آرائهم بحرية ودون خوف وهو أول رئيس يأمر بتخصيص موقع لتعبير المواطنين عن آرائهم بحرية في متنزه في مدينة السليمانية على غرار حديقة هايد بارك في لندن، وهو أيضاً من كان يدعو الجميع إلى إعلان انتقاداتهم للسلطة والحكومة والبدء بشخصه أولاً وقبل الجميع، كما كان يعادي استخدام العنف لتكميم الأفواه وتضييق حرية الرأي ويدعو إلى الرد على الكتاب والإعلاميين المنتقدين بالكلمة والكتابة وليس بالتعنيف كما فعل مع الأديب والكاتب محمد موكري عند تأليفه كتاب (سهگ وه - نباح الكلب).

عهد طالباني في العراق كان عهد الدفاع عن مكونات الشعب جميعاً شيعة وسنة وكورد ومسيحيين وكلدو آشور وليس التعصب لقومية معينة وتفضيله على أخرى، وكفاه فخراً بأنه من أسس لسياسة شدة الورد لا سيما في مدينة كركوك



*فاتح عبد السلام

رحيل جلال طالباني .. رحيل آخر؟

المثقلة والمتقوبة من أكثر من مكان تسير في هذا البحر الهائج .

كان طالباني قريباً من عموم العرب، وقدم نفسه رئيساً لكل العراقيين بالرغم من صعوبة مهمته في اقناع الناس بدوره ومسؤوليته .

في زمنه، كان كل منصب شكلياً، حيث الحاكم الأمريكي بول بريمر موجود أو كان مغادراً وتاركاً خلفه نفوذه ، لكن وجود الراحل طالباني في منصبه (الشكلي دستورياً) كان له رمزية عالية وفاعلية داخلية واقليمية، لاسيما في العلاقات الايرانية العراقية التي لم تكن ذات هوية أكثر من التبعية، لولا الخبرة السياسية التي كان يتمتع بها.

طالباني كان رجل حوار وحجة، وكان صاحب رأي وقرار، في اطار المشاورات. عينه كانت على كردستان الحلم ، وعينه الأخرى ظلت ترقب وضع العراق المتدهور، حتى الرمق الأخير.

خسارة العراقيين للطالباني مزدوجة.

*رئيس تحرير صحيفة (الزمان)

سيترك رحيل جلال طالباني فراغاً من الصعب سدّه، لاسيما ان العراق يعيش ازمتات متراكبة، طالما كان الرئيس العراقي السابق وزعيم احد الاحزاب الكردية الكبيرة قادراً على منع الوصول الى طريق مسدود بين الفرقاء الذين يغص بهم حكم العراق الآن.

السنوات التسع التي قضاها طالباني رئيساً للعراق، كانت من أصعب الازمنة العراقية، حيث البلاد تحت حكم الامريكان من جهة، وحيث مفهوم السيادة ملتبس والصراع الداخلي وصل الى الحرب الطائفية ، وكانت ايران في أوج صعودها ونفوذها في العراق .. الحلم في أجندتها. لم يكن النجاح سهلاً ، ولم يكن النجاح متاحاً وحين يتحقق بدرجات متدنية لا يكون واضحاً، لأن كل شيء أسود كان طاغياً ، مع موجة من أشخاص وصلوا الى سدة السلطة وهم يحملون توصيفاً واحداً هو الجهل الممزوج بالحق والطمع. هنا كان طالباني يحاول الحفاظ على التوازنات بما يجعل السفينة السياسية

الى مام جلال الكبير...

الشيخ الوديعُ يبعثُ في أفواه الجياعِ نشوة القناعة

* شعر : محمد الجاسم

هذه القصيدة كتبها في حق الراحل الكبير مام جلال بعد زيارتنا له في المستشفى في برلين.. قبل رحيله المفجع بأكثر من شهرين تقريباً.. وضمّنتها في مجموعتي الشعرية الثالثة التي صدرت في بغداد، بعنوان (مناجل القصب السومرية).



حين إشتهى البركانُ حافّاتِ خالدةً

لسرمدية نيرانه

وإشرأبَ قرنُ الشيطانِ

يطاولُ طموحَ الفقراءِ

رأينا الليالي تنهمزُ منها ظلماتُ مصطنعةً

تطاردها رغباتُ المتهورينَ

واللاهثينَ وراءَ مجدٍ أجوفٍ

إلا الشيخُ الوديعُ

المتلفعُ بشيخوختهِ النضرة

يبعثُ في أفواه الجياعِ

نشوة القناعة

مَنْ قالَ إِنَّ الجبالَ تموتُ كالكائناتِ الحيةِ

ألسنةُ الثورةِ تتصاعدُ منْ فمِ الوادي

عوارضُ السيطراتِ الملعومةِ

تخشى مهابةَ الغدِ المؤمِّلِ

الجسورُ والقناطرُ

تربطُ بينِ صفتي القلبِ

كلما رفعَ الشيخُ يدهُ يحيي الجماهيرَ

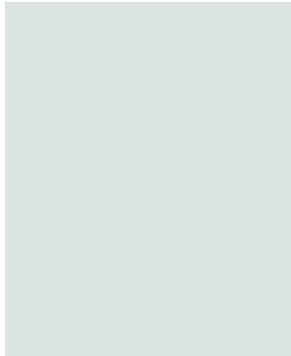
لُحْفُ من الطمأنينةِ

توزعُها المنظماتُ الروحيةُ

لكلِّ مَنْ أحبَّ الشيخَ الوقورَ

قرقعاتُ السلاح
التي كانت تخذُشُ أَسْمَاعَ الأَشْقَاءِ
ماعدتُ تُخيفُ شوارِبَ المقاتلين
لأن صدرَ الشيخِ الرحب
تصدى لإحتباسها

دماءُ الطيور
وماعزُ الجبل
ونزيفُ الزهورِ البريَّةِ
لم يكنْ كلُّ هذا
ليتوقَّفَ
لو لا حكمَةُ الشيخِ
الجبالُ والوديانُ تستدرُّ السُّحْبَ المهاجرةَ
كي لاتتركَ للدخلاءِ
والمحاربينَ المفترضينَ
رضفَ خارطةِ الجبالِ والوديانِ
بالجماجم من جديد
الرفاهيةُ تحتاجُ أبجدياتٍ منسوجةً بالحبِّ
تتسللُ الى دفاترِ التلاميذِ
معطرةً بأنفاسِ الشيخِ..
والغسقُ المديدُ
لم يَعدْ بحاجةً الى المصابيحِ
فإبتسامَةُ الشيخِ
نُفْيٌ مزارعَ كردستانِ كُلِّها
بإشراقَةِ المجدِ
وتسقي
مرايعِ البطولةِ والنضالِ
بِدِيمَةِ التفاؤلِ.



ناصرية دورتموند - ألمانيا

٢٠١٧ آب



الشاعر فؤاد الكنجي*

شخصية عالمية تاريخية ومحور اللقاء بين العراقيين

يمكن وصفه إلا بكونه شخصية مرموقة ليس على الصعيد المحلي بل على الصعيد الإقليمي والدولي، سيبقى اسمه في ذاكرة التاريخ لن تطوى صفحته أبداً لان حياته كانت حافلة بالأحداث السياسية التي شكلت انعطافاً في تاريخ العراق المعاصر وتاريخ الكرد بصورة خاصة، فمهما قلنا بحق هذا الرجل فان التعبير عنه لا يسعفنا في هذا المصاب الجلل الذي إعلان عن خبر وفاته، لتمتلى ميادين مدينة (السليمانية) بملايين الكرد وأبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناتهم للمشاركة في جنازة مهيبة لتشيع جثمانه، لتنهمر مقولات ومقالات نعيه وراثته بافتقادنا له، وليعلن الجميع - وليس الكرد فحسب - بأن العالم خسر

توفي الثلاثاء، الثالث من شهر تشرين الأول ٢٠١٧ في ألمانيا، الرئيس (جلال طالباني)، رئيس جمهورية العراق السابق للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤، وعضو مؤسس لـ (الاتحاد الوطني الكردستاني) ذو التوجه اليساري الاشتراكي، عن عمر يناهز ٨٣ عاماً، بعد إصابته بجلطة دماغية منذ عام ٢٠١٢، وبعد طول المعاناة مع المرض نقل إلى (ألمانيا) في ٢٥ أيلول الماضي بعد إن تدهورت حاله الصحية بشكل مفاجئ، وقد وري جثمانه الثرى في مدينة (السليمانية) مركز إقامته يوم الجمعة المصادف السادس من تشرين الأول ٢٠١٧.

جلال طالباني، هذا القائد الذي رحل عن عالمنا، لا

زعيمًا بارزا في هذا العصر.

إن وفاه الرئيس (مأم جلال طالباني) كانت صدمة مروعة وخسارة فادحة للعالم أجمع حتى أعدائه سينعونه قبل أحبابه، لقد كان حقا رجلا عظيما، رجلا يتمتع ويتحلى بالشجاعة وبالبصيرة الفائقة، رجلا وهب كل حياته لقضية الكرد الذين كانوا يبادلونه حبا بحب وتقديرا بتقدير، لقد مضى وأعطى جل حياته في سبيل تلك القضية، قاد شعبه مخلصا إياه من الهوان والبؤس إلى مكانة لا تمكن أحدا من أن يتناول عليه أو يستغله أو يغفله مكانة لقد جعل رأيه مسموعا يؤخذ في الاعتبار في كل محافل محليا وإقليميا ودوليا .

نعم إن اليوم الكرد تبكى وفاة محررها وأبنها البار، بل

سيبكيه العراق والعالم اجمع، فد(جلال طالباني) هو القائد الذي لا يتردد ولم يتردد، هو باعث نهضة الكرد وحامى كرامتهم وموحد أمتهم ومضمد جراحها وموجه كفاحها وباني سلامها،

هو المناضل الذي أحب الشعب العراقي كشعبه الكرد دون تميز وهو الذي أحب الشعب العراقي كل الحب والذي وصفهم بكونه ((باقة ورد))، فد(جلال طالباني) بقدر ما كان مناضلا كرديا كان عراقيا وطنيا ناضل من اجل تعزيز الديمقراطية في العراق وتحقيق العدالة بين كافة مكونات الشعب العراقي، ولهذا سيبقى فخر كل كردي أبى، وكل مناضل شريف، لكون (مأم جلال) محقق الحرية لامته وداعيا الديمقراطية و الاشتراكية لبناء الإنسان الكردي المعاصر بتوجهات علمية يواكب الحداثة والتطور، هو مفجر الثورة الكرد الحديثة وينبوع الإلهام والثقة ونصيرا لكادحين والعمال و أبا للجميع، ولهذا سيبقى (جلال طالباني) أحد كبار رجال الكرد المعاصرين يدخل التاريخ من أوسع أبوابه

ليكتب أسمه بجانب أسماء أكبر المناضلين في التاريخ .

إن العالم حقا فقد بموته رئيسا كبيرا، لأنه كان شخصية عالمية كاملة، وكان تأثيره في إحداث دولية كبير كونه كان قادرا على اقتحام حدود وحواجز البعيدة يذهب وراءها ليصل إليها أكثر مما تصل إليه سلطة الدولة العراقية التي كان يحكم فيها بعد إن كان (العراق) يعاني من الإرهاب ويتمزق أوصاله بدخول المحتل واحتلال أراضي الوطن، لان بوجود (جلال طالباني) وبطبيعة دوره التاريخي كان تعبيرا ظاهرا أمام الرأي العالم الخارجي عن الرأي الغالب في أمة الكرد بأسرها وكل القوى العراقية التي دخلت الحوار معه، بكونه كان محور اللقاء بين كل مكونات الشعب العراقي وبين كل الفصائل الكبرى في الوطن بالوحدة و وحدة

المصير، كونه كان قادرا إن يكون وحدة في دائرة الحوار وقد أثبت ذلك في أكثر من موقف حاسم في قضية نضاله وأعماله .

فبقدر نضاله وعمله في صفوف الكرد، بقدر ما واكب هذا النضال في

صفوف الشعب العراقي بكل مكوناته ليكون رئيسا لدولة العراقية قادها في أصعب مراحلها بما أمكنته من وحدة الصف العراقي والجلوس على طاولة الحوار والمصالحة وهي مهمة كانت من أصعب ما تكون في مرحلة كان الشعب العراقي برمته يتناحر والصراعات تشتد والطافية والمذهبية تفتك بكيان الدولة العراقية، ولكن بحنكة الرجل استطاع إن يخمد الفتنة المذهبية والطائفية ويتم له التوفيق بين كل الفصائل المعارضة والجلوس على طاولة الحوار والمحاورة ليخرج العراق من أزمتته منتصرا على قوى الشر والظلام، ولهذا أصبح (جلال طالباني) محور التقاء والمحبة والمصالحة والوحدة تحت خيمته لأنه استطاع إن يمسك العصا من منتصفه من اجل وحدة

لا يمكن وصفه إلا بكونه شخصية مرموقة على الصعيد الإقليمي والدولي

مفاهيم اشتراكية لا تمس الإسلام ولا تمس المسيحية، ولا غيرهما من الأديان بأذى مهما كان نوعه حتى ولو من بعيد، ولهذا لم يعد (جلال طالباني) مجرد شخص وإنما هو رمز لإرادة الكرد، رمزا للإصرار والعزم والعنفوان والتصميم، إنه العقل المدبر وطريق النجاة .

فالكرد لن يفارقوا (جلال طالباني) فكريا - رغم رحيله عنهم جسديا - لأنهم يريدون وحدثهم ونضالهم يستمر على منهجه، وكلما تمسكوا بمبادئه وأفكاره، أزدادوا وحدة واتحاد، فالوفاء عن مبادئ والطريق الذي سار عليه (جلال طالباني) يلزم مؤيده النضال على منهجه وهو السبيل الوحيد في وقت الذي تتكاثر الصراعات في منطقتنا بشكل ملفت لحجم التحديات التي تواجهها منطقتنا الشرقية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، لأننا في مرحلة من التاريخ أقسى وأخطر من أي مرحلة أخرى، والشيء الذي يوفي بحقه وبقدره هو أن تقف كواذره كلها وقفة صابرة صامدة شجاعة قادرة في مواكبة

المسير- بغيابه - حتى تتحقق أهداف التي ناضل من أجلها زعيمهم المناضل (مام جلال) و الذي أستشهد من أجل تحقيق أهدافه الكثير من أبناء الكرد من أجل حريتهم . نعم إن (جلال طالباني) سيظل ذكره خالدا، باعتباره قائدا عظيما وسياسيا محنكا يتسم بالشجاعة والحكمة، نعم لقد فقدت الحرية والإنسانية كلها - قبل أن تفقده الكرد والاتحاد الوطني - أعظم بطل وأكبر نصير لها في عصرنا الحديث.

نعم لقد كان (جلال طالباني) أبا ومعلما ورائدا للحركات التحررية في منطقتنا وقد التقى اكبر شخصيات وقيادات في العالم، وكان طودا شامخا أحبطت ودمرت على سفحه كل المؤامرات و أعوان الإمبريالية والرجعية الشوفينية .

العراق شعبا وهوية ويحد من التمييز العنصري والطائفي والقومي والديني والمذهبي، ليبني العراق بهويته الوطنية الديمقراطية وهي مهمة لم تكن سهلة في ظروف العراق آنذاك ولكن بحكمة وبوعي وفكر(جلال طالباني) لم يكن أي شيء مستحيل فتمت المصالحة وارسى العراق إلى بر الأمان ليأخذ مكانته الطبيعية بين دول العالم الحر .

ولهذا تبقى شخصيته نقطة فاصله في تاريخ الكرد الحديث لمواضيع و دراسات مستفيضة عندما يجئ الوقت لاستكشاف الأبعاد لهذه الشخصية الرحبة والضخمة التي كانت تجسيدا لسلطة الشعب الكردي على الصعيد المحلي للكرد، وبرحيله فان هذا التجسيد لا يمكن أن يكفلها غير ضمان الدستور و القانوني، لان شخصية (مام جلال) كانت

شخصية تاريخية بكل معنى الكلمة، لأنه كان موافقا إلى ابعد الحدود، فقد استطاع في وقت الذي كان الشعب الكردي شعب الطبقات والعشائر إلى إلغاء الطبقات والأخذ بيد الفقراء والضعفاء ونشر

المساواة الكاملة بين المواطنين وإعطاء حرية (المرأة) بشكل مطلق قل مثيله في عموم منطقتنا فدخلت (المرأة الكردية) في شتى ميادين الحياة موظفه وعاملة ومعلمه و مربية ومناضله وحملت السلاح مع أخيها الرجل وحملت قسطا كبيرا من معانات الشعب الكردي الذي تعرض لشتى صنوف الاضطهاد من قبل السلطات البائدة وكان (مام جلال) يقف خلفها ويساندها ويشجعها بان تكون حاضرة في كل مجالس ومناقشات التي تدور في أروقة المؤسسات الثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فحاول بشيء من الحنكة والدراية والوعي إن يلاءم بين الاشتراكية التي تبناها والديانات السماوية، فأدخل في حزبه (الاتحاد الوطني) الذي كان يقوده حتى يوم وفاته،

سيبقى اسمه في ذاكرة التاريخ لن تطوى صفحته أبدا

إنسانية وروح الفكاهة والصرامة مع اليقظة و الحسم، فقد ظل منتميا إلي أصوله حتى النهاية .

حمل السلاح وحمل لواء البناء و عمل علي رفعة شأنه و خدمة أبنائه وكان شعبه الكردي من ورائه يؤيد خطواته بالتشجيع، في وقت الذي كان من سمات قيادته هي القوة والعمل، يدا تقاتل ويذا تعمل، لان (جلال طالباني) لم ينظر إلى القيادة والزعامة إلا بكونها (تكليف) وليست (تشریف)، ولهذا كانت شخصيته مزيج من الفطنة والذكاء والتطلع للمعرفة والعلم و كافة مجالات الثقافة والأدب، ولهذا تميز بقوة التعبير و كان التعبير أحيانا يسبق كلماته من خلال التعبير في عينيه بما يريد أن يقوله، فقد عرف وجهه بملامحه التي يمكن إن توصف بأنها ملامح حادة لها شخصيتها ميز بها، إضافة إلى ميزته بطابعه الإنساني الرحيم وهي ميزة التي ساهمت في تكوين القاعدة الجماهيرية العريضة التي حضيه - وسيحظي بها حتى بعد وفاته -

ولهذا كان يلقي بعض العناء لشدة تزامم لمصافحته وسط استقبالات الجماهير له، فهذه الشخصية التي تتميز بمثل هكذا الصفات ليس من سهل نسيانها لان لذاكرة الجماعة للأمة الحية ستبقى تحتفظ بسماتها وتواكب مسيرتها وتعلم الأجيال نهجها بكل أمانة وشرف، لان مهمة التاريخ في كتاب تاريخ شخصية (ما) لا تنتهي بحدود رحيل الشخصية بقدر ما يؤرخها لتقييمها عبر المراحل القادمة، حين ذاك ليس نحن من يقيم (مام جلال) بل سيرة حياته ونضاله وانجازاته وتاريخه .

*الحوار المتمدن- ٢٠١٧/١٠/٧

نعم لقد رحل عنا (جلال طالباني) ولكن لم يرحل في ضمائرنا لأنه ترك لنا مبادئه وأفكاره، وأن عزائنا الوحيد هو أن نخلص لهذه الأفكار، وان أي حياد عن طريق الذي رسمه ولم نسير عليه، فإنها ستكون - لا محال - خسارة أفدح وأعظم ونكسة كبرى لمبادئه الاشتراكية الاجتماعية السامية وللنضال الذي حمل مشعله بالنسبة للکرد وكل القوى التقدمية في منطقتنا .

نعم إن ذاكرة الشعوب ستبقى حية ونشطة لا يصيبهما الوهن او الضعف، وهي لقادرة في تميز بين من اخلصوا لامتهم وبين من عمل لصالح مصالحهم الشخصية أو لفصيلة بعينه أو لفئة قليلة برغم ما أحاطوا بأنفسهم من تمجيد و من عظمة فارغة، ولكن سيبقى التاريخ والحقائق

يضع (الأولون) في وجدان وقلوب الشعب و يهمل ب(الآخرين) كما لو أنهم لا وجود لهم، لتكون في المحصلة الأخيرة لا أثر في النفوس والعقول، ولهذا - جازما سيكون قولنا - بان (جلال

طالباني) ذكره وأعماله ستبقى تاركة في النفوس شذي عطرا و أثرا طيبا في القلوب ليس في نفوس الكرد فحسب بل في نفوس العراقيين اجمع، كونه كان محط اهتمام و احترام و تقدير أنصاره و معارضيه على حد سواء .

وكما يذكر (لينين) في (روسيا)، او (جيفار) في (كوبا) سيذكر هنا (جلال طالباني)، سيذكر مجد كفاحه ونضاله بكونه تميز بقاعدة جماهيرية عريضة لأنه استطاع أن يحوز علي احترام و تقدير و حب الجميع، لأنه كان يشعر على الدوام بمعاناة كل فئات الشعب لذا كان يكرس جل جهده لخدمتهم، فهذا الزعيم لم يتغير في جوهره فلا السلطة ولا المنصب ولا الزعامة او الجماهيرية استطاعت إن تنالوا من السمات الأساسية لجوهر شخصيته من بساطة و تواضع و



الرئيس مام جلال وحرية الصحافة: الإعلام الحر من أساسيات الديمقراطية

من اهتمام ومبادرات منظمة ومخطط لها بسياق مهني وبخبرات وإمكانات مطلوبة.

وإذ ينعم الإعلام العراقي الآن بما متاح له من حريات توفر عليها مجتمعنا ودولتنا بعد سقوط الدكتاتورية والشروع ببناء دولة العدل والحريات، فإننا ندرك حاجة الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية الى التشريعات التي تضمن حقوقهم المهنية والحياتية، وبما يؤمن للمجتمع إعلاما حرا ومتقدما ومسؤولا، ومن المهم في هذا المجال التوفر على نصوص تشريعية تساعد في هذا ولا تعيق النمو السليم لإعلام دولة ديمقراطية.

أثني في هذه المناسبة على الدور المهم لرواد الصحافة الوطنية، وأشيد بشكل خاص بأدوارهم التي كرسوا اعلاما وطنيا عابرا على كل الاختلافات ومزدهرا بالتنوع الوطني الذي شكل امتيازنا لبلدنا على مدار التاريخ، كما أحيي تضحيات الصحفيين وفي المقدمة منهم الشهداء الذين كانوا ضحايا الدكتاتوريات أو الإرهاب، وتحية لكل الصحفيين سجناء الرأي والموقف في سنوات الإستبداد، وكلمة ثناء لجميع الصحفيين الشجعان الذين أرسوا أسس إعلام عراقي جديد، ويعملون بجد ومثابرة من أجل مواصلة بناء إعلامنا وتقدمه وتطوره.

وكل عام والصحافة والصحفيون بخير ورفعة وسلام.

جلال طالباني
رئيس الجمهورية
٢٠١١/٦/١٤

وجه فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، يوم الثلاثاء ٢٠١١/٦/١٤، كلمة تحية الى الصحفيين العراقيين بمناسبة عيد الصحافة العراقية، وفيما يأتي نص الكلمة: تحتفل الأسرة الصحفية العراقية، ومعها العراقيون جميعا، في الخامس عشر من حزيران بعيدها الثاني والأربعين بعد المئة، وهي سنوات عمدها الصحفيون العراقيون بمدادهم وعرقهم ودمائهم، وصولا إلى اعلام حر ومتعدد ومتقدم ومسؤول.

وفي هذه السنوات التي ربما يتجاوزها عمر الصحافة العراقية الى ما هو أقدم منها، شهدت الصحافة الوطنية جهودا جبارة بذلها صحفيون وطيون مخلصون وكفؤون، ويحق لشعبهم أن يفخر بهم وأن يمنحهم المكانة التي يستحقون في سفر صناعة الدولة العراقية الحديثة التي ظهرت من ركाम عصور الظلام والجهل الى أفق الحداثة والتجديد، وكان لابد لهذا النهوض من إعلام ناهض ومتوثب وساعٍ الى اختصار الزمن والمراحل.

إننا نحيا في عالم لا يستقيم من دون إعلام، وقد بات من أساسيات الديمقراطية أنها لاتقوم من دون إعلام حر، فيما أضحت الإعلام قوة تغيير وماسكة بحركة التحول في عالمنا وعصرنا، عصر المعلومات.

لقد أُرست التطورات الحاصلة في مجال الميديا والتقنيات عصرا جديدا لا يمكن مواكبته والإندماج بحركته من دون فهم حر ومسؤول وواعٍ لطاقة الإعلام وقدراته ومسؤولياته، وهذه مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والإعلاميين، نأمل لها أن تحظى بما تستحق



مام جلال اكبر من الكلمات

***د.عادل عبد المهدي**

المعروف عن مام جلال كرمه في أمواله ودعواته ولسانه وأخلاقه ومواقفه.. لا يرفض طلبا. ينطبق عليه قول الشاعر.. «فلو لم يكن في كفه غير نفسه... لجاد بها فليتيق الله سائله».

المام جلال خلاصة تجربة ونتاج تاريخ اجتمعت في شموخه جبال كردستان الشاهقة الحبيبة.. قارئ من الدرجة الأولى، مكتبته بل مكتباته عامرة ولاسيما كتب السير والمذكرات.

أديب وكاتب وحافظ للشعر من الدرجة الأولى.. ويجيد العربية أفضل من أبنائها. ويجيد الفارسية والانكليزية كتابة ونطقا ويتكلم ايضا شيئا من الفرنسية والتركية. والشعر الذي يحفظه حكم ودفاع عن الشعوب.

فاذا جالسته وسألته ان كان سيبقى .. يجيبك «باق وأعمار الطغاة قصار...

سمي بـ«مام» (العم) لمداخلاته ومبادراته التي تقدمت على عمره...

قائد عظيم.. عاش حياة «البشمركة» كمقاتل وستراتيجي من الطراز الأول.. ومعهم ايضا في المخاطر والمعاشرة والطعام.

خاض السياسة الكردية والعراقية بكل أشكالها السرية والعنوية.. واحتل موقعا مرموقا اقليميا ودوليا. يؤمن بأخلاقيات الاختلاف فنزعتة للوحدة والاتفاق طاغية.. مما جلب عليه الكثير من المشاكل.. فالحقد ليس من صفاته.. وهو كريم في علوه ولديه قول مشهور، بعد انتهاء الخصومة فإن فترتها مخصومة.. والعلاقة تعود كما كانت قبل الخلاف.

سيسجل التاريخ الرئيس مام جلال كقيادة للنوع الذي استطاع ان ينقل قضية شعب مضطهد فقير قسمته وحاربتة الأطماع الدولية، لتجعلها قضية منتصرة صاعدة.. ولتحقق للشعب أحلى الانتصارات التاريخية ولعل من أهم صفات هذه القيادة هو ليس دفاعها وصعودها فقط أمام الانفال والكيماوي والحروب والتهجير على عظمة ذلك بل صبرها وفهمها ايضا كيف تتحد مع شعوب يوغل حكامها بقتلهم واضطهادهم.

ففي مواجهة تلك الحملات العنصرية لم تقم بعمليات خارج أرضها ولم تجر إلى حروب عنصرية وتضامنت مع الشعوب وواجهت المعتدين.. فكسبت تضامن الجميع فانتصرت لشعبها وصارت عنوانا ورئاسة وانتصارا للعراق كله ايضا.

الطالباني صمام أمان.. وهو تاريخ وأمة وشعب وأكبر من السياسة والمواقع.. ودعواتنا ان يحميه الله منها.. فهي طالعة وقاسية. خصوصا عندنا في العراق.. وأمامه قرارات صعبة.. وسيوفق فيها بإذن الله.

***افتتاحية صحيفة (العدالة) العراقية/٢٠١٠**